

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي نور البشير - البيض -
كلية: علوم اقتصادية تسيير وعلوم تجارية
قسم: العلوم الاقتصادية
اختصاص: اقتصاد كمي



مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر

أثر عرض النقود على معدلات التضخم في الجزائر

إشراف الأستاذ:

قصابي شعبان

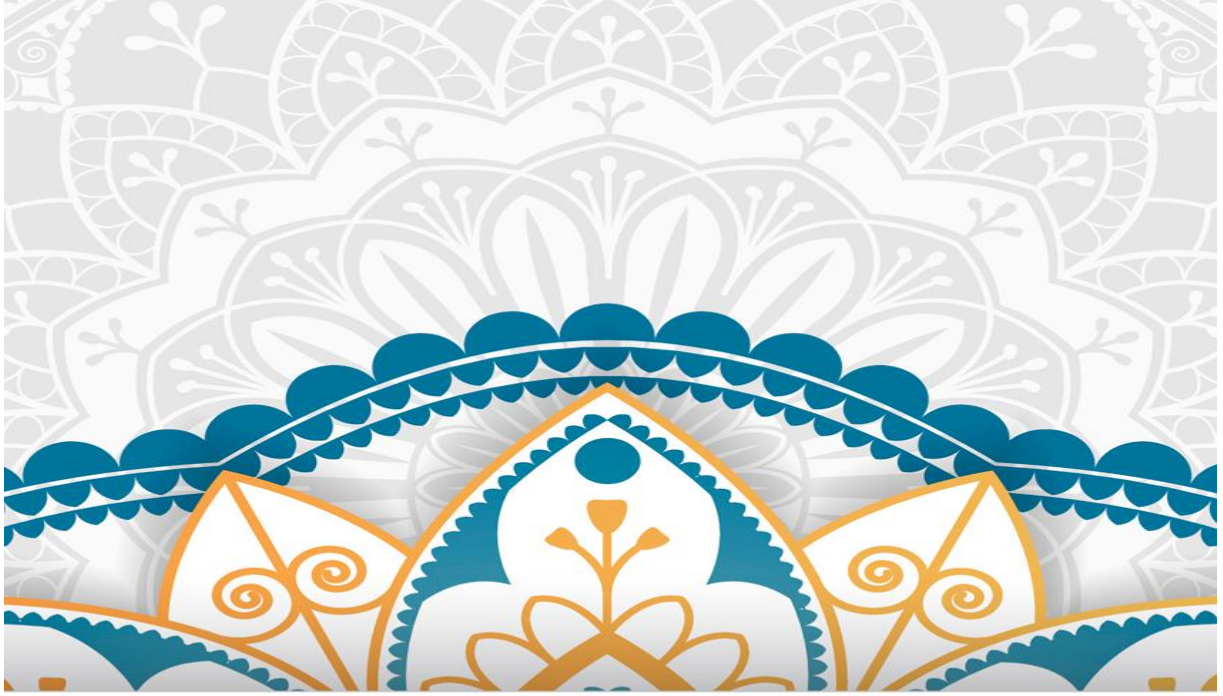
إعداد الطالبان:

1. لعرايبي عبد الرحمان
2. مقطيط محمد وليد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2022/.../...
أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
		المركز الجامعي نور البشير - البيض	رئيسا
		المركز الجامعي نور البشير - البيض	مشرقا
		المركز الجامعي نور البشير - البيض	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022-2023

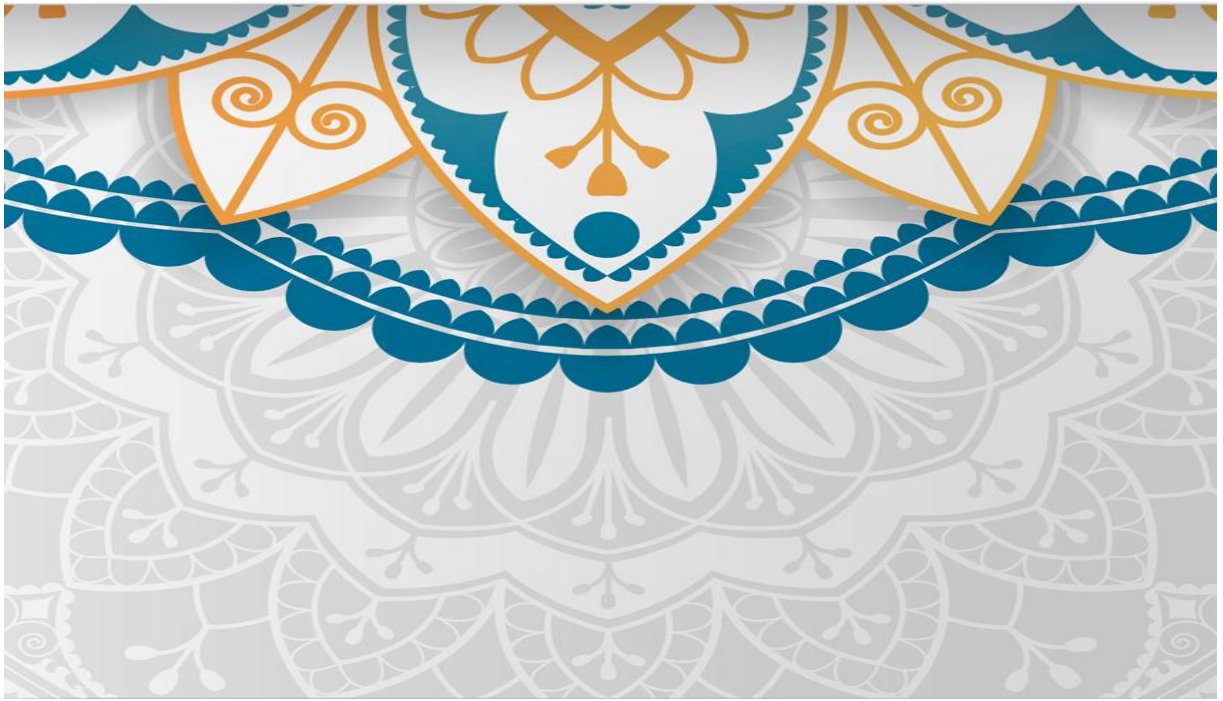


بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

﴿وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعَثُوا فِي الْأَرْضِ

مُفْسِدِينَ﴾

الشعراء



شكر وتقدير

في أروقة الحمد والشكر، نعبر عن سعادتنا الغامرة وإشراقة قلوبنا بفضل الله رب العالمين. لا يعد الشكر كافياً لنعمه التي تنهمر علينا من كل جانب. نحمده ونشكره على كل حظ نُعطى وعلى كل نجاح يُسند لنا.

في هذا العمل الذي نضعه بين أيديكم، نرفع قبعات الاحترام والتقدير إلى أستاذنا قصابي شعبان بنظرة امتنان عميقة، تبدد مخاوفنا وتلاشت شكوكنا بفضل اهتمامه وإرشاداته الثمينة. إن معلوماتك القيمة وتوجيهاتك الحكيمة قد ساهمت في إثراء هذا العمل وجعلته يتألق بالعبقرية

ولن ننسى أيضاً أساتذتنا المتميزين في معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة البيض، الذين ساهموا بكلماتهم الحكيمة واستعدادهم الدائم لمساعدتنا. لكم الشكر الجزيل والتقدير العميق.

وفي ختام هذه المذكرة، نرسم ابتسامة الامتنان على شفاهنا ونقدم الشكر العميق لكل شخص قدم لنا يد المساعدة وساندنا في هذه الرحلة.

ليكن الحمد والشكر لله العلي القدير في الأمور كلها، فهو الكريم الذي لا يعد ولا يحصى في عطائه وإحسانه".

شكر وتقدير

"في مسكن الكلمات العميقة، أهدي ثمرة نجاحي إلى من أشعلت في قلبي الحب والعطاء. إلى أمي الغالية، الروح الرقيقة التي حملتني ومنحتني الحياة بكل سخاء. أنت الشمس التي أشرقت على دروبي والسند الذي لم يتركني أبدًا. لك كل التقدير والاحترام، وحفظك الله دائمًا وأبدًا.

وإلى والدي العزيز، الذي لم يدخر جهدًا في دعمي ومساندتي في رحلتي التعليمية. لقد كنت النجم الذي يضيء طريقي، والسند الذي أستند عليه في كل خطوة أخذتها نحو العلم والمعرفة. أنت القدوة والمثال الذي أتطلع لأن أكون مثله، وأدعو الله أن يحفظك وينعم عليك بالصحة والسعادة.

وإلى إخوتي وأخواتي الأعزاء، أنتم رفاقي في رحلة الحياة ومصدر قوتي وفرحي. لا يمكنني أن أوفيكم حقكم بالشكر والامتنان على الدعم والتشجيع الذي قدمتموه لي. أنتم الأرواح التي تزينت بها ذكرياتي والأصوات التي تملأ قلبي بالبهجة. أحمل لكم كل المحبة والتقدير.

وأخيرًا، إلى كل الأشخاص الذين أحمل لهم المحبة والتقدير، الأصدقاء والأساتذة والمعلمين وكل من ساهم في رحلتي التعليمية والنجاح. لقد أضفتكم قيمة حقيقية لحياتي وساهمتم في بناء شخصيتي. أنا مدين لكم بكل كلمة شكر وامتنان.

عبد الرحمن

شكر وتقدير

"إلى كل الأرواح النبيلة التي ألهمتني ودفعنتي للتفوق، أهدىكم ثمرة نجاحي الحلوة. لا يمكنني تصور رحلتي بدونكم، أنتم الأبطال الذين ساهمتم في بناء حلمي وتحقيقه. شكراً لكم على الدعم والتشجيع الذي لا يضاهاى.

وإلى رموز الحنان والعطاء، والدي وأمي الحبيبتين، أنتما أول من ألهمني الشغف والتفاني في كل ما أقوم به. بفضل حنككما ورعايتكما اللامحدودة، تجاوزت الحواجز وتحدثت التحديات. أنا مدين لكم بحياة مليئة بالإنجازات والسعادة. أنتما تستحقان كل كلمة شكر وتقدير.

وإلى رفاق الدرب، اخوتي وأخواتي، كانت رحلتي لا تكتمل دونكم. بفضل صداقتكم ودعمكم المستمر، واجهت التحديات بثقة وتخطيط الصعاب بنجاح. أنتم الأشخاص الذين يملكون قلباً كبيراً ويمنحون الأمل والابتسامة في كل لحظة. شكراً لكم على كل لحظة قضيتها بجانبي.

وأخيراً، أهدى الشكر والتقدير إلى كل من ساهم في نجاحي، من المعلمين والأساتذة الذين قدموا لي العلم والمعرفة، إلى المرشدين الذين وجهوني وألهموني، وإلى كل من وقف بجانبي وساندني في رحلتي. وأنا مدين لكم بكلمات الشكر والامتنان العميقة.

مهما وإبنا

الفهرس

أ	المقدمة العامة
2	تمهيد
3	المبحث الأول: ماهية النقود ووظائفها
3	المطلب الأول: ماهية النقود وخصائصها
6	المطلب الثاني: وظائف النقود
7	المطلب الثالث: أنواع النقود
15	المبحث الثاني: ماهية العرض النقد
15	المطلب الأول: مفاهيم عرض النقود
17	المطلب الثاني: عرض النقود من طرف البنك
20	المبحث الثالث: عموميات حول السياسة النقدية
20	تمهيد:
20	المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية
21	المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية
23	المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية
26	خلاصة الفصل
28	تمهيد
29	المبحث الأول: مفاهيم ونظريات التضخم
29	المطلب الأول: ماهية التضخم
35	المطلب الثاني: أنواع التضخم
41	المطلب الثالث: محددات التضخم
45	المبحث الثاني: أسباب وأثار التضخم ووسائل مكافحته
45	المطلب الأول: الآثار المختلفة التضخم
51	المطلب الثاني: أسباب ومصادر التضخم

53	المطلب الثالث: آليات مكافحة التضخم
57	المبحث الثالث: النظريات المفسرة للتضخم.....
57	المطلب الأول : التضخم في النظرية الكينزية :
59	المطلب الثاني : التضخم في النظرية الكلاسيكية :
62	المطلب الثالث: التضخم في نظرية كمية النقود :
65	خلاصة الفصل
67	مقدمة الفصل
68	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي القياسي
68	المطلب الأول: ماهية الاقتصاد القياسي
69	المطلب الثاني: خصائصه
69	المطلب الثالث: تعريف التكامل المشترك ومنهجية نموذج ARDL نموذج الفجوات الزمنية الموزعة
72	المبحث الثاني: تحليل تطور التضخم وعرض النقود خلال 1990-2022 في الجزائر
72	المطلب الأول: تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر 1990-2022
75	المطلب الثاني: تحليل تطور عرض النقود في الجزائر خلال 1990-2022
77	المطلب الثالث : : بناء نموذج قياسي اثر الكتلة النقدية على معدل التضخم في الجزائر في خلال الفترة 1990-2022 ...
85	الخاتمة العامة
88	قائمة المصادر والمراجع

قائمة الأشكال

- الشكل رقم 2-1 : الأنواع المختلفة للتضخم 38
- الشكل رقم 2-2 : علاقة مستوى الأسعار بالطلب والعرض الكليين 40
- الشكل رقم 2-3 : التضخم في النظرية الكيزية 58
- الشكل رقم 3-1 : اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر 82

قائمة الجداول

- الجدول رقم 3-1 : تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر من 1990-2022 72
- الجدول رقم 3-2 : نتائج التقدير النموذجي 78
- الجدول رقم 3-3 : نتائج تقدير اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء باستعمال (LM Test) 80
- الجدول رقم 3-4 : نتائج تقدير اختبار عدم تجانس تباينات الأخطاء 81

المقدمة العامة

المقدمة العامة

يعتبر التضخم واحدة من أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجه الدول، حيث يمكن أن يؤثر بشكل كبير على قوة الشراء للأفراد واستقرار الأسواق. وفي إطار الاقتصاد الجزائري، يشكل التضخم قضية حيوية تستحق البحث والتحليل.

إن فهم أسباب التضخم وكيفية التحكم فيها يعتبر أمرًا ضروريًا لضمان استقرار الاقتصاد وحماية الأفراد والشركات من تبعاته السلبية. ومن بين العوامل المؤثرة في التضخم، يأتي "عرض النقود" كأحد العناصر الرئيسية التي تسهم في تشكيل سياسات مكافحة التضخم.

تعد الجزائر من الدول النامية التي تشهد تحديات اقتصادية كبيرة، وتضطلع الحكومة بدور مهم في الحفاظ على استقرار الأسعار وتقليل التضخم. ولذلك، يُعد عرض النقود من أهم العوامل التي يتعين على الحكومة دراستها وتقييم أثرها على معدلات التضخم في البلاد.

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف وتحليل أثر عرض النقود على معدلات التضخم في الجزائر. ستقوم الدراسة بتحليل البيانات والمعلومات المتاحة، واستخدام النماذج الاقتصادية لفهم العلاقة بين عرض النقود ومعدلات التضخم، وتقديم توصيات واقتراحات لتحسين السياسات النقدية والاقتصادية.

إن تفهم كيفية تأثير عرض النقود على التضخم في الجزائر له أهمية كبيرة في تطوير استراتيجيات مكافحة التضخم وتعزيز الاستقرار الاقتصادي

ومن خلال هذه الدراسة، سنتمكن من فهم العوامل المؤثرة في عرض النقود وكيفية تحقيق التوازن المطلوب بين النقد والتضخم، مما يمكن الحكومة والمؤسسات المالية من اتخاذ قرارات مدروسة وفعالة.

✓ إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول:

ما هو أثر عرض النقود على معدلات التضخم في الجزائر؟

يعتبر التضخم أمرًا يثير القلق في الاقتصاد الجزائري ويؤثر بشكل مباشر على حياة الأفراد واستقرار الأسواق. وبالتالي، تنشأ الحاجة إلى فهم طبيعة العلاقة بين عرض النقود ومعدلات التضخم، ومدى تأثيرها على الاقتصاد الجزائري.

تشكل الجزائر حالة فريدة للدراسة، حيث تواجه تحديات اقتصادية معقدة، بما في ذلك تقلبات في أسعار النفط وتأثيرات السياسات النقدية. وتحمل الحكومة مسؤولية الحفاظ على استقرار الأسعار ومكافحة التضخم، وبالتالي تحتاج إلى فهم أعمق لأثر عرض النقود في هذا السياق الاقتصادي الفريد.

تعد هذه الدراسة مهمة لعدة أسباب. أولاً، ستساعد في تحديد ما إذا كان عرض النقود يعد عاملاً رئيسياً في تحقيق التضخم في الجزائر، وبالتالي تساهم في تعزيز السياسات النقدية وتوجيه الإجراءات المالية. ثانياً، ستوفر دراسة شاملة للعلاقة بين عرض النقود ومعدلات التضخم معطيات هامة للمؤسسات المالية والمستثمرين، مما يمكنهم من اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة. ثالثاً، ستساهم الدراسة في تعزيز المعرفة الاقتصادية المتاحة حول الجزائر وفهم تحدياتها الاقتصادية.

✓ وتفرغ منها الأسئلة الفرعية الآتية:

لفهم أفضل لمشكلة الدراسة وتحقيق أهدافها، يمكن تصنيف مجموعة من الأسئلة الفرعية التي ستوجه عملية البحث والتحليل. وفي سياق دراستك حول أثر عرض النقود على معدلات التضخم في الجزائر، يمكن توجيه الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي أسباب تضخم الأسعار في الجزائر؟
2. كيف يؤثر عرض النقود على التضخم في الاقتصاد الجزائري؟
3. ما هي العلاقة بين زيادة عرض النقود وزيادة معدلات التضخم في الجزائر؟
4. هل هناك عوامل أخرى تؤثر على التضخم في الجزائر بخلاف عرض النقود؟
5. كيف يمكن تحقيق توازن مستدام بين عرض النقود ومعدلات التضخم في الجزائر؟

✓ الفرضيات

بناءً على مشكلة الدراسة والأسئلة الفرعية، يمكن تصنيف بعض الفرضيات:

1. يوجد علاقة سلبية بين زيادة عرض النقود وزيادة معدلات التضخم في الجزائر.
2. تلعب عوامل أخرى بجانب عرض النقود دوراً مهماً في تضخم الأسعار في الجزائر.
3. سياسات البنك المركزي الجزائري للتحكم في عرض النقود تساهم في الحد من معدلات التضخم.
4. هناك تأثير متبادل بين عرض النقود ومعدلات التضخم في الجزائر، حيث يؤثر التضخم أيضاً على عرض النقود.
5. تتأثر علاقة عرض النقود ومعدلات التضخم في الجزائر بالعوامل الاقتصادية والسياسية الفريدة للبلد.

✓ مبررات الدراسة وأسباب اختيار الموضوع

1. أهمية مكافحة التضخم: يُعتبر التضخم من التحديات الاقتصادية الهامة التي تواجهها الدول، وخاصة الجزائر كدولة تعتمد بشكل كبير على الاقتصاد النفطي. يعتبر فهم آثار عرض النقود على معدلات التضخم ضروريًا لوضع سياسات فعالة لمكافحة التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
2. النقص في الدراسات السابقة: هناك نقص في الدراسات السابقة التي تناولت عرض النقود وتأثيره على معدلات التضخم في الجزائر بشكل محدد. لذلك، يمكن أن تساهم هذه الدراسة في سد الفجوة البحثية وتقديم إسهام جديد ومفيد في هذا المجال.
3. الأهمية الاقتصادية والاجتماعية: تؤثر معدلات التضخم على المواطنين والشركات والاستثمارات. بفهم أثر عرض النقود على معدلات التضخم في الجزائر، يمكن توجيه السياسات واتخاذ الإجراءات الاقتصادية المناسبة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحسين جودة الحياة للمواطنين.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لعرض النقود

تمهيد

كان للتطورات التي شهدتها العالم في النصف الأخير من القرن الماضي، وبخاصة تلك التي تتعلق بالأزمات الاقتصادية والمالية العالمية، والتي كان لها أثر كبير في تزايد حجم المديونية الخارجية وخدمة الدين العام والعجز في الموازنة واختلال ميزان المدفوعات لمختلف الدول التي كان لها الدور الكبير في تحول دور السياسة النقدية، وتغيّر مفهومها، وطريقة عملها. ومنا هنا ارتأينا أن نتطرق في فصلنا هذا الى ما يلي:

المبحث الأول: ماهية النقود وخصائصها

المبحث الثاني: ماهية عرض النقود

المبحث الثالث: السياسة النقدية

المبحث الأول: ماهية النقود ووظائفها

النقود هي أحد هذه المفاهيم التي يصعب للغاية تقييدها ببعض مجموعة الكلمات المحددة جيداً، ومن السهل جداً فهمها، ولكن من الصعب تحديدها، ومع ذلك قدم عدد كبير من الاقتصاديين مجموعة متنوعة من التعريفات، وبعض التعريفات واسعة للغاية بينما البعض الآخر ضيق للغاية، والعديد من الاقتصاديين استخدموا خصائص مختلفة لتعريفه.

المطلب الأول: ماهية النقود وخصائصها

الفرع الأول: تعريف النقود: تفيد معاجم اللغة العربية أن كلمة نقود، مشتقة من الجذر نقد والنقد ما يعطي من الثمن معجلاً وهو خلاف النسيئة، والنقد والتنقاد أيضاً تمييز للدراهم وإخراج الزيف منها، كما تطلق كلمة نقد على المسكوك من الذهب والفضة.¹

أما مفهوم النقود في الفكر الاقتصادي، المعاصر، فليس هناك حتى الآن تحديد نهائي وقاطع لما تعنيه النقود أو ما يمكن تعريفه بالنقود ويرجع ذلك إلى انقسام الآراء حول دورها وأهميتها في النشاط الاقتصادي خلال تاريخها الطويل، وعلى الرغم من صعوبة إيجاد تعريف موحد فإن الأدب الاقتصادي يشير إلى وجود اتفاق يقرب الإجماع بين الاقتصاديين، لتعريف النقود بحدود الصفات والوظائف التي تؤديها داخل النظام الاقتصادي.²

فقد عرفها (walke) في عبارته الشهيرة "النقود هي أي شيء تفعله النقود (money is what money dose)" وهذا تعريف واسع للنقود، بمعنى أننا نستطيع ان نضيف للنقد أي شيء يؤدي وظيفتها مثل الشيكات، أو وصولات الصرف وغيرها، أما (keynes) فيمكن القول ان تعريفه كان الاقرب للتعريف العام للنقود حيث عرفها بانها "كل شيء يستخدم لتسوية المدفوعات باعتباره ذو قبول عام كوسيط للمبادلة ويستخدم لحفظ القوة الشرائية".³

كذلك يعرفها الاقتصادي (John klein) بأنها أي شيء يلقى قبولا عاما كوسيلة لتسديد الديون، بينما يعرفها (Edward Shappiro) بأنها (أي شيء مقبول عموماً)، كوسيلة دفع مقابل السلع والخدمات وتسديد الديون، أما الاقتصادي

¹ بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2006، ص 21

² حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك - المبادئ والأساسيات، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص: 35

³ أكرم حداد، مشهور هنلول، النقود و المصارف : مدخل تحليلي و نظري، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2005، ص 20

(Emile James) فقد عرف النقود على أنها كل سلعة تسمح بحكم القانون أو العرف لكل مشتري أو مدين بالدفع مقابل سلعة أو تسديد دين دون رفضها أو مناقشة قيمتها من قبل البائع أو الدائن.¹

إن النقود هي المقابل المادي لجميع الأنشطة الاقتصادية وهي الوسيلة أو الأداة التي تمنح لصاحبها (طبقاً للمفهوم الاقتصادي القوة الشرائية التي تمكنه من إشباع احتياجاته كما أنها من الناحية القانونية تمثل له الأداة التي تمكنه من سداد التزاماته. ومن هذا المنطلق فهي الأصل النقدي الوحيد الذي يملك قوة إجبار ومقبول قبولاً عاماً في جميع الاقتصاديات سواء المتقدمة أو المتخلفة. فضلاً عن كونها أصلاً كاملاً السيولة يتمتع بقوة اقتصادية تسمح له بأن يكون وسيط للتبادل وأداة - لسداد الالتزامات الآجلة، وهذا ينبع من كونها مستودع للقيمة وأخيراً يمكن للوحدات الاقتصادية أن تستخدمها كمقياس للقيمة والنقود أيضاً تعتبر إحدى المتغيرات الاقتصادية الهامة التي تستخدمها السلطات النقدية كأداة للتأثير على الأنشطة الاقتصادية بغرض تحقيق السياسة الاقتصادية وفي النهاية فإن النقود تمثل دين في ذمة السلطات النقدية قبل الوحدات الاقتصادية الأخرى (Momaie Endogene)، ومن هذا التعريف يتضح لنا الأهمية الاقتصادية لوظائف النقود وهذا ما سوف يقودنا إلى تحليلها بغرض معرفة الدور الذي يمكن أن تلعبه النقود على مستوى الاقتصاد القومي. وهذا ما سنتعرض له فيما يلي:²

- تعريف النقود بالمعنى الضيق يرجع الاختلاف في تعريف النقود سواء بالمعنى الضيق أو بالمعنى الواسع إلى اختلاف وجهات النظر بخصوص الطلب على النقود، بمعنى أصل الطلب على النقود طلب
- مباشر أي تطلب النقود لذاتها أو طلب مشتق بمعنى الطلب على النقود باعتبارها وسيط تبادل، وقد جاء تعريف النقود بالمعنى الضيق، كون النقود هي وسيط للتبادل ومن ثم فإن أي أصل نقدي يدر دخل (مثل الودائع المصرفية والتي تحصل على سعر فائدة ثابتة لا يمكن اعتباره من قبيل النقود.

الفرع الثاني: خصائص النقود: لكي تؤدي النقود وظائفها بكفاءة وفعالية عالية ينبغي أن يتوافر فيها بعض الخصائص

التي نلخصها كما يلي:

1. **دوام البقاء (Durability):** ونعني بذلك أن وجود فترة زمنية فاصلة بين استلام النقود واستعمالها في المدفوعات المستقبلية يستدعي الاحتفاظ بها لفترة من الزمن والاحتفاظ بها انتظاراً لإنفاقها في المستقبل ويجب ألا يعرضها للتلف أو فقدان قوتها الشرائية أي قدرتها في الحصول على السلع والخدمات، وبصيغة أخرى فإن

¹ طاهر فاضل البياتي، ميرال روجي سمارة، النقود و البنوك و المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل للنشر، الاردن 2013، ص 24

² أحمد فريد مصطفى محمد عبد المنع، غفر الاقتصاد النقدي والمصرفي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص ص 49-51.

الشراء الذي يتخذ شكل نقد في دائرة المبادلات وعمليات التبادل التجاري ينبغي أن يتصف بخاصية البقاء المستمر طالما أنه يمثل حقا عاما على السلع والخدمات المتوفرة في السوق حاضرا أو مستقبلا.¹

2. **التجانس (Homogeneity):** يقصد بالتجانس أن كل وحدة نقدية (كالدينار) ينبغي أن تكون متماثلة مع الوحدات النقدية الأخرى في نفس الفئة وهو ما يعني عدم وجود فروق في النوعية أو في قوة الإبراء الذي تمنحه وحدات نفس الفئة إلى مالكيها. أي يوجد استقرار في عملة التبادل.

— قابلية الانقسام (Divisibility): أي أن تكون الوحدة النقدية الواحدة قابلة للتقسيم إلى أجزاء صغيرة بحيث يمكن شراء مختلف القيم الاقتصادية لسلع وخدمات مهما كبرت أو صغرت قيمتها.²

— سهولة الحمل (Portability): أي أن يكون الشيء الذي يتخذ كنقود ملائما في حجمه ووزنه بحيث يسهل حمله عند أدائه لوظائفه المختلفة.

— أنها لا تنسم بالوفرة (Abundance): لأجل الوصول إلى حالة التوازن الاقتصادي فإن كمية النقود المعروضة يجب أن تعادل من حيث القيمة الناتج القومي خلال فترة زمنية معينة، فإذا كانت كمية النقود المعروضة أكبر من قيمة الناتج القومي، فإن ذلك يعرض قيمتها التبادلية إلى الانخفاض، وفي نفس الوقت يجب أن لا تكون كميتها المعروضة أقل من قيمة الناتج القومي لأن ذلك يعيق تطور النشاط الاقتصادي. لذا فإنه من الضروري أن تكون كمية النقود المعروضة بالكمية التي تتلائم مع حجم المبادلات واحتياجات الاقتصاد القومي.³

— أن تكون نافعة (Useful): تختلف منفعة النقود عن أي سلعة اقتصادية فالنقود مفيدة لأنها قادرة على إشباع الحاجات البشرية من خلال الحصول على السلع والخدمات مقابل التخلي عن عدد من الوحدات النقدية، أي أنها تستطيع أن تشبع الحاجات بصورة غير مباشرة من خلال ما تمنحه لحائزها من قوة اختيار غير محدد وغير مخصص.

— وتتحد هذه القوة الاقتصادية في حرية اختيار حائز النقود للأشخاص الذين يرغبون التعامل معهم وما يحتاج إليه من مختلف السلع المعروضة. في أي مكان وأي زمان وهي بهذا المعنى تعتبر أداة حاملة أو ناقلة لخياراته من حيث كمية السلع المطلوبة، نوعها، شكلها، وقت شرائها وهو بذلك يبقى في إطار الشمولية والالتخصصية، لهذا يكون أي فرد من أفراد المجتمع على استعداد لقبولها لشعوره بأنها مقبولة قبولاً عاما.

¹ طاهر فاضل البياتي، ميرال روجي سمارة، مرجع سابق، ص ص: 30-31.

² أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنع، عفر، مرجع سابق، ص ص: 47-49.

³ حسين بني هاني، مرجع سابق، ص ص 18-19.

المطلب الثاني: وظائف النقود

أثر التطور الاقتصادي على وظائف النقود، ولكن عموماً يمكن القول ان النقود هي مقياس لقيمة المبادلات (الوظيفة التاريخية للنقود)

لذلك هناك ما يسمى بالوظائف المباشرة للنقود والوظائف المشتقة لها أو الوظائف الحديثة

أولاً: الوظائف المباشرة: تطلب النقود لكونها وسيط للتبادل – ومقياس للقيمة ومستودع لها

وسيط التبادل Medium of Exchange

هي قوة شرائية تتصف بالعمومية وكل أفراد المجتمع يستخدمون هذه النقود لشراء السلع والخدمات التي ينتجها الآخرون. هذه الخاصية والتي تتميز بها النقود تعرف بوظيفة وسيط التبادل وهي بلا جدال أهم الوظائف التي تؤديها النقود.

أ. وحدة الحساب Unit of Account: تقوم غالباً بوظيفة وحدة الحساب، أي أنها تستخدم لقياس القيم في المعاملات الاقتصادية. ففي وجود النقود، يصبح من الممكن التعبير عن قيم جميع السلع الموجودة في الاقتصاد عن طريق الأسعار إذن ليست سوى تعبير نقدي عن قيم السلع.

مستودع للقيمة Store of Value: ببساطة أن النقود تصلح للاستخدام في الدفع ليس فقط في أي لحظة معينة في الوقت، بل وعبر امتداد الوقت أيضاً. هذه الخاصية مفيدة لأن الناس عادة يلتقون دخولهم في أوقات معينة، ولكنهم قد يرغبون في تأجيل إنفاقها إلى أوقات أخرى لاحقة. والنقود ليست متفردة في أدائها لوظيفة مستودع القيمة فهناك العديد من الأصول الأخرى والتي تؤدي هذه الوظيفة مثل الأسهم و السندات و العقارات و المعادن النفيسة. وتتميز عن النقود بقابلية أسعارها للارتفاع مما يعني كسباً لأصحابها.

إن النقود تعتبر أكثر الأصول سيولة وهي مفهوم يشير إلى مدى قابلية الأصل للتحويل إلى وسيط التبادل بسرعة وبسهولة. ولا بد من الإشارة إلى أن أفضلية النقود كمستودع للقيمة تعتمد على معدل التضخم. فكلما كان معدل التضخم مرتفعاً كلما فقدت النقود قيمتها الحقيقية بشكل أكبر، وبالتالي تصبح النقود أقل جاذبية كمستودع للقيمة.

أ. مقياس للدفع الآجل (أو مقياس للقيم الآجلة):

وهذه الوظيفة تعني باختصار بأن الديون يتم التعبير عنها بالنقود. أن هذا الأمر يبعث على الارتياح لأن النقود تشكل قوة شرائية عامة يتم التعبير عنها بوحدات محددة ومتطابقة في خواصها.

ب. الوظائف الغير مباشرة: هي من الوظائف الحديثة للنقود ويمكن تقسيمها الى

- ❖ أداة من أدوات السياسة النقدية: حيث يمكن للدولة (من خلال البنك المركزي لها) استخدام النقود (عرض النقود) كأداة من أدوات السياسة النقدية و ذلك بهدف تحقيق مستوى معين من التوازن الاقتصادي .و يشارك النقود في هذه الوظيفة متغيرات أخرى مثل سعر الفائدة.
- ❖ عامل من عوامل الإنتاج: من المعروف أنه إذا كانت أسواق رأس المال تعمل بكفاءة فإنه هناك نظام نقدي يعمل بكفاءة. فالمستثمرين لا يستطيعون في الغالب توفير الموارد المالية اللازمة للقيام باستثماراتهم من مواردهم الذاتية ولذا يلجئون إلى تأمين الموارد الإضافية المطلوبة عن طريق الاقتراض أو عن طريق بيع حصة من مشروعاتهم إلى أصحاب الفوائض المالية. في ظل اقتصاد المقايضة فإن عملية الادخار سوف تأخذ شكل التراكم السلعي حيث يلجأ المدخرون إلى بناء مخزوناتهم من أنواع السلع المختلفة المتاحة بكل ما يعنيه ذلك من تكبد تكاليف التخزين الباهظة. ومن هنا تتضح أهمية الدور الأساسي للنقود في تسهيل عملية التكوين الرأسمالي ودفع عجلة النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: أنواع النقود

ظهرت النقود خلال عمليات التبادل الذي ارتبط بظهور الإنتاج السلعي، أي بظهور التخصص وتقسيم العمل والإنتاج من أجل السوق، ولقد استخدم الإنسان النقود منذ القدم، والتي لم تبق على حال واحدة، بل تطورت مع تطوّر النشاط الاقتصادي عبر التاريخ من النقود السلعية في العصور القديمة، إلى أنواع النقود المعروفة في هذا العصر، والجدير بالذكر أن الانتقال من نوع إلى نوع آخر من النقود، ارتبط بما يلي:¹

- النشاط الاقتصادي ونمو حجم المعاملات، مما دفع بالمجتمعات إلى البحث في تطوير أنواع من النقود يمكن أن ينمو المعروض منها بصورة متناسقة مع النمو في النشاط الاقتصادي، وهذا ما تطلب من النقود أن تتمتع بالمرونة الكاملة.
- عجز النقود المستعملة عن أداء وظائفها الأساسية.
- ويمكن تقسيم النقود انطلاقاً من مجموعة اعتبارات أهمها ما يلي:
- الجهة التي تصدرها حيث تقسم إلى نقود حكومية تصدرها وزارة المالية ونقود (بنكنوت) يصدرها البنك المركزي ونقود ودائع تخلقها المصارف التجارية.
- نوع المادة المصنوعة منها: ويمكن تقسيمها إلى نقود ورقية وأخرى معدنية.

¹ بسام الحجار، مرجع سابق، ص: 29.

- درجة قبولها العام وتقسّم إلى نقود قابلة للتحويل ونقود نهائية.
- الاعتماد على نوع العلاقة التي تربط بين النقود وبين الأساس الذي تقام عليه: وتقسّم إلى نقود سلعية وأخرى ائتمانية.

1. النقود السلعية (Commodity money):

ظهر أول شكل من أشكال النقود في شكل سلع مقبولة تعارف الإنسان على استخدامها كوسيط في عملية التبادل ولقد استخدم الإنسان أنواعًا لا حصر لها من سلع كوسيط للقيمة ومقياس لها، فاستخدم الإغريق الماشية كالنقود، وتعارف أهل سيلان على استخدام الأفيال كنقود، واستخدم الهنود الخمر التبغ، بينما كانت نقود أهل الصين السكاكين، واستخدم المصريون القمح كسلعة نقدية، وكان معيار اختيار السلعة التي ستؤدي وظائف النقود أن تتمتع بصفة القبول العام من المتعاملين، نظرًا لرغبة الأغلبية منهم في حيازتها. وتمتاز النقود السلعية بأنه لها قيمة ذاتية وهي تستمدّها من صفاتها الذاتية أو من الرغبة من حيازتها كسلعة وليس فقط من مجرد إمكانية مقايضتها بسلع أو خدمات أخرى.¹ ولم تكن تلك السلع الطبيعية تستخدم في مناطق متعددة أو تؤدي وظائف محل النقود أو تستخدم لفترة طويلة وفي النهاية خرجت النقود السلعية من التداول لعدم استطاعتها تلبية احتياجات التبادل المتزايد ومن أسباب ذلك:²

- عدم قبول بعض السلع في مناطق أخرى.
- تكاليف النقل ومشاكله.
- عدم قابليتها للتجزئة.
- عدم قابليتها للتخزين لفترات طويلة وارتفاع تكاليف التخزين.
- عدم تجانس وحداتها.
- تقلب قيمتها حسب ظروف الإنتاج.

¹ بسام الحجار، مرجع سابق، ص: 30.

² طاهر فاضل البياتي، ميرال روجي سمارة، مرجع سابق، ص ص: 33-34

لذلك كان المعدن النفيس أكثر تميزاً وأكثر كفاءة كنقود، وانتقلت المنتجات إلى مرحلة أكثر تطوراً في تاريخ النقود وهي مرحلة النقود المعدنية.¹

2. **النقود المعدنية (Mettalic money):** استخدمت معادن كثيرة كنقود مثل الحديد والنيكل والرصاص

والنحاس والبرونز لقابليتها للتجزئة وتجانسها، غير أن تدهور قيمتها على إثر زيادة المعروض منها نتيجة اكتشاف العديد من مناجمها جعلها تفقد أهم خاصية تميز النقود وهي استقرار قيمتها، لذلك شاع استخدام المعادن النفيسة (الذهب والفضة كنقود معدنية رئيسية باعتبارها أفضل النقود ومن أهم مزايا هذه النقود:

- أن للذهب والفضة من الصفات الذاتية ما يجعلهما يشبعان رغبة من أشد الرغبات وأهمها في الإنسان وهي الشغف بالزينة ولذلك كانا مقبولين لدى جميع الناس نظراً لما يتمتعان به من جمال الرونق وسهولة التعرف عليهما.²

- قابليتهما للتجزئة من غير أن تنقص قيمة أجزائهما وهي منفصلة عنها وهي متصلة. يكاد المعدنان الذهب والفضة أن يكونا غير قابلين للتلف، حيث يقدر علماء المعادن أن المسكوك الذهبي لا يعتريه البلى في أقل من ثمانية آلاف سنة.

- ثبات قيمة المعدنين نسبياً بالقياس إلى غيرهما من السلع، وذلك لضآلة الإنتاج الجاري منهما، بالقياس إلى القدر المتراكم منهما على مر الزمن.

- التماثل التام في جوهر المعدنين النفيسين الذهب والفضة، وهو ما يجعل بالإمكان قياس عيار هذين المعدنين والتحكم فيه، بالإضافة إلى إمكانية تحويل هذين المعدنين من سبائك إلى مسكوكات ومن مسكوكات إلى سبائك، دون أن تفقد قدرهما محسوساً من وزنها بالسك.

لما كان معدنا الذهب والفضة نادرين نسبياً فإن قيمتهما مرتفعة بحيث يتم تبادل غرام صغير من كل منهما بكمية كبيرة من السلع الأخرى، مما يسهل نقلهما من مكان إلى آخر، ويجب إلى الناس استعمالهما كأداة جيدة لاختزان القيمة.

¹ عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي دار الجامعة الجديدة، مصر 2004، ص: 35.

² حسين بني هاني، مرجع سابق، ص: 23-24.

3. **النقود الائتمانية (Credit money):** تعتبر النقود الائتمانية الصورة الأكثر انتشاراً في النظم النقدية

الحديثة وتتميز أيضاً بانفصال الصلة بين قيمتها النقدية (الاسمية) وقيمتها التجارية كسلعة، فقيمتها النقدية

تتجاوز بكثير قيمة المعدن أو المادة التي صُنعت منها والنقود الائتمانية، قد تكون:¹

- نقوداً ورقية، كأوراق النقد الحكومية وأوراق البنكنوت.
- نقوداً معدنية أو نقود مساعدة مصنوعة من النيكل أو النحاس مثلاً.
- نقوداً، مصرفية، مجرد قيد كتابي على دفاتر مصرف تجاري، ويتمثل في الودائع الجارية لدى البنوك التجارية.

وتمثل النقود الائتمانية ديناً لصاحبها في ذمة الجهة التي أصدرتها وتستمد قيمتها بما تتمتع به من قبول عام في المعاملات ومن ثقة حاملها في قابليتها للصرف بوحدة نقد سلعية، والجدير بالذكر أن الانتقال إلى استخدام النقود الائتمانية قد حرّر النقود من كيانها السلعي فتحوّلت إلى نقود قانونية.

1.3.1. النقود الورقية (Fiduciary money):

لقد جاءت النقود الورقية وليدة الحاجة إلى أداة نقدية أكثر مرونة ويسر في التداول، وكانت الصين أول دولة عرفت أوراق النقد، وكان ذلك في أوائل القرن التاسع الميلادي، وقبل أن يعرفها أي بلد آخر في العالم، ومع ذلك فإنه لم يظهر للنقود الورقية الحكومية أي أثر في التداول في العصر الحديث حتى عرف الناس "البنكنوت" في القرن السادس عشر، وتمتعت أوراقه بالقبول العام في التداول، وبالوفاء بالالتزامات خلال القرن الذي تلاه، سواء كان ذلك سدا لحاجات التعامل بين الناس، أم وسيلة للاقتراض من الأفراد جبراً عنهم دون احتساب فائدة على تلك القروض، وفي عام 1609م بدأت بنوك أمستردام في هولندا بإصدار أوراق نقدية، تمثل شهادات إيداع للعملة المعدنية، وابتداء من عام 1619م بدأت بنوك عدد من الدول الأوروبية باتباع ذلك الأسلوب ومن الممكن أن نتصور الأنواع الرئيسية التالية من النقود الورقية حسب تطورها التاريخي:

1.1.3.1. النقود النائية: وهي تنوب عن الذهب وتمثله تمثيلاً كاملاً (الغطاء الذهبي لهذه النقود = 100%)، ولكي تمثل

هذه الأوراق الذهب تمثيلاً كاملاً، ينبغي توافر كفالة الحرية التامة في تحويل هذه الأوراق إلى ذهب وبالعكس دون

قيد أو شرط²، حيث تستمد هذه النقود الورقية قيمتها من إمكانية استبدالها بمجرد الطلب بالنقود الذهبية التي

تكون الاحتياطي الذهبي لبنك الإصدار.

¹ بسام الحجار، مرجع سابق، ص ص 32-33

² حسين بني هاني، مرجع سابق، ص ص 25-26

ظهرت النقود الورقية على أيدي الصاغة والذين كانوا يحتفظون بمعادهم النفيسة في خزائن حديدية متينة ومأمونة وانطلاقاً من الثقة بين الأفراد وهؤلاء الصاغة بدأ الأفراد بإيداع ما لديهم من معادن نفيسة لدى الصاغة والتي يمكن استرجاعها عند الحاجة¹ ويحصل المودع بموجب ذلك على صك أو مذكرة وهو ايصال يثبت حقه فيما أودعه من معادن ويتعهد الخازن بتسليمه إياه أو جزء منه عند الطلب، وهنا بدأ يتحول خزنة المعادن إلى صيارفة وظهر بالتالي شكل من أشكال البنوك، لقد أخذ المودعون يتداولون صكوك الصيارفة في معاملتهم وذلك لثقة الأفراد بأن الصيارفة لديهم القدرة والاستعداد الدائم لدفع ما تمثله من معادن عند الطلب ثم بدأ يظهر شكل من أشكال أوراق البنكنوت (Banknote)** وقد شاع بمرور الوقت استخدامها كبديل عن النقود المعدنية.

2.1.3. النقود الورقية القابلة للصرف (إصدار العملة المغطاة جزئياً) في ظل هذا النظام بقي شرط التحويل قائماً،

ولكن نسبة الغطاء الذهبي بدأت تقل، الأمر الذي جعل من الممكن زيادة عرض النقود من غير الحاجة إلى زيادة احتياطي الذهب لدى السلطات النقدية. وهنا أصبحت كمية البنكنوت المصدر أكبر من قيمة الذهب الموجود في الغطاء، ويختلف الاحتياطي الذهبي باختلاف البلدان، فبعضها يحتفظ بما يعادل 50% من قيمة البنكنوت المصدر، والبعض كان يحتفظ بنسبة أعلى أو أقل، وتستمد هذه الأوراق قيمتها، أساساً، من إمكانية استبدالها بنقود ذهبية (سلعية) لدى الطلب.

3.1.3. النقود الورقية غير القابلة للصرف (النقود الإلزامية) بإيقاف شرط التحويل إلى ذهب ظهرت النقود غير

المغطاة والتي تعتمد فقط على ثقة الجمهور، فأصبحت النقود الورقية إلزامية. وبالتالي تحوّلت إلى نقود انتهائية غير قابلة للصرف بالذهب. وسميت "بالنقود القانونية" لأنها تستمد قوتها من قوة القانون وقبول الأفراد لها قبولاً عاماً ونظراً لاحتكار البنك المركزي حق إصدارها.

وتمثل النقود الإلزامية الصورة العامة للنقود (القانونية في الاقتصاد المعاصر، لأن القانون يكرّسها ويصوغ عليها صفة الشرعية والقدرة على إبراء الديون وتسوية المعاملات، ويعاقب من يرفضها في التعامل. وتمثل النقود القانونية قمة السيولة حيث يمكن أن تتحوّل إلى سلع وخدمات في الحال، وهي نقود انتهائية، بمعنى إنه لا يمكن تحويلها إلى نقود أخرى، وبالذات إلى ذهب من الاحتياطي الرسمي الموجود لدى السلطات النقدية، ويتمثل الشكل الرئيسي لهذه النقود "بأوراق البنكنوت" التي يصدرها البنك المركزي وكونها قسم من النقود الائتمانية فهي تتميز بانفصال الصلة بين قيمتها النقدية وقيمتها التجارية، ولكنها تستمد قيمتها من إرادة المشرّع، أي أنه يصبح لها قيمة قانونية على الرغم من انعدام قيمتها الذاتية وهي تمثل ديناً لحاملها على البنك المركزي الذي أصدرها، وفي حالات إصدار النقود الورقية غير القابلة للصرف، يخضع الإصدار الرقابة البنك المركزي وتلعب الحكومة دوراً أساسياً في تحديد كمية النقود طبقاً للسياسة النقدية المتبعة سياسة نقدية توسعية أو سياسة نقدية انكماشية.²

¹ بسام الحجار، مرجع سابق، ص: 33.

² محمود يونس عبد النعيم مبارك، مرجع سابق، ص: 36.

❖ الفرق بين النقود القانونية والنقود المعدنية: النقود الورقية أفضل من النقود المعدنية في سد حاجات المتعاملين نظراً لما تتسم به من الخصائص والتي من أهمها ما يلي:

○ النقود الورقية أخف وزناً من النقود المعدنية، بالإضافة إلى إمكانية إصدارها في فئات متفاوتة تتلائم مع حاجات كل نوع من أنواع التعامل، كما أنها أسهل في النقل من مكان إلى آخر. وأقل تعرضاً لمخاطر الطريق.

○ النقود الورقية أقل كلفة في الإصدار من النقود المعدنية بالنسبة للدولة لأن قبولها وضع حداً لما تتكبده الدولة في سبيل الحصول على الذهب اللازم للوفاء بحاجات التعامل في الداخل، هذا بالإضافة إلى أن نفقات الاحتفاظ بالنقود الورقية أقل بكثير من نفقات الاحتفاظ بالنقود المعدنية، كما أن تكاليف طبع الأوراق النقدية أقل بكثير من تكاليف سك النقود.

○ النقود الورقية أكثر مرونة في الإصدار من المعدنية، إذاً يمكن التحكم في عرضها على نحو يكفل مواجهة كافة التغيرات المتوقعة في الطلب على النقود، سواء كانت تغيرات موسمية أو دورية. النقود الورقية وسيلة ميسرة لمواجهة احتياجات التمويل الحكومي عند الضرورة، ذلك أنه لما كانت الدولة هي السلطة القوامية على إصدار النقود الورقية بما لها من سيادة كاملة على نظامها النقدي، فإن باستطاعتها تمويل أي عجز يطرأ على الميزانية العمومية لها عن طريق زيادة الإصدار.

2.3. النقود المساعدة: تتميز هذه النقود بأن قيمتها القانونية تكون أعلى من القيمة السوقية لكمية المعدن الذي صنعت منه، وهي "قطع (وحدات) نقود ذات قيمة بسيطة وتصدرها عادة الخزانة العامة (وزارة المالية)، وتقوم بمساعدة النقود في تسهيل المبادلات ذات القيمة الصغيرة". ولا تتمتع إلا بقوة ابراء محدودة أي لا يمكن استخدامها في تسوية الديون وبراء الذمم إلا في حدود مبلغ معين يحدده القانون ولذلك يستطيع أي شخص أن يرفض قبولها في تسوية ديونه إذا تجاوزت هذا المبلغ المحدد.¹

3.3. النقود الكتابية (نقود الودائع): النقود المصرفية، شأنها شأن النقود الورقية؛ تمثل ديناً لصالح مالكيها أو حاملها في ذمة البنوك التجارية التي تلتزم بها، وتمثل نقود الودائع في التزام مصرفي من قبل البنوك التجارية، ينشأ من إيداع حقيقي لكمية من النقود القانونية، أو نتيجة قيام البنك بفتح حساب لعملائه على سبيل الإقراض، بدفع نقود قانونية للمودع أو لأمره، وتنتقل ملكية الوديعة من شخص إلى آخر بواسطة الشيكات فمع تزايد مستوى النشاط الاقتصادي، وازدياد حجم الدخل النقدي، وانتشار وتقديم العادات المصرفية، أخذ الأفراد يودعون أموالهم لدى البنوك التجارية التي استطاعت استخدام هذه الودائع في إتمام العمليات التجارية التي تعقد بين الأفراد، وفي تطور لاحق وجد الأفراد أنه من

¹ السيد محمد أحمد السريتي محمد عزت محمد غزلان مرجع سابق، ص: 21.

الأسهل للفرد الذي لديه حساب في البنك أي يأمر البنك بتحويل مبلغ من النقود من حسابه إلى حساب الطرف الآخر، الذي قد يكون لديه حساب في البنك نفسه دون أن تخرج النقود الورقية من البنك، ودون أن يؤثر ذلك في مديونية البنك، كما يستخدم الأفراد الذين لديهم حسابات لدى البنك الشيكات في تحويل المبالغ، فالشيك هو الوسيلة أو الأداة التي بموجبها يطلب الفرد الذي له حساب في البنك (الساحب)، من البنك المسحوب عليه أن يدفع مبلغا من المال إلى شخص محدد، أو لحامل الشيك (المستفيد)، سدادا لدين ووفاء لالتزام، وقد يكون الشخص المستفيد هو الساحب نفسه عندما يقوم الفرد الذي يملك وديعة لدى المصرف، بسحب جميع أو بعض أمواله لحسابه الشخصي.¹

وقد شعرت البنوك التجارية من خلال تعاملها مع الأفراد، أن غالبية المودعين لأموالهم، لا يقومون بسحب جميع أو جزء كبير من نقودهم المودعة، وفي وقت واحد، إضافة إلى أن هناك ايداعات جديدة، لمبالغ نقدية تودع لدى المصارف في شكل ودائع جديدة. وهكذا وجدت البنوك التجارية نقودا فائضة في خزائنها، تزيد عن قيمة المبالغ النقدية التي يتم سحبها يوميا، ومن ثم وجدت أنه بإمكانها إقراض هذه المبالغ، مقابل فائدة تحصل عليها، وذلك بإصدار تعهدات أو وعود بدفع نقود ورقية عند الطلب، تزيد في قيمتها عن قيمة ما لديها من نقود فعلية في خزائنها بحيث لا تتجاوز تلك الوعود الحد الذي يجعلها غير قادرة أو عاجزة عن تلبية طلبات السحب اليومية. ويتم بذلك خلق النقود المصرفية، وهي من أهم وظائف البنوك التجارية، والنقود المصرفية ليس لديها كيان مادي ملموس، كما أنها لا تتمتع بالقبول العام في التداول، ولا تتمتع بقوة إبراء غير محدودة. فالقانون لا يلزم الأفراد الدائنين على قبولها، وإنما انتشر استخدامها، نتيجة للثقة التي أولاها الأفراد للمؤسسات النقدية التي تتعامل بها وتخلقها وهي البنوك التجارية، ونتيجة قبول الأفراد التعامل بها.²

وتعد النقود الكتابية اليوم أحدث أشكال النقود، لأنها تمثل وسيلة مهمة للدفع، وتشكل نسبة مرتفعة من إجمالي النقود المتداولة والعرض النقدي في الدول المتقدمة ذات الأنظمة المصرفية الحديثة، فهذا النوع الحالي من النقود يمثل أعلى درجات التطور النقدي بسبب استخدام وحدة مجردة من المديونية للقيام بوظائف النقود، حيث نجدها في أمريكا تمثل حوالي 90% من العرض النقدي.

4. النقود الالكترونية (Electronic Money)

نظرا للدور الكبير الذي لعبه التطور التكنولوجي في حياة البشر على مختلف الأصعدة، ونتيجة للثورة الحضارية والتقنية التي أفرزتها مراحل التقدم التكنولوجي والعملة، كل ذلك أدى إلى ظهور شكل جديد للنقود يسمى بالنقود الإلكترونية (Electronic

¹ بسام الحجار، مرجع سابق، ص: 35.

² طاهر فاضل البياتي ميرال روجي سمارة، مرجع سابق، ص: 37-38.

Money) والتي تعرف على أنها قيمة نقدية تتخذ شكل وحدات ائتمانية مخزونة على شكل إلكتروني أو أداة إلكترونية يمتلكها المستخدم، ومن أهم ما يميز النقود الإلكترونية ما يلي:¹

- لا تتطلب وجود زمن معين أو خضوعها لحدود معينة للقيام باستخدامها، حيث يتم التعامل بها في أي وقت ويمكن لاعتمادها على الشبكات الإلكترونية أو الانترنت.
- سرعة إتمام المعاملات من خلالها إذ يتم إتمام المعاملة المالية فور إصدار الأمر بذلك. انخفاض تكلفة تداولها مقارنة باستخدام الأنظمة البنكية التقليدية.

وتتمثل النقود الإلكترونية في صورتين:²

- البطاقات مسبقة الدفع المعدة للاستخدام في أغراض متعددة، وتسمى بطاقات مختزنة القيمة أو محفظة النقود الإلكترونية وهو الشكل المعروف والأكثر انتشاراً.
- آليات الدفع مختزنة القيمة أو مسبقة الدفع التي تمكن من إجراء مدفوعات من خلال استخدام شبكات الحاسب الآلي المفتوحة خاصة الانترنت، ويطلق عليها نقود الشبكة أو النقود السائلة الرقمية.

4.1. أهم أنواع بطاقات الدفع الإلكتروني: من بين أهم بطاقات الدفع الإلكتروني الأنواع التالية:³

- بطاقات الائتمان (Credit cards)
- بطاقات الدفع الفوري (Debit cards)
- بطاقات التحويل الإلكتروني (EFT-POS cards)
- بطاقات الصراف الآلي (ATM cards)

¹ محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي، مصر، 2014، ص: 26.

² سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي منشورات الحلبي القانونية، بيروت، لبنان، 2005، ص: 28.

³ مصطفى كمال السيد طایل، الصناعة المصرفية في ظل العولمة اتحاد المصارف العربية، الأردن، 2009، ص: 84-85.

المبحث الثاني: ماهية العرض النقدي

مع قبول النقود بوصفه وسيلة أو وسيطاً للتبادل أو مقياساً للقيمة باتت المجتمعات تحتفظ بأحجام معينة بما يسمى بعرض النقود، أي كمية أو حجم النقود التي تتناولها في الاقتصاد، فاتسعت المناقشات بين الاقتصاديين: حول تحديد مفهوم معين لعرض النقد من ناحية المكونات التي تدخل في تكوينه وكيفية حسابه، ويأتي مصدر الخلاف من اختلاف تطور الأنظمة النقدية والمصرفية، فتعبر كمية النقود عن متغير خزين (Stock Variable) قابل للقياس خلال فترة زمنية معينة مشابهاً في ذلك الثروة والمدخرات والمخزون من المواد الأولية لذا يعرف عرض النقد بإجمالي القوة الشرائية لدى الأفراد أو المؤسسات المختلفة خلال فترة زمنية معينة كما يُعرّف بأنه متوسط كمية النقود الموجودة تحت تصرف المجتمع في فترة زمنية معينة وبالتالي يضم خليط من العناصر التي تقوم بالوظائف النقدية وتمثل إجمالي وسائل الدفع الأساسية.

المطلب الأول: مفاهيم عرض النقود

في عالم الاقتصاد، عرض النقود يعني الكمية الإجمالية من النقود والعملات المتداولة في الاقتصاد. يتأثر عرض النقود بعدة عوامل مثل سياسة البنك المركزي، معدلات التضخم، سرعة التداول النقدي، والثقة في النظام المالي. تحقيق التوازن في عرض النقود يسهم في استقرار الاقتصاد وتحقيق النمو المستدام والتضخم المنخفض.

أولاً. مفهوم عرض النقود: هناك ثلاثة مفاهيم لعرض النقد وهي:

أ. عرض النقود بالمعنى الضيق: ويقصد به مجموع وسائل الدفع المتداولة لتسوية المعاملات المالية في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة.

كما يسمى هذا الحجم من النقود بنقد العمليات الجارية ويدعى في الاقتصاد بعرض النقد (M_1) وتدخل في هذا التعريف العملات الورقية والمعدنية التي يتداولها الأشخاص في تعاملاتهم اليومية أي النقود المتداولة ويرمز لها بالرمز (CR) و يضاف إليها أيضاً حجم النقود المحتفظ بها في البنوك على شكل حسابات جارية أو ودائع تحت الطلب ويرمز لها بالرمز (DD) و بالتالي فإن معادلة عرض النقود (M_1) يعبر عنها بالآتي:¹

$$M_1 = DD + CR \quad \dots \quad (1)$$

ب. عرض النقد بالمعنى الواسع: وهذا المفهوم أوسع من المفهوم السابق للنقود وتأخذ به المؤسسات المالية والنقدية مثل صندوق النقد الدولي ويدخل في إطار هذا التعريف أو هذا الحجم من النقود المعادلة (1) أعلاه إضافة إلى الحسابات أو الودائع لأجل و يرمز لها بالرمز (TD) وكذلك حسابات التوفير في البنوك ويرمز لها بالرمز (S) و يعبر عن معادلة عرض النقود بمعناها الواسع (M_2) بالآتي:

$$M_2 = M_1 + TD + S \quad \dots \quad (2)$$

¹ رشاد العصار ، رياض الحلبي، النقود و البنوك ، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان، 2005 ، ص 54

ت. عرض النقد بالمعنى الأوسع M_3

وهذا المفهوم يعطي معنى اشتمل لعرض النقد ، ويستخدم هذا المفهوم في البلدان المتقدمة بسبب التطور الكبير الذي شهدته في المجال النقدي والمالي فتطورت وتوسعت الاسواق المالية بشكل كبير وابتكرت انواعا جديدة ومتنوعة من المشتقات المالية، فتمت اضافة بعض الانواع من الودائع التي تكون ذات اجال طويلة ضمن مكونات عرض النقد بالمعنى الاوسع M_3 وهذه الودائع تكون مودعة عند المؤسسات المالية الوسيطة من غير المصارف التجارية التي تزيد اجلها عن سنتين كمصارف الادخار والاقراض ويعبر عن عرض النقد بالمفهوم الأوسع M_3 بالآتي:

$$M_3 = M_2 + QD \quad \dots \quad (3) \quad \text{حيث ان:}$$

QD : الودائع الاخرى شبه النقدية Quasi – Deposits من ودائع المقيمين بالعملات الاجنبية وكذلك ودائع مقابل اعتمادات مستندية وودائع مقابل ضمانات والتحويلات القائمة.

والجدير بالذكر ان استخدام عرض النقد بالمعنى الواسع M_2 وبالمعنى الأوسع M_3 لا يكونان ملائمين في الدول النامية وذلك لتختلف الأسواق المالية والنقدية وكذلك تخلف العادات المصرفية والوعي المصرفي عند الافراد، بعكس الدول المتقدمة التي يشيع فيها استخدام عرض النقد بالمعنى الواسع M_2^1 وبالمعنى الأوسع M_3 .

ثانيا. العوامل المؤثرة في عرض النقد:

1. حجم المتوفر للاستعمال من النقد الاساسي المعد كعملة في التداول او كاحتياطي نقدي لدى الجهاز المصرفي بما في ذلك مقادير النقود التي تصدرها الحكومة او السلطات النقدية المركزية ، وسياسة البنك المركزي بالنسبة لتوفير الائتمان وكلفته وكذلك مقدار الذهب المتوفر. والبنك المركزي هو اداة الدولة التي تستطيع من خلاله التحكم في عرض النقد سواء من خلال اصدار النقود القانونية (legal money) او من خلال المضاعف النقدي الذي يؤثر على قدرة المصارف التجارية (Commercial Banks) في خلق الائتمان.
2. عادات الجمهور بالنسبة التي يرغب الاحتفاظ بها كنقود اعتيادية أي كعملة في التداول او نقود ودائع .
3. نسب الاحتياطي النقدي التي يجب ان تحتفظ به المصارف لتغطية ودائع الجمهور لديها و لمواجهة السحوبات النقدية عليها و بالتالي لتأمين سيولة الجهاز المصرفي.²

¹ كريمة شلغوم، دور البنوك المركزية في التأثير على السياسة النقدية دراسة حالة بنك الجزائر"، مذكرة مكملة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2011 - 2012. ص 85

² سنوسي خديجة ، دور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي " حالة الجزائر ، مذكرة مكملة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير ، تخصص مالية وبنوك ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي ، 2014-2015 ص 74

وتعكس مكونات عرض النقد صورة حقيقية عن مدى تطور الجهاز المصرفي والوعي المصرفي عند الجمهور وعن مدى تطور الاسواق المالية والنقدية في بلدٍ معين وفي مرحلة زمنية معينة

4- الطلب على الائتمان: تزداد قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان بصورة أكبر كلما ازدادت لديها نسبة الودائع تحت الطلب (Demand deposits) مقارنة بنسبة العملة في التداول وذلك بفعل نسبة عرض النقد الى القاعدة.

المطلب الثاني: عرض النقود من طرف البنك

في عالم الاقتصاد، البنك المركزي يملك سلطة خاصة في إصدار النقود وإدارة عرضها في الاقتصاد. هذا الدور الحيوي يؤثر على الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي. فبفضل قراراته الحكيمة، يمكن للبنك المركزي تنظيم كمية النقود التي تتداول للحفاظ على قوة العملة والحد من التضخم. إنها لعبة استراتيجية مثيرة تهدف إلى تحقيق التوازن المثالي بين النمو والاستقرار في عالم النقود والمال.

اولا تعريف البنك المركزي: يعرف البنك المركزي على أنه مؤسسة بنكية تتولى إصدار النقد والمعاملات البنكية للدولة وتشرف وتراقب سلوك البنوك التجارية في تنفيذ السياسة الاقتصادية في الدولة عن طريق بعض السياسات والأجهزة.

يعتبر البنك المركزي الجهة الوحيدة المخول لها من قبل الحكومة بإصدار العملة الوطنية المتداولة، إذ لا يسمح القانون لأي بنك آخر أن يقوم بهذه الوظيفة، إذ تعتبر هذه الوظيفة أولى الوظائف التي منحت للبنك المركزي. ولقد كان امتياز اصدار الأوراق النقدية في كل مكان مرتبطا في الغالب بنشوء وتطور البنوك المركزية، حيث كانت هذه البنوك حتى أوائل القرن العشرين تدعى بنوك الإصدار.¹

تخضع البنوك المركزية كما كان في السابق لقيود قانونية وتشريعية تحدد وتنظم قدراتها وامكانياتها في اصدار العملة. وهذه القيود المفروضة على حرية البنوك المركزية في الإصدار النقدي ترتبط بالأساس بمكونات غطاء العملة من حيث نوعية وحجم أو مقدار هذه المكونات، فعندما كانت النظم النقدية تستند على قاعدة الذهب، كانت التشريعات الحكومية تلزم البنوك المركزية بالاحتفاظ برصيد ذهبي يتناسب وكمية الإصدار من العملة، بهدف مواجهة طلبات تحويل العملة الى ما يساويها أو يعادلها من الذهب، بحسب شروط قاعدة الذهب في ذلك الوقت.

وفي هذا الصدد فقد تطورت أنظمة الإصدار النقدي عبر المراحل التالية:²

أ. **نظام غطاء الذهب الكامل:** في هذا النظام تقيد مقدرة البنك المركزي في الإصدار بحجم الذهب الموجود في الخزائن، أي أن احتياطي الذهب في هذه الحالة يكون بنسبة 100%، هذا النظام وان كان يعطي ثقة كاملة

¹ سنوسي خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 52

² كريمة شلغوم ، رجع سابق الذكر ، ص 92

في أوراق النقد المصدرة إلا أنه يؤدي الى تقييد سلطة البنك المركزي في الإصدار فلا يستطيع تلبية حاجات التجارة اذا ما دعت الضرورة الى التوسع، لذلك اضطرت الدولة الى العدول عنه الى نظم أخرى أكثر مرونة.

ب. **نظام التغطية الجزئية بالذهب:** طبقا لهذا النظام ينص القانون على ضرورة وجود الذهب كعنصر من عناصر الغطاء، ولكن يعطيه أهمية أقل من الأهمية التي يحتلها في النظام السابق، فيسمح القانون لبنك الإصدار بتغطية أوراق النقد المصدرة بنسبة معينة من قيمتها بالذهب، والجزء الآخر يغطي بالسندات الحكومية.

ت. **نظام الحد الأقصى للإصدار:** في هذه الحالة يحدد سقف لإصدار النقود الورقية دون الأخذ بعين الاعتبار حجم الرصيد الذهبي، حيث لا يتم استخدام الذهب كغطاء للعملة، وعادة ما يرفع هذا السقف كلما كانت البلاد بحاجة الى مزيد من النقود.

ث. **نظام الإصدار الحر:** يعد نظام الإصدار الحر أكثر النظم النقدية تطورا ويطبق حاليا في كل البنوك المركزية في دول العالم المختلفة، ويتميز هذا النظام بأن قانون إصدار أوراق النقود القانونية لا ينص على حد أقصى لحجم النقد المصدر. ومن ثم فإن حجم الإصدار يخضع كليا في ضل هذا النظام الى تقدير السلطة النقدية في الإصدار وفقا للسياسة النقدية المرغوبة، ولا يوجد أي قيد كمي من الذهب أو أي قيد قانوني من تحديد كمية العرض النقدي، الأمر الذي يعني أن هذا النظام قد حقق درجات المرونة لنظام إصدار وحدة النقد القانونية.¹

وعليه فإن عملية اصدار النقود من قبل البنك المركزي اليوم لا تنطلق من فراغ بل يستجيب البنك المركزي أساسا لحاجيات الاقتصاد الوطني، ويكون ذلك تبعا لحصوله على احدى الأصول التالية ذهب، وعملات أجنبية، وسندات الخزينة وسندات تجارية. ويقوم البنك المركزي بزيادة أو إنقاص المعروض النقدي باستعمال الوسائل التالية:

1) **الذهب والعملات الأجنبية والشيكات المسحوبة على البنوك الأجنبية:** كما سبق ذكر (مقابلات المعروض النقدي)، هذه الأخيرة تأتي من المعاملات مع الخارج، ففي حالة التصدير تزيد كمية النقود وتسمى اصدار النقود، أما في حالة الاستيراد فتسحب كمية من النقود وتسمى تدمير النقود.

2) **سندات حكومية:** وهو يعتبر اجراء تلجأ اليه الحكومة لتمويل مختلف نشاطاتها، تطلب من البنك المركزي اقراضها مقابل سندات الخزينة، مما يؤدي الى زيادة المعروض النقدي وهو زيادة حيابة البنك المركزي للسندات الحكومية والعكس في حالة تدمير النقود.

3) **تسيقات مقدمة الى الخزينة العمومية عادة وفي بعض الدول تتخلف إيرادات الدولة عن نفقاتها، لذلك تلجأ الخزينة العمومية الى البنك المركزي ليقدم لها تسيقات، على أن ترجعها خلال السنة.**

¹ سلوسي خديجة، مرجع سبق ذكره، ص ص 53 - 54.

4) الأوراق التجارية: بإعادة خصم الأوراق التجارية المقدمة من طرف البنوك التجارية عند حاجتها الى السيولة، مما يدفع بالبنك المركزي أن يقدم لها نقود قانونية جاهزة ان وجدت لديه أو قيامه بطباعتها.

المبحث الثالث: عموميات حول السياسة النقدية

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية، ويتم استخدامها لتحقيق أهداف هذه الأخيرة، حيث يقوم البنك المركزي بإتباع إستراتيجية معينة من خلال استخدام مختلف الأدوات المتاحة لأجل بلوغ الأهداف المنشودة والمسطرة للسياسة الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية

باعتبار السياسة النقدية فرع من العلوم الاقتصادية الذي يعد من العلوم الاجتماعية والتي من أهم قواعدها أن العلوم الاجتماعية علوم نظرية تختلف مفاهيمها من فترة لأخرى حسب الظروف، فإنه لا يمكن إعطاء تعريف موحد للسياسة النقدية وهو ما برز في تعريف الاقتصاديين المختلفة التي سنقدمها، فمنهم من عرفها على أساس أدواتها، ومنهم من ربط مفهومها بأهدافها واتجه آخرون للتركيز على عناصرها ودورها في الرقابة. وأهم التعاريف التي يمكننا ذكرها هي:¹

يعرفها حسين بن هاني على أنها "التدابير والإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لإدارة كمية النقود وتنظيم عملية إصدارها، بما يكفل سرعة وسهولة تداول وحدة النقود وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد الوطني لتحقيق أهداف معينة."²

يركز هذا التعريف على تداول النقود والسيولة العامة كجزء أساسي من عمل السياسة النقدية، لكنه لا يحدد الأهداف التي تسعى إليها.

أما أحمد زهير شامية فيعرفها بأنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية في المجتمع بغرض الرقابة على الائتمان والتأثير عليها، بما يتفق و تحقيق الأهداف الاقتصادية التي تصبو إليها الحكومة"

يركز هذا التعريف على جانب محدد من السياسة النقدية وهو الرقابة على الائتمان، ولا يتضمن الجوانب الأخرى كالرقابة على الإصدار النقدي، تحديد دور النقد في الحياة الاقتصادية وتحديد أهداف السياسة النقدية.³

في حين يعرفها المفكر المصري عبد المطلب الحميد بأنها "مجموعة من القواعد والأساليب و الإجراءات و التدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير (التحكم) في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة يشير هذا التعريف إلى مفردات السياسة النقدية والية تطبيق لكنه يهمل الأهداف التي هي جوهر السياسة النقدية

¹ علي كنعان، النقود والصرافة والسياسة النقدية، ط1، دار المنهل اللبناني، 2012، ص450.

² حسين بن هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي للنشر والتوزيع عمان، 2002، ص142.

³ احمد زهير شامية، اقتصاديات النقود والمصارف منشورات جامعة حلب، 2000، ص323.

ويعرفها علي كنعان بأنها مجموعة الاجراءات و التدابير التي تقوم بها السلطات النقدية مستخدمة الأدوات النقدية عرض النقود سعر الفائدة ، أدوات الائتمان وسعر الصرف) وذلك بهدف تحقيق الاستقرار و التوازن النقدي، واستقرار المستوى العام للأسعار، ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي.¹

استنادا لهذا المفهوم الموسع للسياسة النقدية يمكن تحديد خصائصها التالية:

- مجموعة من الإجراءات و التدابير وتتضمن الإجراءات جميع القوانين، القرارات، التنظيمات وطرق وأساليب العمل النقدي وإدارة المصارف وتنظيم طرق الدفع الداخلية والخارجية، تحويل العملات وغيرها وهي إجراءات نقدية تستخدمها السلطات النقدية للوصول إلى الأهداف المطلوبة .
- السلطات النقدية هي صاحبة الحق والصلاحية في القيام بالإجراءات النقدية.
- تستخدم السلطات مجموعة الأدوات النقدية منها ما هو أساسي سعر الفائدة، عرض النقود، سعر الصرف يتفرع عنها بعض الأدوات الثانوية مثل نسبة الاحتياطي القانوني رأس مال البنك وغيرها من الأدوات التي يمكن أن تخدم أهداف السياسة النقدية.

تسعى السياسة النقدية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والنقدية كالحفاظ على الاستقرار والتوازن النقدي تحقيق التوازن والاستقرار في المستوى العام للأسعار وغيرها.

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

حتى يتم تحقيق أهداف السياسة النقدية لابد من استراتيجية يتبعها البنك المركزي، فتحقيق أهداف نهائية للسياسة النقدية يتطلب تحديد أهداف أولية كحلقة بداية كأهداف وسيطة وهي تعبر عن تلك المتغيرات النقدية التي يمكن مراقبتها وإدارتها للوصول إلى تحقيق كل أو بعض الأهداف النهائية، لعدم قدرة السلطات النقدية التأثير مباشرة على النتائج المحلي ومكوناته.

أ. الأهداف الأولية:

تمثل نقطة البداية في استراتيجية السياسة النقدية، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي التحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة، فمثلا عندما يتقرر تغيير معدل نمو النقود الإجمالية فإنها يجب تبني متغير احتياطات البنوك وظروف سوق النقد مع إجمالي النقود في الأجل الطويل ولهذا فالأهداف الأولية ما هي إلى صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة.²

¹ -علي كنعان ،مرجع سابق ، ص452

² عباس كاظم الدعي السياسات النقدية و المالية وأدوات سوق الأوراق المالية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ،الأردن ، ط 2 ، 2014

تتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات: الأولى، هي مجتمعات الاحتياطات و تتضمن القاعدة النقدية ، مجموعة احتياطات البنك ، احتياطات الودائع الخاصة غير المقترضة ، اما المجموعة الثانية فهي تتعلق بظروف سوق النقد وتشمل الاحتياطات الحرة ومعدل الأرصدة و أسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد.

ب. الأهداف الوسيطة:

يقصد بالأهداف الوسيطة للسياسة النقدية المتغيرات النقدية التي يمكن للبنك المركزي أن يؤثر عليها وبالتالي فهي بمثابة إعلان لاستراتيجية السياسة النقدية، لانه يعتبره عن أهداف يلتزم بوضوح بالتحرك إذا لم يتم بلوغ هذه الأهداف ، لذلك فإن البنك المركزي يتسلح بمبرر قوي يخول له الصمود أمام التماسات السلطة العامة في حالة حثه على ابداء المزيد من المرونة ، فالأهداف الوسيطة عندما تنشر تشكل ضمانات لاستقلالية و استمرارية السياسة النقدية .

ومن الشروط الواجب توفرها في الأهداف الوسيطة أن يكون الهدف عاكسا للهدف النهائي المتوخى ويكون للبنك المركزي القدرة على ضبطه و أن يكون سهلا وواضح الاستيعاب من قبل الجمهور . يعتمد الكينيون معدل الفائدة كمؤشر و السيولة النقدية كهدف وسيط بالنسبة إليهم تبدو ملاحظة تغيرات معدلات الفائدة أكثر سهولة من ملاحظات تغيرات المجتمعات النقدية.¹

بينما يعتمد النقديون كمية النقد كمؤشر و القاعدة النقدية كهدف وسيطي وهم على عكس الكينيين يرون أن معدل الفائدة تشكل مؤشرا سيعا بالنسبة للسياسة النقدية.

ت. الأهداف النهائية:

تختلف أهداف السياسة النقدية تبعا لمستوى التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المختلفة و النظم الاقتصادية و الاجتماعية السائدة وظروف احتياجات و أهداف هذه المجتمعات. ففي الدول الرأسمالية المتقدمة تركز أهداف هذه السياسات في المقام الأول في المحافظة على العمالة الكاملة للاقتصاد في إطار من الاستقرار النقدي الداخلي كذلك في مواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة أما في الدول النامية فإن الأهداف الرئيسية لسياساتها الاقتصادية ومن بينها السياسة النقدية في هذه الدول تتجه في المقام الأول نحو تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية الميسورة ووضعها في خدمة التنمية السريعة المتوازنة للاقتصاد. ويمكن تلخيص أهم الأهداف النهائية للسياسة النقدية في:²

- تحقيق الاستقرار في الأسعار: وهو من أهم أهداف السياسة النقدية، حيث تسعى كل دولة إلى تلاقي التضخم واحتواء تحركات الأسعار إلى أدنى مستوى لها ومن ثم تحقيق الاستقرار النقدي و الاقتصادي، فمتغير الأسعار سوف يؤثر على الوضع المعاشي للسكان ، لأن التضخم سوف يؤثر سلبا على الفقراء بانخفاض

¹ وسام ملاك ، النقود والسياسات النقدية الداخلية ، قضايا نقدية ومالية دار المنهل اللبناني ، ط1، 2000، ص ص 193-195.

² -علي كنعان ، مرجع سبق ذكره ، ص455.

دخولهم بينما تزداد ثروات الأغنياء من خلال ارتفاع الأسعار ويمكن أن يحصل الخلل الاجتماعي إذا ما استمر التضخم طويلا.

- **تحقيق الاستخدام الكامل:** حيث تقوم السلطات النقدية بتثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية وذلك من خلال اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة لتجنب الاقتصاد مشاكل البطالة وذلك عن طريق زيادة حجم الطلب الكلي إلى المستوى اللازم لتشغيل الموارد الاقتصادية المعطلة كافة.
- **تحقيق معدلات نمو معدلات اقتصادية مناسبة:** ويراد به تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة مع العمل على تقليص الضغوط التضخمية بتحقيق زيادة مستمرة في معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاعات وتكون مهمة السياسة النقدية هنا هي التأثير في معدل الائتمان من خلال التوسع الائتماني والمعرض النقدي وذلك حتى يمكن الوصول إلى مرحلة الانطلاق التي تضع الاقتصاد في مسار نحو النمو السريع.¹
- **تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات:** ويتم ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بتكييف سعر إعادة الخصم وبالتالي تقليل حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات ، الأمر الذي يخفض من حدة ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة وبالتالي يؤدي إلى تشجيع الصادرات وتقليل الإقبال على شراء السلع الأجنبية ، ودخول رؤوس أموال أجنبية نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة وهو ما يساهم في تقليل العجز في ميزان المدفوعات فتحقيق التوازن الخارجي يكون عبر المحافظة على أرصدة نقدية كافية لمواجهة التقلبات في ميزان المدفوعات من جهة وسد متطلبات التنمية الاقتصادية من جهة أخرى.

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية

تعتبر أدوات السياسة النقدية عن الأليات التي تستخدمها السلطات النقدية للتأثير في وهي تختلف المعروض النقدي بما يتماشى مع أهدافها المسطرة مسبقا وفق السياسة الاقتصادية الكلية، من دولة الى أخرى تبعا لتفاوت النظام السياسية ، الهياكل الاقتصادي ودرجة تطور الأسواق المالية والنقدية ، وتنقسم إلى : أدوات مباشرة وأخرى غير مباشرة .

¹ عوض فاضل اسماعيل الدليمي النقود و البنوك ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، الوصل ، 1990، ص 586.

- الأدوات غير المباشرة الكمية: تستهدف التأثير في حجم النقد والائتمان المصرفي خاصة وكلفته وبالتالي على الكميات المعروضة في الاقتصاد ، يطلق على هذا النوع من الوسائل عادة صفة التقليدية لأنها نمت مع نمو البنوك المركزية ، واستعملت ولا تزال على نطاق واسع في البلدان المتقدمة اقتصادية لتوفر شروط معينة وأهمها:¹

○ **معدل إعادة الخصم:** سعر إعادة الخصم هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية وأذوق حكومية أو لقاء ما يقدمه إليها من قروض وسلف مضمونه بهذه الأوراق والأذون لذلك يطلق عليه أحيانا سعر البنك ويقصد به السعر الذي يحدده البنك المركزي.²

تسمى هذه السياسة بسياسة إعادة الخصم ، ومؤداها يقوم على إمكانية البنك المركزي في ضبط أسعار الفائدة والتحكم فيها بالزيادة والنقصان تبعاً لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فهذه الإمكانية توفر له سبل التأثير على حجم الائتمان من خلال العلاقة بينه وبين البنوك التجارية ، فإذا كان هناك تضخم يرفع البنك المركزي من أسعار الفائدة فتزداد تكلفة الائتمان فترفع البنوك التجارية هذه التكلفة على عملائها ، الشيء الذي يدفع المصارف التجارية وعملائها إلى التخفيض من حجم الائتمان أما إذا كان هناك انكماش ، فإن المصرف المركزي يخفض من سعر الفائدة لتشجيع الإفراض ومن ثم زيادة وسائل الدفع في الاقتصاد.

○ **نسبة الاحتياطي الإجمالي Required Legal Reserve Ration:** هي إن نسبة أو متطلبات الاحتياطي النقدي نسبة الأرصدة النقدية Cp إلى الودائع D ، التي يطلب المصرف المركزي من المصارف التجارية الاحتفاظ بها لديه في شكل رصيد دائن ودايم وهنا يجب التفرقة بين هذا المعدل ونسبة السيولة التي يحتفظ بها البنك المركزي من نقود في خزائنه، حيث أن الأولى كانت تهدف في المقام الأول إلى حماية حقوق المودعين ، أما نسبة السيولة فقد تحدد طبقاً للأعراف البنكية أو طبقاً للقانون أو بشكل اختياري.³

واستناداً إلى هذا الأسلوب تقدم البنك التجارية بإيداع نسبة معينة من ودايم العملاء لديها في خزائن البنك المركزي ، أي أن تقوم البنوك التجارية بتجميد جزء من الودائع لديها على شكل احتياطي سائل لدى البنك المركزي ويشار إلى نسبة الاحتياطي القانوني بالحرف Z . فإذا كانت هذه النسبة 0,2 وقيمة الودائع المصرفية لدى البنوك التجارية 200 بليون دولار . ففي هذه الحالة يكون مجموعة قيمة الاحتياطي المودع لدى البنك المركزي من قبل البنوك التجارية مسار إلى 40 بليون دولار . أما إذا بلغت قيمة

¹ -عبد المنعم السيد علي اقتصاديات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية و الاشتراكية و الأقطار النامية مع إشارة خاصة للعراق ، الجامعة المستنصرية، بغداد ، الجزء الأول ، 1984، ص 337.

² - زكريا الدوري ، يسرى السامرائي ، البنوك المركزية و السياسات النقدية ، البازوري للنشر و التوزيع ، الاردن ، 2006، ص 192.

³ محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، بهاء الدين للنشر و التوزيع ، ط 1 ، 2003، ص 118.

الودائع المصرفية 40 بليون دولار ، وكانت نسبة الاحتياطي القانوني 0,2 عندئذ يصبح العرض الكلي للنقود 200 بليون دولار (200=0,2/40) وعند ارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني إلى 0,25 ينخفض حجم الاحتياطيات النقدية لدى البنوك التجارية إلى 160 بليون دولار (160=40 /0,25) ، فتنخفض قدرة البنوك التجارية على تقديم القروض ، أي ينخفض عرض النقود.¹

○ **عمليات السوق المفتوحة Open Market Operations**: هي مسددة يقصد بها

قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية من تلقاء نفسه في السوق المالي والنقدي لهذا يحتفظ السندات الحكومية ذات الآجال المتفاوتة وتسمى عادة المحفظة الاستثمارية كناية عن تقنية تسمح للمصارف المركزية بتعديل عرض الاحتياطيات مع بيع للسندات (سندات الدولية بشكل أساسي) في السوق المفتوح. المزيد من الإيضاح تفترض الإجابة على السؤال التالي: كيف تعمل هذه التقنية؟ إذا افترض أن سلطات المصرف المركزي تريد رفع احتياطيات المصارف الأعضاء فهي تبدأ بشراء الأوراق المالية الصادرة عن الدولة من الوسطاء في سوق السندات هؤلاء الوسطاء بشيكات مسحوبة على المصرف المركزي. أن الوسيط الذي قام ببيع بالتأكيد الشيك الذي تلقاه من المصرف المركزي ، أسوة بأي شيك آخر ، في مصرفه التجارية. هذا الأخير سيرسل الشيك الصادرة عن المصرف المركزي لتحصيله وقيدته لحسابه. ينشأ عن ما تقدم أن مصرف الوسيط يرفع من احتياطياته لدى المصرف المركزي في حين أن أي من المصارف التجارية الأخرى لم يخسر أبدا من احتياطياته المودعة في المصرف المركزي المذكور.¹

- **الأدوات المباشرة للسياسة النقدية - الكيفية** -: ويطلق عليها أيضا الأدوات الكيفية، وكذلك الأدوات التمييزية، ويرجع اللجوء إلى تلك الأدوات إلى اعتبارات عديدة من أهمها محاولة تلافى العيوب التي تتولد على الأدوات العامة وحدها للتأثير على عرض النقود، وقد تستخدم أيضا الأدوات الخاصة لتعزير الأدوات العامة.²

والهدف من استخدام تلك الأدوات هو إحداث تغييرات هيكلية في هيكل الائتمان و بالتالي المعروض النقدي لخدمة قطاع معين مثل القطاع التصديري من اجل تشجيع الصادرات وعلى الأخص الصادرات السلعية ، وقد يكون الغرض هو الحد من الائتمان في قطاع معين وإتاحة الائتمان لأغراض المضاربة ، وكذلك الائتمان في قطاع التجارة مثل تجارة السيارات.

¹ -ضياء مجيد الموسوي الإصلاح، النقدي، دار الفكر الجزائري، ط1، 1993، ص34

² -أحمد رمزي محمد عبد العال العلاقة التبادلية بين معدلات الدولة و فاعلية السياسة النقدية تحليل رياضي و قياسي ، المكتب العربي للمعارف القاهرة، ط2014، ص1، ص95.

خلاصة الفصل

نستخلص مما سبق إن النقود أداة من أدوات التبادل بين الأفراد ومع زيادة المبادلات أصبح الفرد يستطيع إشباع حاجاته من السلع والخدمات المختلفة، حيث انقسمت النقود إلى أربعة أنواع تتفق وتطورها إلى النقود السلعية النقود المعدنية النقود الورقية، النقود الكتابية.

كما تتميز النقود بعدة خصائص تميزها عن غيرها، منها ما يتعلق بطبيعتها وظائفها مثل القبول العام في التداول، والسيولة الكامنة فيها، وعدم اختفائها من التداول كما هو حال السلع الأخرى ومنها ما يختص بطبيعة المادة التي تصنع منها النقود: مثل سهولة الحمل و النقل، و التحانس والقابلية للتجزئة، والصلابة ومقاومة التلف والندرة النسبية .

كما جاءت السياسة النقدية بأهدافها وأدواتها تعبر عن الوضع النقدي للدولة الذي يمكنها من اتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة للنهوض بالقطاع المصرفي كونه المحرك الاقتصادي لأي دولة.

الفصل الثاني: التضخم كظاهرة اقتصادية

تمهيد

إن ظاهرة التضخم والتي غالبا ما يشار إليها على أنها الزيادة المستمرة للمستوى العام للأسعار تؤدي إلى انخفاض مستمر في القوة الشرائية للنقود هاته الأخيرة التي تعتبر معيار للقيمة قد تتفاوت من دولة إلى أخرى ومن فترة لأخرى في نفس البلد. وهذا نتيجة للعوامل والسياسات الاقتصادية المنتهجة في هاته البلدان.

إن هاته الظاهرة ونتيجة لما تسببه من انخفاض في القوة الشرائية للنقود ونتيجة لانتشارها وحدة تصاعدها أدت إلى ارتباط وثيق من الفكر المالي والفكر الاقتصادي وعلى الأخص في أعقاب المرحلتين العالميتين الأولى والثانية.

نظرا لكون هاته الظاهرة تمس البلدان المتقدمة والمتخلفة على حد سواء فقد خلصت الكثير من الدراسات والأبحاث الخاصة بظاهرة التضخم على هاته الأخيرة تتصل بالكثير من العلاقات التي تربط بين العوامل والقوى المؤثرة في حركة المتغيرات الاقتصادية كالنمو الاقتصادي وحركة مستويات الأسعار.

ولأخذ فكرة صحيحة وسديدة على ظاهرة التضخم سنتطرق أولا إلى المفاهيم المختلفة لهاته الظاهرة وكذا التطرق إلى أهم المؤثرات ومقاييس التضخم وأهم أسباب هاته الظاهرة و أهم النظريات المفسرة له .

المبحث الأول: مفاهيم ونظريات التضخم

يعتبر التضخم ظاهرة اقتصادية عانت منها كل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، واكتسبت أهمية بالغة في الفكر الاقتصادي على مر العصور، فتعددت النظريات الاقتصادية المفسرة هلا بتعدد المدارس الاقتصادية، وعلى اختلاف نوع التضخم ومصدره.

المطلب الأول: ماهية التضخم

تعتبر ظاهرة التضخم من الظواهر الاقتصادية المعقدة والمؤثرة بشكل كبير على الاقتصادات العالمية. يشير مصطلح التضخم إلى زيادة في مستوى الأسعار للسلع والخدمات في اقتصاد معين خلال فترة زمنية محددة. ويعتبر التضخم تحديًا كبيرًا يواجه السياسات الاقتصادية ويؤثر على القطاعات الاقتصادية المختلفة وحياة الأفراد.

تتفاعل عدة عوامل لتوليد التضخم، بدءًا من زيادة الطلب على السلع والخدمات، وزيادة تكاليف الإنتاج والعمالة، وتوفر النقود وسيولة السوق. تؤدي هذه العوامل إلى ارتفاع أسعار المنتجات والخدمات وتدفع الاقتصاد نحو حالة من عدم الاستقرار. لذا، يُعد فهم التضخم وتحليل تأثيراته على الاقتصادات أمرًا ضروريًا لوضع سياسات مالية ونقدية فعالة للحفاظ على استقرار الأسعار وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. تحظى دراسة التضخم بأهمية كبيرة للباحثين والمهتمين بمجال الاقتصاد وإدارة الأعمال.

أولاً. تعريف التضخم: إن ظاهرة التضخم متعددة لأبعاد ومتشعبة الجوانب وتثير الكثير من القضايا النظرية والتطبيقية¹، وهذا ما يبدي لنا أن تعريف التضخم مهمة صعبة، حيث يصدم بكثير من الغموض والمتناقضات، من خلال التباين الفكري والمذهبي بين المدارس إلا أن المعنى الشائع بين معظم العلماء هو الارتفاع غير الطبيعي (غير مألوف) للأسعار، ولهذا عندما يستعمل اصطلاح التضخم دون الإشارة إلى حالة أو ظاهرة معينة، فإن المقصود به هو ارتفاع الأسعار²، ولكن لا يجوز تفسير أي ارتفاع بوجود تضخم، حيث يعرف الكاردينر أكلي التضخم بأنه الارتفاع المستمر والمحسوس للمستوى العام للأسعار، وإسنادا إلى هذا لا يعتبر من التضخم تلك الحالة التي ترتفع فيها الأسعار بشكل قليل جدا أو متقطع، ويضيف أكلي قائلا، أن هذه الظاهرة تعبر عن حالة عدم التوازن، ويجب تحليلها وفقا لمعايير حركية وليس لمعايير ساكنة.

ويعرف كورتيير التضخم بأنه الحالة التي تأخذ فيها النقود بالانخفاض³، أي عندما تأخذ الأسعار بالارتفاع واستنادا إلى بيحوا تتوفر حالة التضخم عندما تصبح الزيادات في الدخل النقدي أكبر من الزيادات في كمية الإنتاج المتحققة، كل هذه التعاريف تؤكد على أن المقصود بالتضخم هو ارتفاع الأسعار وليس الأسعار العالية، مشيرة إلى وجود حالة عدم توازن بين العرض الكلي والطلب الكلي.

¹ ضياء مجيد المسوي، "الاقتصاد النقدي: قواعد -نظم نظريات -سياسات -نقدية" الجزائر، مطبعة النخلة، دار الفكر، بدون سنة، ص 215

² صبحي تادرس قريضة، مدحت محمود العقاد، "النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية"، بيروت، دار النهضة العربية 1983، ص 247

³ محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد، "النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية"، بيروت، دار النهضة العربية 1984، ص 218

بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار يمكن أن يطلق مصطلح التضخم على حالات وظواهر أخرى من أهمها¹:

❖ الإفراط في إصدار الأرصدة النقدية وهو التضخم النقدي ، ويشمل كل زيادة كبيرة في النقود المتداولة في

الأسواق (تضخم العملة) .

❖ ارتفاع المدخيل النقدية للأفراد بشكل غير عادي ومألوف (تضخم الدخل) .

❖ ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج، وخصوصا تكلفة العمل (تضخم التكاليف) .

وقد يشمل مفهوم التضخم معانٍ وأنواعاً أخرى للظواهر ولكن لا يدل هذا أن الصلة والروابط بين هذه المعاني قوية لدرجة اعتبارها أنما معنى واحد لكلمة التضخم ، وكذلك ليس من الضروري أن تتحرك هذه الظواهر المختلفة في وقت واحد واتجاه واحد ، بحيث هي مستقلة عن بعضها البعض إلى حد ما ، فمن الملفت مثلاً هنا هو إمكانية ارتفاع التكاليف دون أن يصاحبها ارتفاع في الأرباح.

وللإحاطة أكثر بظاهرة التضخم وتبيان المقصود منها لا بد من تحديد الضوابط والأسس التي تتحكم في ذلك من أجل هذا يمكن تصنيف التعاريف الخاصة بالتضخم حسب معيارين :

أولاً : التعاريف المنية على الأسباب المنشئة للتضخم

باستعراض التعاريف الخاصة بالتضخم يتبين أنها ترجع في معظمها إلى هذا المعيار ، وخاصة في الفترة الزمنية للقرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، ومنها التعاريف المبنية على أساس النظرية الكمية النقدية²، والتي ساندت حقبة طويلة من الزمن ، وأيضاً التعريف المبني على أساس عاملي العرض والطلب ، وذلك المبني على عاملي الدخل والإنفاق.

1. تعريف التضخم على أساس النظرية الكمية النقدية: تذهب المدرسة النقدية في تفسيرها للتضخم مذهباً نقدياً،

حيث اعتبره الاقتصاديون الكلاسيكيون ظاهرة نقدية صرفة تعود في أسباب نشأتها إلى عوامل نقدية ومالية بحتة،

حيث أن التضخم حسب هذه النظرية يعني "كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة المستوى العام

للأسعار، هذا التعريف يقتضي ان الزيادة في كمية النقد المتداول هي السبب في حدوث الظواهر التضخمية³.

تعد نظرية كمية النقود من أولى النظريات التي حاولت تفسير تقلبات المستوى العام للأسعار ، وهي تتمثل في مجموعة من الفرضيات المتعلقة بأهمية تغيرات كمية النقود بالنسبة إلى غيرها من العوامل في التأثير على قيمتها .

وفي الواقع أن هذه الفكرة قديمة وذات تاريخ ، فمن الممكن تتبع بعض عناصرها في كتابات الرومان، ثم بعد ذلك تطورت صياغتها خلال ما يعرف في التاريخ النقدي بـ "ثورة الأسعار في القرن السادس عشر، فلقد تدفقت المعادن النفيسة إلى أوروبا بكميات كبيرة ، خاصة في البلدان التي اكتشفت القارة الأمريكية واستعمرت المناطق الغنية منها، حيث اقترن تدفق الذهب بالارتفاع عام وشديد

1 غازي عناية ، " تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخم المالي " ، بيروت ، دار الجيل ، 1991، ص 24
 2 سهير محمود معنوق ، " النظريات والسياسات النقدية " (ط1) ، (القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، 1989 ، ص 19.
 3 حمد هني "العملة والنقود " ، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية 1991 ، ص 112

في الأسعار ، فكان منطقياً أن يحاول الاقتصاديون آنذاك البحث في طبيعة العلاقة بين زيادة كمية المعدن النفيس وارتفاع الأسعار ، وان يثور النقاش حول هذا الارتفاع وطبيعته وأسبابه ، وفي نهاية ، وأعطاهما بموجبه القرن الثامن عشر ظهرت لهذه النظرية صياغة واضحة على أيدي علماء أمثال بودان وكنتيلون وهيوم وكان للأمريكي إيرفينج فيشر الفضل الأول في حمل لواء النظرية الكمية والدفاع عنها في القرن العشرين ، حيث نشر كتاباً بعنوان القدرة الشرائية للعملة ، وأعطاهما بموجبه صياغتها الأكثر اكتمالاً عن طريق إدخال النقود المصرفية و سرعة دورانها في معادلته المعروفة بمعادلة المبادلة ، التي تعمل على مختلف العوامل التي تشترك في تحديد المستوى العام للأسعار¹.

وبالرغم من الحجج والمبررات التي استند عليها أصحاب النظرية الكمية في تحديدهم لمفهوم التضخم إلا أن هذا لم يمنع من توجيه الانتقادات لهم ، فالظروف الاقتصادية التي سادت في المجتمعات الرأسمالية أثناء فترة الكساد (1929-1933م) حيث لم تشهد ارتفاعاً في الأسعار مع أنه ألقى في الأسواق كميات كبيرة من النقود المتداولة² ، فالظواهر التضخمية لم تسيطر على تلك الأسواق ولم تتفشى في تلك المجتمعات ، مما يقتضي التساؤل حول صلاحية هذا المعيار في تحليل التضخم ، ومن ثم اعتباره أساساً لتعريف هذه الظاهرة ، ولكن ليس معنى هذا أن كمية النقود لا تلعب دوراً في تعريف التضخم.

2. تعريف التضخم على أساس نظرية الدخل والإنفاق : تذهب هذه النظرية في تعريفها للتضخم بأنه "الزيادة في

معدل الإنفاق والدخل " ، فازدياد الإنفاق النقدي ومن ثم الدخل النقدي يسبب ارتفاع الأسعار وتضخمها على فرض بقاء كمية السلع الموجودة في حالة ثبات .

ولقد أخذ بهذه النظرية الاقتصادي فيروز ، وافترض لصلاحيتها كأساس يعرف بموجبه التضخم أن تكون الزيادة في الإنفاق عامة ، وشاملة ونسبة تفوق الزيادة في الإنتاج .

وبغض النظر عن أسباب زيادة الإنفاق ، ووسائله فإن هذا المفهوم قد أعترض عليه من حيث أنه لا يمكن وصف الرواج ، وازدياد الدخل النقدي في حالة الانتقال من الكساد إلى الرخاء بأنه حالات تضخمية ، وكذلك مما يرد على هذه النظرية أنها تفترض ارتفاع الأسعار العامة كلها في المجتمع نتيجة ارتفاع الدخل النقدي الوطني³ ، ولكن قد يحدث أن ترتفع السلع أسعار بعض السلع دون الأخرى فكيف تفسر هذا الارتفاع ؟

3. تعريف التضخم على أساس نظرية العرض والطلب: يكون التضخم نتيجة الخلل التوازني في العلاقة ، ما بين

العرض والطلب ، فمن العلماء الاقتصاديين من بني تعريفه وتحليله للظاهرة على القوى التي تحكم هذه العلاقة ، فعرف التضخم بأنه "زيادة الطلب على العرض زيادة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار "

ولقد اشترط البعض من هؤلاء الاقتصاديين شروطاً يجب توافرها للتحكم بصحة هذا التحليل ، واعتبار الأسعار المرتفعة بسبب الخلل في التوازن ما بين العرض والطلب ارتفاعاً تضخيمياً ، ومن بين هؤلاء (Abalener) ، المرتفعة حيث يشترط أن يكون ارتفاع الأسعار فجائياً وغير متوقع حتى يكون تضخيمياً ، فهو يفترض أنه لو أمكن توقع هذا الارتفاع السعري⁴ لأمكن أو الحد من آثاره ، مما

1 غازي حسين عناية ، "التضخم المالي " ، مرجع سابق ، ص 14

2 فؤاد هاشم ، " اقتصاديات النقود والتوازن النقدي " ، القاهرة ، دار النهضة العربية 1969 ، ص 167.

3 ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سابق ، ص 214

4 نبيل الروبي ، "التضخم في الاقتصاديات المختلفة " ، مصر ، مؤسسة الثقافة العربية ، لا ، ت ص ص 13- 15

لا يمكن تسميته والحكم عليه بأنه تضخمي، كذلك منهم من اشترط أن يكون مستوى الأسعار العام هو المقصود بالأسعار المرتفعة بحيث يشمل أسواق السلع ، وسواق عوامل الإنتاج ويفترض أصحاب هذه النظرية أنه لو زاد الطلب النقدي عن العرض السلعي عند ثمن معين فإن الأسعار ستميل للارتفاع (فائض إيجابي في الطلب) والعكس صحيح ، كلما كان ذلك الفائض كبير (فائض الطلب أو فائض العرض) زادت سرعة ارتفاع أو انخفاض الأسعار ، ومن المفكرين الإقتصاديين كذلك الذين نادوا بنظرية العرض والطلب¹، واعتبروها أساسا صالحا في تحليلهم للظواهر التضخمية كسبب منشئ لها ، العالم بيرو والعالم فيمن وليبر وكيتير ، حيث :

❖ **يعرف بيرو التضخم :** " بأنه ازدياد النقد الجاهز دون الزيادة في السلع والخدمات " .

❖ **ويعرف فيمن التضخم** " بأنه ازدياد وسائل الدفع المستعملة بصورة غير عادية بالنسبة لكمية البضائع ، والخدمات المعروضة على المشتريين خلال مدة معينة " .

❖ **ويعرفه لينر :** " بأنه زيادة الطلب على العرض "

❖ **فالتضخم أما بالنسبة لكينز :** هو "زيادة المقدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج أو هو زيادة الطلب الحقيقي² في جو استخدام كامل .

وبالنظر إلى التعاريف السابقة للتضخم فإن جميع النظريات التي تم سردها كأساس لهذه التعاريف يمكن تصنيفها ضمن الأسباب المنشئة للظواهر التضخمية والتي يشملها المعيار الأول ويمكن الآن الانتقال إلى بحث المعيار الثاني في التعريف بالتضخم المبني على خصائصه.

ثانيا : التعاريف المبني على خصائص ومظاهر التضخم :

يضع أصحاب هذا المعيار تعريفهم للتضخم ، وبيان المعنى المراد منه بناء على الخصائص والآثار الناتجة عنه و أهمها ارتفاعات الأسعار ، ومن هؤلاء الإقتصاديين مارشال ، روبنسون ، فلامان ، كلوزو وغيرهم

فيعرف روبنسون التضخم بأنه " ارتفاع غير المنتظم للأسعار ، ويعرفه مارشال بأنه " ارتفاع الأسعار ، بينما يعرفه فلامان " بأنه حركة الارتفاع العام للأسعار أما كلوزو فيقول انه " الحركات العامة لارتفاع الأسعار الناشئة عن العنصر النقدي كعامل محرك دافع "

ولقد شارك كثير من علماء المالية و الاقتصاد هؤلاء في تعريفهم للتضخم على أنه الارتفاع في الأسعار حتلى أصبح التعريف الشائع بين عامة الناس ، ويشترط البعض في هذا التحليل الدوام و الاستمرارية في الارتفاع ، ولهذا لا يمكن تسمية الارتفاع المؤقت أو المتقطع بأنه تضخمي ، ومن بين هؤلاء كارنير أكلي حيث قال بأنه "الارتفاع المستمر والمحسوس في المستوى العام للأسعار أو معدل الأسعار" ، وبدوره قال OLIVE.G أنه "الارتفاع في المستوى العام للأسعار وليس ارتفاع أسعار بعض السلع (ارتفاعا يولد ارتفاعات أخرى)"³.

¹ - JANINE BREMOUD , ALAIN GELEDAN ,Dictionnaire Economique et Social ,paris ,HATIER ? 1981 , P 212.

² BENISSAD M.E, Essais d 'analyse monétaire avec référence en algérie,3ème édition ، alger ، OPU ,1980 ، P99

³ مصطفى رشدي شيحة " الإقتصاد النقدي والمصرفي " بيروت ، الدار الجامعية ، 1985 ، ص 576

وهناك من يرى أن التضخم هو ارتفاع في المستوى العام للأسعار الناتج عن وجود فجوة بين السلع الحاضرة وحجم المداخيل المتاحة للإنفاق ، والسبب في ذلك يمكن أن يكون عاملا نقديا ، فقد ينتج ارتفاع الأسعار عن الزيادة في المداخيل المتاحة التي تصاحب الزيادة في كمية النقود أو سرعة تداولها ، من هذا أصبح التضخم لدى العديد من الدول العضوي في منظمة الأمم المتحدة يقصد به ذلك الارتفاع في المستوى المتوسط لأسعار التجزئة ، بشرط أن يكون دائم ونهائي و مستمر¹ .

وكغيرها من التحليلات السابقة فإنه توجد نقاط ترد على نظرية ارتفاع الأسعار من بينها :

❖ متى يمكن اعتبار ارتفاع الأسعار مستمرا أو مؤقتا ؟ وذلك ما يقودنا إلى البحث في المدة الأزمة لسريان هذا الارتفاع²، ومعيار ذلك .

❖ متى يمكن اعتبار المعدل الذي تصل إليه الأسعار في ارتفاعها بأنه معدل تضخمي ؟ .

❖ وكذلك فإن الأسعار في ارتفاعها لا تشكل واحدة بالنسبة لجميع السلع وفي جميع الأسواق ، وربما ترتفع أسعار بعض السلع، وتحافظ الأخرى على نسبتها دون ارتفاع ، أو تميل إلى الانخفاض مما يؤدي إلى صعوبة الحكم على كون الأسعار مرتفعة أم لا.

مما سبق يمكن تعريف التضخم من خلاله أسباب كظاهرة نقدية أي الإصدار النقدي، الارتفاع في النفقات كما يمكن التحدث عن التضخم كظاهرة سعرية من خلال نتائجه أي ارتفاع الأسعار.

وإزاء الانتقادات التي توجه لكل من المعايير السابقة، فالتعريف الأفضل هو الذي يجمع بين هذه الأخيرة ، فيمكن تعريف التضخم إذن : " بأنه كل زيادة في التداول النقدي يترتب عليه زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والمنتجات في فترة زمنية معينة ، تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار .

فيعتبر هذا التعريف عن الفجوة ما بين الزيادة في كمية النقد المتداول وبين كمية المنتجات، والسلع الموجودة في الأسواق، ومن ثم فإن التضخم هو نتيجة هذه الفجوة ، و ارتفاع الأسعار هو المؤشر لها.

¹ غازي حسين عناية ، مرجع سابق ، ص 25.

² مروان عطوان ، مرجع سابق ص 180

ثانياً: طرق قياس التضخم

هي أدوات حاسمة في فهم وتحليل التغيرات في مستوى الأسعار وقوة الشراء في الاقتصاد. يُعد فهم التضخم وتقييمه أمرًا ضروريًا لاتخاذ القرارات الاقتصادية الصائبة وتصميم السياسات النقدية والمالية الفعالة.

أحد أبرز الطرق المستخدمة لقياس التضخم هو مؤشر أسعار المستهلكين (CPI). ويعتبر هذا المؤشر مؤشرًا مهمًا لتقدير تكلفة المعيشة وتأثير التضخم على الأفراد.

بالإضافة إلى ذلك، يُستخدم مؤشر الأسعار الجملة لقياس التضخم في مستوى المنتجين والمصنعين. يتتبع هذا المؤشر تغيرات أسعار المواد الخام والسلع النهائية التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات، مما يساهم في فهم تأثير التضخم على قطاعات الإنتاج. مؤشرات الأجور أيضًا تلعب دورًا هامًا في قياس التضخم. فعن طريق تتبع تغيرات أجور العمال، يمكن تحديد مدى تأثير التضخم على الأجور والدخل الشخصي للفرد.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام مؤشرات الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي لقياس التضخم. حيث يتم تتبع التغيرات في قيمة الإنتاج والخدمات الاقتصادية الإجمالية، مما يساعد في تقدير تأثير التضخم على النمو الاقتصادي.

علاوة على ذلك، يُستخدم تحليل أسعار العقارات والأصول أيضًا لقياس التضخم، حيث تعكس هذه المؤشرات التغيرات في قيمة العقارات والأصول المالية مثل الأسهم والسندات. يُعد ارتفاع أسعار العقارات والأصول مؤشرًا على وجود تضخم في الاقتصاد. وبشكل عام ومختصر:

1. **مؤشر أسعار المستهلكين:** يُعد مؤشر أسعار المستهلكين (CPI) أحد أهم الأدوات المستخدمة لقياس التضخم. يتم احتسابه عن طريق تتبع تغيرات أسعار سلع وخدمات محددة تستهلكها الأسر في سلة الإنفاق الشائعة. يساعد هذا المؤشر في تحديد التغيرات في تكلفة المعيشة وقوة الشراء للأفراد.
2. **مؤشر الأسعار الجملة:** يُستخدم مؤشر الأسعار الجملة لقياس التضخم في مستوى المنتجين والمصنعين. يعكس هذا المؤشر التغيرات في أسعار المواد الخام والسلع النهائية التي تدخل في إنتاج السلع والخدمات.
3. **مؤشرات الأجور:** يمكن استخدام مؤشرات الأجور لقياس التضخم عن طريق تتبع تغيرات أجور العمال. إذا زادت أجور العمال بشكل أسرع من زيادة الأسعار، فقد يشير ذلك إلى وجود ضغوط تضخمية.
4. **مؤشرات الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي:** يمكن استخدام مؤشرات الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي (GDP) لقياس التضخم عن طريق تتبع التغيرات في قيمة الإنتاج والخدمات الاقتصادية الإجمالية.

5. مؤشرات أسعار العقارات والأصول: تعكس مؤشرات أسعار العقارات والأصول التغيرات في قيمة العقارات والأصول مثل الأسهم والسندات. يعتبر زيادة أسعار العقارات والأصول مؤشراً على وجود تضخم في الاقتصاد.

يجب أن يتم استخدام هذه الطرق وغيرها بشكل متكامل للحصول على صورة أوضح عن مستوى التضخم في الاقتصاد. قد تختلف الأساليب المستخدمة حسب البلد والظروف الاقتصادية المحلية.

المطلب الثاني: أنواع التضخم

من التعريفات السابقة لظاهرة التضخم، جند أن هناك اختلافات عديدة في وجهات النظر حول هذه الظاهرة. وتفسر هذه الاختلافات بوجود عدة أنواع من التضخم تصنف حسب عدة معايير، وتشارك هذه الأنواع في خاصية واحدة وهي عجز النقود عن أداء وظائفها أداء كاملاً¹. وسيتم فيما يلي استعراض أهم أنواع التضخم بالاعتماد على عدة معايير.

أولاً : حسب تحكم الدولة في جهاز الأسعار

تحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بمدى تحكم الدولة في جهاز الأسعار ومراقبتها لتحركات المستويات العامة للأسعار والتأثير فيها، حيث ينطوي تحت ضل هذا المعيار ثلاث أنواع من الاتجاهات التضخمية:²

1. التضخم المكبوت (الكامن) :

لقد أثبتت التجارب التي مر بها الكثير من الدول إمكانية ظهور حالات تخضع فيها الأسعار لضغط تضخمي ومع ذلك تحتفظ على استقرارها نتيجة لاتخاذ سياسات تقضي بتجميد الأسعار والحد من زيادتها، لذلك يميل الكثير من الاقتصاديين إلى تعريف مثل هذه الحالات بأنها ظواهر تضخمية مكبوتة رغم ثبات الأسعار ومن بين السياسات والإجراءات التي تتخذها الحكومة للحد من تفشي هذا النوع من التضخم، وضع قيود ضوابط تحد من الإنفاق الكلي، وأيضاً الرقابة على الصرف، وتحقيق فائض في الميزانية، وتطبيق نظام البيع بالبطاقات... الخ

ولكن سرعان ما تضطر الدولة لسحب هذه الإجراءات تحت ضغط قوى التضخم فترتفع الأسعار للرقابة في حين تترك الأخرى حرة أو تكون الرقابة عليها غير محكمة، فترتفع الأسعار بمستويات مختلفة في الأسواق، لذلك يمكن القول أن الرقابة على الأسعار سواء كانت عامة أو خاصة لا تستبعد فائضا في الطلب، لكنها تعطل آثاره لفترة من الوقت، لحين يمكن أن تتجمع كمية نقدية سائلة كبيرة تتحول في وقت لاحق إلى قوة شرائية فعالة إضافية.

وأحيانا تكون الظروف الاقتصادية والسياسية هي الجبرة للدولة على وضع إجراءات تحافظ بها على الأسعار، فمثلا في أوقات الحروب تلجأ الحكومة إلى إغلاق أوجه الإنفاق، وتعتمد إلى التقنين بتطبيق نظام الحصص للأفراد³، كما حصل في بريطانيا ما بين

¹ نيبيل الروبي، نظرية التضخم، ط2، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، 1984، ص25

² عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى " النقود والمصارف والأسواق المالية " ط1، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004، ص

449

³ أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، مبدئ النقود والبنوك، بيروت، الدار الجامعية الجديدة، 1999، ص 88

1938 و1950 وبالرغم أن هذه السياسات تحافظ على الأسعار ولو بشكل مؤقت، إلا أنها لم تسلم من الانتقادات الموجهة إليها وقد تشجع اللجوء إلى السوق السوداء ، وقد تؤدي إلى تخفيض الإنتاج.

2. التضخم المكشوف (المفتوح) :

يعكس النوع السابق فإن التضخم المكشوف يعني انطلاق الأسعار نحو الارتفاع دون أي تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد منه ، أو التأثير فيه وإلى جانب إحجام الدولة وموقفها السلبي فقد تتدخل عوامل أخرى في رفع المستويات العامة للأسعار، ومنها الظروف السائدة في بعض القطاعات الاقتصادية ، وكذلك العوامل النفيسة للأفراد من بائعين ومشتريين ... الخ ، الشيء الذي يسمح للقوى التضخمية من ممارسة ضغوطها نتيجة إما لزيادة الطلب على السلع والخدمات ، أو زيادة تكاليف حجم الإنتاج ، أو زيادة الكتلة النقدية.... الخ.

ثانيا : حسب مدى حدة الضغط التضخمي :

يمكن تقسيم التضخم حيث حدته و درجة قوته إلى

➤ التضخم الزاحف (التدريجي):

ويتصف بارتفاع بطيء في الأسعار في حدود 2% سنويا، حتى خلال يكون فيها الطلب الكلي معتدلا ، وبالتالي يمكن الحصول ارتفاع نسبيا على المدى الطويل قد لا يصل إلى 15% خلال عشر سنوات ، كما حدث في الأرجنتين والبرازيل خلال الفترة 1970-1980 م ، لذلك هناك من يسمي هذا النوع بالتدريجي أو المعتدل ، ويتميز بجملة من الخصائص منها¹:

- النسبية : زيادة دائمة ومتتالية في الأسعار بمعدلات حقيقة لا تتطور بشكل سريع.
- الكيفية والارتباط بديناميكية السلوك الاجتماعي للطبقات.
- النمو وارتباطه بميكانيزم التقدم النقدي.
- إن ارتفاع الأسعار بهذا الشكل يقبله الأفراد لأنه يأتي بدفعات بسيطة وتدرجية ، مما يجعل من
- التضخم أمرا عاديا وظاهرة عامة في كافة الدول الصناعية ، لأن ثبات وتخفيض الأسعار لا يحفز على النمو
- في الاقتصاد.

➤ التضخم الجامح (المفرط)

يحدث عندما تتزايد الأسعار بمعدلات مرتفعة خلال فترة قصيرة من الزمن ، تصل فيها إلى حدود 50% أو 60% سنويا، وحتى أكثر من ذلك²، لأجل هذا يمكن اعتبار هذا النوع أشد الأشكال ضررا وآثارا على الاقتصاد الوطني ، حيث تتوالى الارتفاعات الشديدة للأسعار دون توقف ، وتزداد سرعة تداول النقود ، مما يصعب على السلطات التحكم في الوضع ، فتفقد النقود قوتها الشرائية،

1 عبد الناصر العبادي ، عبد الحلیم كراجه ، محمد الباشا ، مرجع سابق ، ص 138
2 عبد الناصر العبادي ، عبد الحلیم كراجه ، محمد الباشا ، مرجع سابق ، ص 135.

وقيمتها كوسيط للتبادل، وخصيتها كمستودع للقيمة، مما يدفع الأفراد إلى التخلص منها، واستثمارها في قطاعات غير إنتاجية مبددة للثروة، مثل الأراضي، المباني، الأجهزة الكهربائية والسيارات، أو يتجهون لشراء الأسهم والسندات.

وفي حالة استمرار الوضع السابق، فإن ذلك يؤدي إلى انهيار النظام النقدي وتدهور ميزان المدفوعات¹، وتفقد فيه الدولة مواردها من الاحتياطات والعملات الأجنبية، وأفضل وسيلة لعلاج هذه الظاهرة هي التخلص من هذه النقود المتداولة بإلغائها واستبدالها بعملة جديدة.

ولقد شهد العالم الكثير من الحالات تعرضت فيها بعض الدول إلى اتجاهات تضخمية جامحة²، خاصة في أعقاب فترات الحروب، كما حدث في ألمانيا عامي 1921-1923 م وفي اليونان حيث ارتفعت الأسعار إلى نسبة 25 ألف مرة سنة 1948 م عما كانت عليه سنة 1939 م وفي اليابان ارتفعت الأسعار إلى 11000 مرة وفي فرنسا إلى 1000 مرة، وفي إيطاليا إلى 6000 مرة، وفي الصين حيث بلغ الرقم القياسي للأسعار سنة 1947 م نسبة 5.2 مليون مرة عنه سنة 1937 م.

وكلها حالات اقترنت بالحروب، الهزائم، الثورات، عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

بالإضافة إلى التضخم الجامح والزاحف فإن هناك أنواع أخرى متوسطة الحدة والقوة، وتكون آثارها أقل خطورة على الإقتصاد مما هي عليه حالة الجموح، بحيث لا يصل الأمر إلى درجة فقدان الثقة تماما بالنقد المتداول، ومن بين هذه الأنواع.

التضخم الماشي:

عندما يكون الارتفاع المستمر للأسعار في حدود 5 إلى 10% سنويا ويجب الحد من هذا النوع أنه لا يوجد شيء من الخطورة بحيث تدخل حركة تزايد الأسعار في حلقة مفرغة قد تصل إلى معدلات كبيرة.

3. التضخم الراكض: في هذا الصنف تكون نسبة ارتفاع الأسعار أكبر بكثير من سابقه، مثل حالات التضخم

إلى واجهتها الهند في السنوات 1993-1979-1974 م حيث ارتفعت الأسعار بنسب 26%، 25%، 19% على الترتيب³.

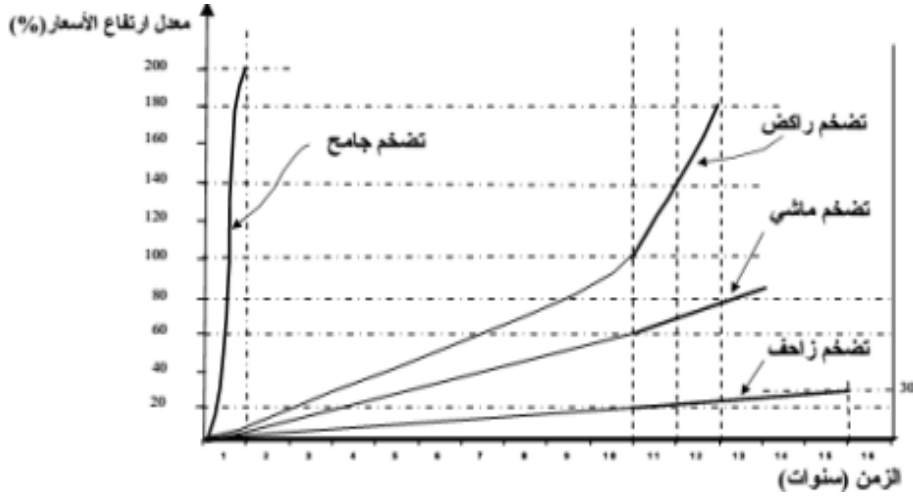
¹ ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 215

² ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 60.

³ غازي حسين عناية، "التضخم المالي" مرجع سابق، ص 60.

والشكل الموالي يميز بين الأنواع المختلفة للتضخم حسب حدته

الشكل رقم 2-1 : الأنواع المختلفة للتضخم



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 216

ثالثا حسب طبيعة القطاعات الاقتصادية تتنوع الاتجاهات التضخمية بتنوع القطاعات الاقتصادية الموجودة، فالتضخم الذي يتفشى في السلع يختلف عنه في سوق عوامل الإنتاج¹.

1- التضخم في أسواق السلع: يصنف كينز التضخم في أسواق السلع إلى صنفين :

أ- التضخم السلعي: هو التضخم الذي يحصل في قطاعات صناعات الاستهلاك حيث يعبر عن زيادة نفقه

إنتاج سلع الاستثمار على الادخار.

ب- التضخم الرأسمالي: وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار ، حيث يعبر عن زيادة قيمة سلع

الاستثمار على نفقة إنتاجها ، وكنتيجة لتفشي هذه الاتجاهات التضخمية ، فإن أرباحا كبيرة ، تحقق في كلا قطاعي الاستهلاك والاستثمار.

2- التضخم في أسواق عوامل الإنتاج أما في أسواق عوامل الإنتاج، فيفرق كينز أيضا بين نوعين من التضخم:

أ- التضخم الربحي:

ويحدث هذا النوع من التضخم عندما تحدد الأسعار الإدارية من طرف المؤسسات خارج قوانين العرض والطلب في الأسواق

، حيث أن الارتفاع الهوامش الربحية يمكن أن يحدث خارج كل ارتفاع في الطلب أو الاجور، في حين نلاحظ أن ضغط الأرباح سيكون أقل من ضغط الأجور لأن الأرباح ليست جزءا قليلا من سعر التكلفة .

¹ جمال خريس أيمن أبو خضير ، عماد خصارنة ، مرجع سابق ، ص 129

ب- **التضخم الدخلي** : يحصل نتيجة ارتفاع وتزايد نفقات الإنتاج ، ومنها أجور العمال .

وقد ورد هذا التقسيم في تحليل كينز للتغيرات الحاصلة في مستويات الأسعار ، بحيث عندما تتعادل نفقة السلع الاستثمار مع الادخار فإن حالة من التوازن قد تحصل ، وهي تتصف باستقرار في الأسعار، وفي هذه الحالة قد ينشأ النوع الأول من التضخم ، وعندما تتعادل نفقة إنتاج سلع الاستثمار مع قيمة هذه السلع فإن النوع الثاني قد يحدث .

رابعا حسب المصادر والأسباب تحدد بعض أنواع التضخم حسب المصادر والأسباب المذكورة سابقا التي تؤدي إلى استفحاله وحسب الظواهر والظروف الجغرافية والطبيعية المساعدة على ذلك ، و نجد من خلال هذا الجانب الأنواع التالية

1 -التضخم الطبيعي الاستثنائي: وهو تضخم غير اعتيادي ينشأ نتيجة لظروف طبيعية كالزلازل ، والبراكين ، أو انتشار الأوبئة والأمراض ، أو بسبب الفيضانات والأعاصير... الخ، فهذه الظروف وغيرها قد ما تكون حافزا لظهور الاتجاهات التضخمية و استفحاله كما حدث في نهاية سنة 2004 إثر الزلازل والد البحري لتسو نامي الذي أصاب دول جنوب شرق آسيا حيث ارتفعت الأسعار إلى مستويات خيالية تصل إلى آلاف الأضعاف .

2 - تضخم الطلب: هو ارتفاع المستوى العام للأسعار نتيجة زيادة الطلب الكلي للسلع والخدمات على العرض الكلي ، ويحدث هذا النوع في حالة عجز الميزانية العامة للدولة ، حيث تزيد إنفاقات الحكومة على إيراداتها فتتضرر على زيادة الكتلة النقدية .

3 -تضخم التكاليف: وينشأ هذا النوع من التضخم ،عندما يكون السبب في ارتفاع الأسعار هو زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من الإنتاج الحدي له ¹، إذ تؤدي الزيادة السريعة في مستويات الأجور بفضل النقابات العمالية القوية في سوق العمل وسوق السلع أي توفر النقابات العمالية القوية إلى ارتفاع مستويات الأسعار عندما لا يقابل هذه الزيادة إنتاجية في العمل ، في بعض القطاعات الرئيسية داخل الاقتصاد الوطني ، ويفترض هذا التحليل سيادة المنافسة غير تامة في كل من سوق العمل وسوق السلع أي توفير النقابات العمالية القوية في سوق العمل ، مع توفير اتحادات أرباب أعمال قوية في سوق السلع .

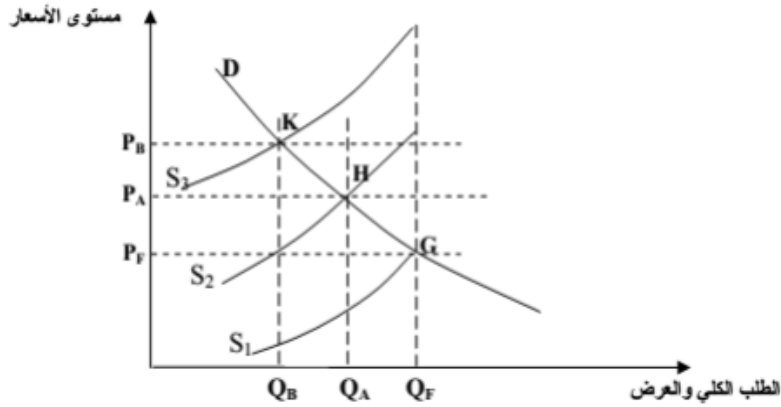
ويؤدي ارتفاع مستويات الأسعار إلى انخفاض القوة الشرائية للأجور الاسمية ، مما يدفع النقابات العمالية إلى التدخل عن طريق المساومة ورفع الأجور الاسمية لأعضائها لتصل بها إلى مستواها الحقيقي السابق ، ومن ثم سيعمل أرباب الأعمال إلى نقل عبء الزيادة في الأجور إلى المستهلك عن طريق أسعار منتجاتهم ²، وهكذا سيستمر لولب الأجور والأسعار بالارتفاع متسببا في حصول تضخم التكاليف .

¹ Bernard Bernier yves , « Intiation à la macroéconomic » ,7em édition ;paris ,DUNOD ,1998 ,p136

² اسماعيل عبد الرحمان ،حربي محمد موسى عريقات مرجع سابق ، ص 154

ويمكن اعتماد تحليل دالة الطلب الكلي ودالة العرض الكلي لتوضيح تضخم التكاليف كما في الشكل التالي :

الشكل رقم 2- 2 : علاقة مستوى الأسعار بالطلب والعرض الكليين



المصدر : ضياء مجيد الموسوي مرجع سابق ، ص 212

في الشكل أعلاه يشير QF إلى الإنتاج عند مستوى الاستخدام التام ،الذي يتحدد عند تقاطع منحنى الطلب الكلي D مع منحنى العرض الكلي $S1$ عند مستوى أسعار PF ، وعند انتقال دالة العرض الكلي إلى $S2$ تتحول نقطة التوازن نحو الأسفل ، حيث ينخفض مستوى الإنتاج إلى PA ، وتكرار العملية وانتقال دالة العرض الكلي إلى $S3$ سينخفض الناتج الكلي إلى QB ويرتفع مستوى السعر إلى PB ، ويعود هذا الانتقال إلى عاملين :

أ. الزيادة في الأجور الاسمية التي حصل عليها العمال بسبب قوة النقابات العمالية¹ ، دون أن يصاحب هذه الزيادة زيادة في إنتاجية العمل؛

ب. زيادة أسعار السلع التي تحملها المستهلكون بسبب قوة اتحادات أرباب الأعمال . ويطلق عليه مفهوم تضخم الأجور على العامل الأول الذي تسبب عن العامل الثاني ، أي قوة اتحادات أرباب الأعمال في نقل عبء الزيادة في الأجور إلى المستهلك، وعلى ذلك يعتبر تضخم التكاليف عبارة عن مزيج من تضخم الأجور وتضخم الأرباح .

كما يمكن أن يحصل تضخم التكاليف مع ارتفاع إنتاجية العمل ولكن عند مستوى توظيف أقل ، إذ يؤدي ارتفاع الأسعار ، مع ثبات عرض النقود ، إلى تقليل كمية النقود لغرض المعاملات ، وتنخفض القدرة الشرائية للمستهلكين ويصبح عدد السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بنفس كمية النقود أقل من السابق ، ويتحدد مستوى الإنتاج أقل من السابق ،ومن ثم انخفاض المستوى المطلوب من العمال لإنتاج الكمية الجديدة، والذي بدوره سيؤدي إلى ارتفاع الناتج الحدي للعمل ، استنادا إلى قانون تناقض الإنتاجية ، أي كلما زاد عدد الوحدات المستخدمة من العمل كلما انخفضت إنتاجيتها ن وكلما قل العدد زادت إنتاجيتها ، وسيؤدي انخفاض عدد العمال المستخدمين إلى استعداد أرباب العمال إلى رفع الأجور الاسمية .

¹ بوشاشي بوعلام ، "الأميين في الإقتصاد" ، الجزائر ، دار المحمدية العامة ، لايت ، 237

وفي الحقيقة فإن ليس من السهل دوماً تصحيح ومعالجة التضخم الناشئ عن التكاليف ، وعادة ما يصعب فصله عن التضخم بالطلب ، فبارتفاع الأجور أو الأرباح يرتفع عائد الأعوان الإقتصاديين وبالتالي يزداد الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية ، وعلى العكس فارتفاع الطلب لا يمكن أن يؤثر على تكاليف الإنتاج¹.

4 - التضخم المستورد

و يظهر هذا النوع من التضخم² في البلدان الصغيرة و النامية، والتي تستورد معظم السلع والخدمات من الخارج، فنتيجة لارتفاع الأسعار في الدول المصدرة ترتفع هذه الأسعار في الدول المستوردة، ويمكن حساب نسبة التضخم المستورد كما يلي : التضخم المستورد = (قيمة الواردات \ قيمة الناتج الوطني الإجمالي) × التضخم العالمي .
مثال: إذا افترضنا أن، وأن الناتج الوطني قيمة الواردات لدولة ما في سنة 2005 تساوي 5 بليون دولار وأن الناتج الوطني الإجمالي يساوي 25 بليون دولار وأن التضخم العالمي يساوي 12 % فإن التضخم المستورد في هذه الدولة لعام 2005 م يكون (5/ 25 × 12) = 4.2 ، أي أن التضخم العالمي 12 % يؤدي إلى زيادة المستوى العام لأسعار الدولة تعادل 4.2 % بالإضافة إلى الزيادة الناجمة عن أسباب محلية في الدولة .

5 - التضخم الذاتي

وهو تضخم تلقائي خاص بالمجتمعات الرأسمالية ، لا يرجع لعوامل فائض الطلب، إنما إلى ارتفاع معدلات الأجور بالنسبة إلى معدلات الكفاءة الإنتاجية ، كما حصل في الولايات المتحدة ما بين 1957م - 1960م حيث شهدت هذه الفترة ارتفاعات متوالية لمعدلات الأسعار والأجور دون أن يكون هناك فائض الطلب في الأسواق .

المطلب الثالث: محددات التضخم

هناك العديد من العوامل المحددة لظاهرة التضخم، يمكن حصرها فيما يلي³:

أولاً: الدين العام.

إن ارتفاع معدلات الدين الخارجي يرتبط مع معدلات التضخم بعلاقة طردية، ملا تشكله هذه الديون من ضغوط على القدرة التنافسية لصادرات الدولة المدينة. ويؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية استجابة لضغوط الأطراف الدائنة إلى تدين القيم الحقيقية للمدخرات مما يضر بالعديد من المستثمرين ويدفعهم إلى توجيه استثماراتهم خارج البلد المدين وبصورة عامة فإن التأثير السلبي للدين العام على القدرة المالية والاستيرادية للدول المدينة ينعكس على عمليات الاستثمار المطلوبة لتحقيق أهداف النمو الذي تتطلع إليه اقتصاديات هذه الدول. كما أن ارتفاع خدمة الدين يملك أن يشكل عبئاً على النقد الأجنبي المتاح لتمويل الواردات الاستثمارية، مما يسبب تأثيراً

¹ سعد عبد المنعم السيد علي ، نزار سعد الدين عيسى ، مرجع سابق ، ص 459.

² آيت طالب حميد ، ، "محاولة بناء نموذج اقتصادي للتضخم في الجزائر" ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، غير منشورة ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية ، 1997 ، ص 32

³ رايس فضيل، "محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2015" ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 21 ، جوان 2017 ، بسكرة، ص. 04.

سلبيا على معدلات الاستثمار المستهدفة وهذا ما يؤدي إلى تزايد معدلات البطالة من جهة، وارتفاع معدلات التضخم من جهة أخرى، وإن هذا التأثير لا يكمن يف حجم الدين بل يف طبيعة استخدامه¹.

ثانيا: عرض النقد

تعددت آراء المدارس الاقتصادية في توضيح العالقة بني عرض النقد والتضخم، حيث يرى الاقتصاديون الكلاسيك أن التضخم ظاهرة نقدية خالصة، تتمثل يف ارتفاع معدل الطلب كنتيجة لزيادة كمية النقود، مما يترتب عليه ارتفاع مستويات الأسعار نظرا لثبات حجم الإنتاج وسرعة دوران النقود. في حتي يرى كينز أن وجود فائض في الطلب يفوق المقدرة الاحلالية للطاقات الإنتاجية يولد الفجوة التضخمية. أما مدرسة شيكاغو وعلى رأسها فريدمان فترى أن التضخم ظاهرة نقدية بحتة سببها نمو النقود بكمية أكبر من نمو الإنتاج، ويتفق اقتصاديو الفكر النقدي أن الحد من معدلات التضخم لن يتم إلا من خلال رسم سياسة نقدية ومالية تهدف إلى تحقيق التوازن بين عرض النقود وحجم الناتج عن طريق تغير الائتمان المصرفي وامتصاص فائض القيمة.

وفي نظرية النمو النقدي عند "توبني" (Tobin) فإن تحويل متطابقة التبادل إلى معادلة حركية، يمكن التحلي النقدي من إظهار العمليات التضخمية وعلاقتها بكمية النقود؛ كما يلي²:

$$(dm/dt)/M = (dp/dt)/p + (dy/dt)/y$$

بالتالي فإن:

$$f(M) = f(p) + f(y) .$$

أي أن معدل النمو النقدي (زيادة كمية النقود) تعين النمو في الأسعار والنمو في الدخل أو الناتج الحقيقي وبالتالي يصبح³.

$$f(p) = f(M) - f(y).$$

وبالتالي تتصاعد معدلات التضخم كلما زاد الفرق بني (M, Y)، وهذا يظهر الأهمية البالغة للنقود في التأثير على معدلات التضخم.

إن الهزة النقدية المتأتية من سياسات البنك المركزي أو الفعاليات الحكومية التي تولد نمو الأرصدة النقدية تؤمن دلالات واضحة في فهم التضخم من خلال النمو النقدي. كما أن علاقات التوازن النقدي تظهر علاقات الدخل وسعر الفائدة في الطلب على النقود بما يظهر العالقات الدالية بين الأسعار وكمية النقود والدخل وسعر الفائدة وبالتالي فإن أي نمو في عرض النقد سيولد ارتفاعا مستمرا في المعدل العام للأسعار.

¹ رايس فضيل، "محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2015"، سالف الذكر ص. 05.

² العمر، حسين، تأثير عرض النقد وسعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الكويتي - مجلة جامعة الملك سعود- 1416 هـ. ص 120

³ sylvie Diatkine, « théorie et politiques monétaires », Armand colin paris, 1995 , p 32

إن هذا الدور المؤثر للنمو النقدي في التضخم ليس بسبب تأثيري النقود المباشر في العمليات التضخمية بشكل أكبر مقارنة بتأثيرات العوامل الأخرى، وإنما لأن الانحرافات التطبيقية في نمو عرض النقود تنسب إليها معظم الانحرافات في الطلب الكلي.

ثالثاً: عجز الموازنة

تواجه العديد من الدول النامية عجزاً في موازنتها العامة، مما يترتب عليه البحث عن أدوات وسياسات منها الإصدار النقدي الجديد لمعالجة هذا العجز، الأمر الذي يتطلب معرفة عالقة هذا العجز بمسألة التضخم إذا لجأت الدولة إلى تمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي، وخاصة يف الدول التي تكون غري قادرة على تفعيل الميكل الضريبي أو إدارته بكفاءة من أجل الحصول على الإيرادات الكافية.

إن التمويل بالعجز يسبب ضغوطاً تضخمية من خلال زيادة عرض النقود وكلما زادت معدلات التضخم زاد الإنفاق الحكومي بمعدلات أسرع من الإيرادات الحكومية مما يدفع تلك الحكومات إلى إصدار المزيد من النقود.

وهكذا فإن الحلقة المفرغة يصعب كسرها بسياسات نقدية أو مالية، ويرجع السبب يف ذلك لكون إيرادات الحكومة بالقيم الاسمية تكون ثابتة يف المدى القصير، ومن ثم تنخفض قيمتها الحقيقية يف مواجهة معدلات التضخم العالية¹.

رابعاً: الفساد.

تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه: "إساءة استخدام الوظيفة العامة للمنفعة والكسب اخلاص." بمعنى أن الفساد ظاهرة ظرفية قد يمارسها الموظف العام بدافع ذاتي وتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة.

ولغرض التعرف على طبيعة العلاقة بين الفساد الاقتصادي ومعدلات التضخم جند أن الفساد يؤدي إلى تشويه استخدام الموارد العامة، وإعاقة التنمية الاقتصادية بسبب انخفاض الإيرادات ولجوء الحكومة إلى الدين الخارجي أو الداخلي، والإخلال بمستوى الأجور والدخل، مما يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم من جهة. ومن جهة ثانية يؤثر الفساد يف زيادة الإنفاق الحكومي بالتوسع النقدي وإهدار الموارد وخصوصاً تلك المتعلقة باستخدام الموارد الاقتصادية لتمويل عمليات هروب رؤوس الأموال.

كما يؤثر إخلال يف أجهزة الرقابة والشفافية إلى تدين مستوى الجودة والتنوعية للإنتاج وارتفاع تكاليف السلع والخدمات مما يؤثر سلباً يف معدلات التضخم. فضلاً عما يسببه الفساد من تشوهات اقتصادية يف مسيرة التنمية

وخاصة يف البلدان النامية، مما يتطلب خلق استراتيجيات لمكافحة الفساد، بحيث تكون لها الأولوية يف خطط التنمية الاقتصادية².

لقد اعتمدت منظمة الشفافية الدولية سياسات محاربة الفساد، حيث اعتمدت مؤشرات كمية يف حساب الفساد يف دول العامل، ومنها مؤشر مدركات الفساد، وهو مؤشر مركب يعتمد على استقصاءات لآراء الخبراء عن إدراكهم للفساد يف القطاع العام. يقيم المؤشر وفق مقياس مكون من أرقام من صفر إلى عشرة، حيث يشري الصفر إلى مستويات عالية من عدم إدراك الفساد، بينما

¹ -1 أحمد هني "دروس يف التحليل الاقتصادي الكلي"، مرجع سابق ص81.

² بول إسامويلسون، "علم الإقتصاد، تكوين الأسعار، الجزائر ديوان المطبوعات، الجامعية 1991، ج4، ص 27

الدول التي اقتربت فيها قيمة هذا المؤشر من عشرة تمثل أكثر الدول إدراكا للفساد، وتكون العالقة بني قيمة المؤشر ومعدلات التضخم عكسية، فكلما زادت قيمة المؤشر كلما كما توجيه الموارد لخدمة النمو الاقتصادي وخفض معدل النمو أكبر، بينما تعالين الدول التي تتدنى فيها قيم هذا المؤشر من مشاكل اقتصادية تزيد من معدل التضخم وتؤثر سلبا في النمو الاقتصادي.

خامسا: سعر الفائدة.

ثمة اجتره يرى وجود أثر موجب لسعر الفائدة على حجم الادخار، وسالب على حجم الائتمان، بحيث إذا ارتفع سعر الفائدة زاد حجم الادخار وانخفض حجم الائتمان، وبالتالي يتقلص حجم المعروض النقدي في الاقتصاد وينخفض معدل التضخم والعكس بالعكس، حيث يؤدي تخفيض سعر الفائدة لتشجيع الاقتراض إلى التوسع في الكتلة النقدية المتداولة.

وعلى العكس يرى الاتجاه المعاكس أنه من غير المتصور أن تقوم البنوك بقبول الودائع دون أن تقوم باستثمارها، من خلال الإقراض الذي يعد المصدر الرئيسي لأرباح البنوك، باعتباره نشاطها الاستثماري الأساسي، وكلما زاد حجم الودائع زاد بالضرورة حجم الائتمان.

المبحث الثاني: أسباب وأثار التضخم ووسائل مكافحته

سوف نتناول في هذا المبحث أسباب وأثار التضخم وكذلك وسائل مكافحتها.

المطلب الأول : الآثار المختلفة للتضخم

ينجم عن التضخم نتائج خطيرة أحيانا ذات أبعاد اقتصادية و اجتماعية، قد ينجم عنها عثرات في عملية التنمية وتقدم المجتمع وتعميق حالة التخلف الاقتصادي و الاجتماعي والثقافي، ويمكن أن تنقسم الآثار الناتجة عن التضخم إلى مجموعتين إحداهما اقتصادية والأخرى اجتماعية .

ومما يلي سيتم التعرف على أهم الآثار للتضخم:

أولا : الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم

يرجع القلق الشديد من تواجد التضخم إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تنجم عنه الشيء الذي يجعله يتجاوز خاصيته النقدية ، من حيث أنه يترتب عنه نتائج متغيرة تنعكس على مختلف أشخاص النظرية الاقتصادية ، وتنعكس أيضا على البناء الاقتصادي والاجتماعي ومتغيراته الكلية ، وهذا ما يجعل من التضخم حدى المشاكل الاقتصادية الرئيسية التي تتميز بتأثيراتها الكلية في المجتمع .

ويجب ان نلاحظ أنه يمكن أن يكون للتضخم تأثيرات سلبية على بعض فئات المجتمع ، وتأثيرات إيجابية على فئات أخرى في آن واحد ، وبالتالي فإن التكلفة الاجتماعية الصافية للظاهرة تعتمد على مقدار الضرر والانتفاع الناتجين عنها ¹.

ويمكن التعرض لأهم الآثار المختلفة للتضخم فيما يلي :

1. أثر التضخم على توزيع الدخل الوطني الحقيقي :

إن من بين الوظائف التي تقوم بها الأسعار كونها وسيلة لتنظيم التداول والمبادلات، لتخصيص الموارد وإعادة توزيع الدخل الوطني ، ويتألف هذا الأخير من مجموع عوائد عناصر الإنتاج ، التي يحصل عليها المشاركون في العملية الإنتاجية ، وذلك من خلال فترة معينة من الزمن (سنة واحدة) ، أما الدخل الوطني الحقيقي يتألف من مجموع السلع والخدمات التي يمكن فعلا الحصول عليها بهذه الدخول النقدية .

وخلال فترة التضخم يتوالى ارتفاع الدخل النقدي بشكل مستمر وبمعدلات تفوق ارتفاع الدخل الحقيقي ، كلما قارب مستوى توظيف عناصر الإنتاج المستوى الكامل ، كلما تضاعف معدل نمو الدخل الحقيقي ²، وعند مستوى التوظيف الكامل يصل هذا الأخير إلى أقصى مستوى ممكن له ولا يمكن زيادته إلا في الأجل الطويل . لذلك فإن في أوقات التضخم يتركز الاهتمام حول الدخل الحقيقي، لأن ارتفاع الأسعار باستمرار يؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية للنقود ، ومن ثم يتحول الاهتمام من كمية النقود التي يحصل عليها الفرد كدخل له ، إلى محاولة التعرف على الكمية التي يستطيع الفرد أن يحصل عليها من السلع والخدمات مقابل ذلك.

¹ علوان زياد ، " النقود والمصارف " ، حلب ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، ص 212.

² بوشاشي بوعلام ، مرجع سابق ، ص 237

ويمكن تمييز الحالات التالية أثناء عملية التضخم:

- بقاء الدخل النقدي ثابتا مع استمرار ارتفاع الأسعار في هذه الحالة يتناقص الدخل الحقيقي باستمرار.
- ارتفاع الدخل النقدي، ولكن بمعدل أقل من ارتفاع الأسعار هنا يتعرض الدخل الحقيقي للتناقص لكن بمعدل بالمقارنة مع الحالة الأولى.
- ارتفاع الدخل النقدي بمعدل مساوٍ لمعدل ارتفاع الأسعار ، في هذه الحالة يبقى الدخل الحقيقي ثابتا .
- ارتفاع الدخل النقدي بمعدل أكبر من معدل ارتفاع الأسعار هنا يزداد الدخل الحقيقي .

ويمكن تقسيم آثار التضخم حسب أصحاب المداخل بالشكل التالي :

أ. **الأثر على أصحاب المداخل الثابتة :** وتشمل هذه الفئة الأفراد الذين يحصلون على مداخلهم من ملكية الأراضي والعقارات السكنية ، والفوائد على الاستثمارات (فوائد السندات وغيرها...) والمعاشات التقاعدية ، و الإعانات الاجتماعية وغيرها ، ونظرا للثبات النسبي الذي تتمتع به المداخل ، فإن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى تناقص المداخل الحقيقية لهذه الفئة.

ب. **الأثر على الأجراء :** وتشمل هذه الفئة على موظفي المؤسسات والهيئات المختلفة التي تتمتع مداخلهم بثبات أقل بالمقارنة مع الفئة الأولى¹ ، بحيث يؤدي ارتفاع الأسعار التي تناقص مداخلهم الحقيقية ولكن عادة ما تحصل زيادات في المرتبات قد تؤدي إلى تخفيف ذلك ، وبالمقابل فإن المداخل الحقيقية لأصحاب المرتبات ترتفع في حال انخفاض مستوى الأسعار ، وبما أن الانخفاض السريع والحاد للأسعار في النظام الرأسمالي يكون مصحوبا عادة بتدهور في النشاط الاقتصادي و الإنتاجي خاصة فقد يتعرض البعض من أصحاب الفئة إلى انقطاع مداخلهم نتيجة لتسريحهم من عملهم .

ت. **الأثر على الأجراء تشكل الفئات العمالية معظم أصحاب هذه المداخل ، وتتميز الأجور بقابلية أكبر للتغير بنفس اتجاه تغير الأسعار فالارتفاع المستمر يصاحبه عادة ارتفاع في المداخل النقدية لهذه الفئات ويتوقف هذا على عوامل كثيرة ، قد يكون من بينها قوة ومقدرة الاتحادات العمالية في التأثير على الحكومة .**

والملاحظ في الدول الرأس مالي الصناعية أن الأجور لا ترتفع بنفس السرعة التي ترتفع بها الأسعار، حيث قد تنقضي فترة من الزمن بين ذلك ، بالإضافة إلى ذلك فإن معدل ارتفاع الأجور النقدية عادة يكون أقل من معدل ارتفاع الأسعار، بالمقارنة مع أصحاب المداخل في الفئتين السابقتين فإن الأجراء أقل ضررا لانخفاض القوة الشرائية لمداخلهم.

¹ مروان عطوان ، مرجع سابق ، ص 191.

ث. الأثر على أصحاب المشاريع يختلف الوضع تماما بالنسبة لهذه الفئة¹، لأن أصحاب المشاريع غالبا ما يحققون زيادات كبيرة في مداخيلهم الحقيقية خلال فترة التضخم، لأن هذه المداخيل تتزايد عادة بمعدل يفوق معدل الارتفاع في الأسعار.

فالارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة الإيرادات النقدية الإجمالية، بما أن النفقات النقدية لا ترتفع مباشرة بعد ارتفاع الأسعار (بشكل عام لا ترتفع النفقات بنفس معدل ارتفاع الأسعار بل بمعدل أقل)، وإنما بعد انقضاء فترة من الزمن، لذلك فإن الأرباح التي يحصل عليها أصحاب المشاريع سوف تزداد بنسبة أكبر، وبشكل أسرع من زيادة النفقات.

وهكذا فإن التضخم يتسبب في إعادة توزيع الدخل الحقيقي نظرا لاختلاف معدلات الزيادة في المداخيل النقدية للفئات المختلفة داخل المجتمع، فبعض الفئات تزداد مداخيلهم على حساب فئات أخرى، وبالتالي فإن هذه الظاهرة تتضمن الكثير من الحرمان والمعاناة لفئة كبيرة متمثلة في الموظفين والمتقاعدين وغيرهم من ذوي المداخيل الثابتة الذين يمثلون السواد الأعظم من المجتمع، بحيث تختلف مداخيلهم النقدية عن اللحاق بتصاعد الأسعار على حين يستفيد أصحاب المداخيل المتغيرة من تجار ومنتجين².

إضافة لذلك فإن ارتفاع الأسعار لا يحصل في جميع السلع والخدمات بوقت واحد وبنسبة واحدة، ففي هولندا مثلا وخلال الفترة (1980م-1969م) ارتفعت تكاليف السكن بنسبة (287%) بين ما كان متوسط ارتفاع تكاليف المعيشة (7.218%)، وفي إنجلترا خلال الفترة (1980-1970).

ارتفعت أسعار السكن بنسبة (480%)، بينما كان ارتفاع أسعار مبيعات التجزئة يساوي (360%) ومتوسط الارتفاع في المداخيل (435%)، وفي هذا الصدد فإن ارتفاع أسعار بعض السلع بنسبة أكبر من ارتفاع أسعار السلع الأخرى، سيؤدي إلى تحقيق المشاريع التي تنتج السلع الأولى لأرباح إضافية.

2. أثر التضخم على العملة

يترتب على التضخم إضعاف ثقة الأفراد في العملة، و إضعاف ثقة الأفراد في العملة، وإضعاف الحافز على الادخار، حيث تبدأ النقود في فقدان وظيفتها كمستودع للقيمة إذا اتجهت قيمتها إلى التدهور المستمر³، وهنا يزيد التفضيل السلعي للأفراد على التفضيل النقدي، فيزيد ميلهم إلى إنفاق النقود على الاستهلاك الحاضر، وينخفض ميلهم للادخار وما يتبقى لديهم من أرصدة نقدية يتجهون إلى تحويلها إلى ذهب و عملات أجنبية مستقرة، وإلى شراء سلع معمرة (كالكالكترونية) وعقارات.

¹ اسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريقات مرجع سابق، ص 155

² محمد عزت غزلان " اقتصاديات النقود والمصارف "، بيروت، دار النهضة العربية، 2002، ص 321

³ مروان عطوان، مرجع سابق، ص 191.

3. أثر التضخم على الأشخاص الإقتصاديين

إن التضخم لا يعني تخفيض القوة الشرائية بقدر ما يعني تخفيض القدرة الشرائية لحائزي النقود ، وهذا الانخفاض في القدرات الاقتصادية للأفراد يتحقق بصورة متفاوتة¹، حتى أن البعض اعتبر الظاهرة جريمة اجتماعية ، فتأثيره في توزيع المداخيل ليس محايدا ، حيث يعيد التوازن لصالح الأشخاص الإقتصاديين الأكثر قوة على حساب غيرهم من الضعفاء.

إن المقرضين هم أول من يعانون من آثار التغير في قيمة النقود بالانخفاض (وظيفة النقود كمخزن للقيمة) فهم ملزمون بقبول قيمة قروضهم مثلة لقوة شرائية تمثل كمية معينة من السلع والخدمات تقل عن ما وقت منحهم القروض ،وبالعكس المقترضون هم المستفيدون من انخفاض قيمة النقود، لأنهم يسدون القرض بقيمته الاسمية، والتي تقل عن قيمته الحقيقية وقت الاقتراض.

ومع أن هذه الملاحظة صحيحة بشكل عام فإنها لا تعني أن التضخم يساعد كل المدينين أو يضر كل الدائنين ، والواقع أنه في ظل ظروف معينة قد تضر الظاهرة ببعض الدائنين وتساعد دائنيهم ، فالأمر مرتبط أيضا بنسبة التضخم المتوقعة².

ويقال أيضا أن الفلاحين يستفيدون من التضخم ، وهذا في حالة ارتفاع الأسعار الخاصة بالمواد الزراعية والسلع الغذائية ، مع ثبات نفقاتهم أسعار الفائدة التي يدفعونها ، والحقيقة أن هذا التفسير فيه نوع من التجاوز للطبيعة المركبة للعلاقات الاقتصادية الداخلية بين القطاعات الإنتاجية ، فلا شك أن الفلاح يستفيد من ارتفاع أسعار منتجاته ، ولكنه في نفس الوقت يقاسى من ارتفاع أسعار السلع الصناعية والخدمات التي يحتاج إليها ، وأكثر من ذلك فغالبا ما يكون معدل الارتفاع في القطاع الصناعي يتجاوز ما هو في القطاع الزراعي ، وبذلك يتحمل الفلاح الفروق بين المعدلين .

4. أثر التضخم على توزيع الثروة

خلال فترة التضخم يعاد توزيع الثروات في المجتمع بشكل قد يكون عشوائيا ، والتغيرات في الملكية ترتبط ارتباطا وثيقا بالتغيرات في المداخيل الحقيقية ، فالأفراد الذين انخفضت مداخيلهم الحقيقية نتيجة الارتفاع المستمر في الأسعار قد يقومون بالتصرف في ثرواتهم الحقيقية بالبيع وذلك للمحافظة على مستوى معين من الاستهلاك كانوا قد اعتادوا عليه من قبل ، ومثال ذلك أصحاب الأراضي والعقارات السكنية ، ومما يشجعهم أكثر على البيع هو ارتفاع القيمة النقدية لهذه الأصول بمعدلات تفوق معدل الارتفاع العام في الأسعار ، وبذلك تنتقل ملكية هذه الأصول الحقيقية من فئات تناقصت دخولها الحقيقية إلى فئات أخرى تزايدت مداخيلها الحقيقية³ من هذا يمكن القول أن التضخم يعمق التفاوت في توزيع المداخيل والثروات ، ويخلق موجة من التوتر والتدمير الاجتماعي والسياسي الضروري لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

5. أثر التضخم على هيكل الإنتاج

يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا يفيد التنمية في مراحلها الأولى ، لأن الارتفاع في مستويات الأسعار ، الأجور والأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة للاستهلاك أو التي تتمتع بطبيعة مضاربة ، سوف يجذب

¹ محمد عزت ، مرجع سابق ، ص 321

² مجدي محمود شهاب ، " الاقتصاد النقدي " ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، 1990 ، ص 93.

³ صالح تركي القرشي ناظم محمد نوري الشمرى ، " مبادئ علم الاقتصاد " ، الموصل ، دار الكتب للطباعة والنشر ، 1993 ، ص 471

إليها رؤوس الأموال على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية ، والتي هي أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي، ويمكن أن نتصور عندئذ أن الصناعات الأساسية والثقيلة سوف تتجمد ، إذ أنها تتحمل عبء ارتفاع الأجور داخل القطاع لمواجهة ارتفاع النفقات المعيشية التي يعاني عمالها منها ، وفي الوقت نفسه فهي لا تجد رؤوس الأموال الكافية لتوسيع طاقتها الإنتاجية ، كما أنها تحتاج لفترة طويلة نسبياً حتى تظهر نتائج أعمالها ، كل هذا يتنافى مع المظاهر التضخمية التي تسود في السوق ، وبالنتيجة يعاني الاقتصاد حينها من معدلات نمو بطيئة¹.

إضافة إلى ما سبق ، إن توجيه رؤوس الأموال لتحكم فيه عوامل أخرى من بينها مستوى تشغيل عناصر الإنتاج وكذلك مدى حدة التضخم واتجاهات تغيره حيث كلما اقترب الاقتصاد من مستوى التوظيف الكامل ، كلما اقتربت مرونة الإنتاج من الصفر ، مما يزيد في درجة ارتفاع الأسعار وقيام رجال الأعمال بتخزين السلع بغية بيعها بعد فترة لتحقيق أرباح أكثر ، وهذا بدوره يزيد من الارتفاع في الأسعار كما تتجه رؤوس الأموال إلى المضاربة بالأراضي والعقارات ، كل هذا على حساب توظيف الأموال في استثمارات طويلة الأجل تعود بالنفع على الاقتصاد .

وبالتالي قد يتوقف إنتاج السلع الاستهلاكية بعد اعتماد الحكومة إلى تجميد أسعارها ، ويتوسع إنتاج السلع الكمالية والترفيهية الموجهة إلى فئات معينة ، وهكذا كلما اقترب الاقتصاد من مستوى التوظيف الكامل كلما زادت حدة هذه التغيرات وانعكست آثارها على مختلف الأنشطة الإنتاجية ، وقد ينشر لذلك النوع من التشاؤم حول مستقبل النشاط والاقتصادي ، يمكن أن يؤدي إلى تخفيض رجال الأعمال لاستثماراتهم ، وزيادة عرض السلع نتيجة طرح الكميات المخزنة منها ، وهذا يؤدي إلى الوقوع بأزمة انكماش تبدأ من قطاعات معينة وتنشر لتشمل الاقتصاد بجممله .

6. أثر التضخم على ميزان المدفوعات

يترتب على التضخم اختلال (عجز) ميزان المدفوعات ، وذلك لزيادة الطلب على الاستيراد وانخفاض حجم الصادرات ، فالزيادة التضخمية في الإنفاق الحكومي وبالتالي المداخيل النقدية يترتب عليها زيادة في الطلب ليس فقط على السلع المنتجة محلياً ، وإنما على السلع المستوردة أيضاً ، وهذا ما يؤدي إلى امتصاص جزء من موارد الدولة من النقد الأجنبي ، أما إذا كان الاستيراد مقيداً فيقل ما يمكن تسريه من فائض القوة الشرائية إلى الخارج ، فيرتد ذلك على السوق المحلية بزيادة الطلب على السلع المحلية² ، لاسيما تلك البديلة للواردات ، فيشتد ارتفاع الأسعار . وعلى هذا يمكن استنتاج التأثير السلبي للتضخم على ميزان المدفوعات ، من خلال القوة الشرائية المتزايدة التي لا تواجهها زيادة كافية في الإنتاج الداخلي ، ومن ثم يزيد الميل الحدي للاستيراد وتقل مقدرة الاقتصاد الوطني على التصدير ، وتحت قيمة العملة قياساً بالعملات الأجنبية ، وتختل بالتالي معدلات المبادلات بين السلع الوطنية والأجنبية فترتفع أسعار السلع الوطنية بالنسبة للسلع الأجنبية ، ويقل بذلك الميل الحدي للتصدير ، وبذلك قد يحدث اختناق في مراكز الإنتاج الداخلية عندما لا تتوافر الموارد النقدية التي تستطيع بواسطتها القطاعات الإنتاجية الحصول على مستلزماتها الإنتاجية.

¹ جمال خريس أيمن أبو خضير ، عماد خصارنة ، مرجع سابق ، ص 133

² بسام الحجار ، عبد الله رزق ، " الاقتصاد الكلي " ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، 2010 ، ص 44

7. أثر التضخم على التجارة الخارجية

إن الآثار السابقة للتضخم وما يحدثه من عجز في ميزان المدفوعات ، يمكن أن يحدث اختناق¹ في مراكز الإنتاج الداخلية عندما لا تتوفر الموارد النقدية الخارجية (العملة الصعبة) ، وهذا ما سوف ينعكس على التجارة الخارجية والنظم النقدية والداخلية لكافة البلدان المتكاملة في الاقتصاد العالمي ، من خلال تحركات رؤوس الأموال أو من خلال المشاريع الدولية، بحيث يمكن أن تنتقل المظاهر التضخمية من دولة إلى أخرى عن طريق المبادلات الدولية، عندما ترتفع تكاليف الإنتاج الداخلي بارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة، و بالتالي ارتفاع أسعار المنتجات المحلية.

8. أثر التضخم على أسعار الفائدة

تتخذ بعض الإجراءات لأجل تشجيع أصحاب الديون (المقرضون) المتضررون من التضخم على تقديم أموالهم إلى المؤسسات المالية²، من بينها آلية تحديد سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي ، ويمكن أن يحسب هذا الأخير حسب معادلة " فيشر" كما يلي :

$$r = I - F$$

r : معدل الفائدة الحقيقي

I : معدل الفائدة الكلي

F : معدل التضخم

9. أثر التضخم على الادخار والاستثمار

إن انخفاض المداحيل الحقيقية خلال فترة التضخم سيؤدي إلى انخفاض ، لأن معظم الدخل النقدي سيوجه إلى الاستهلاك من السلع التي تتزايد أسعارها ، لذلك يزداد الميل الحدي للاستهلاك على حساب الميل الحدي للادخار، وهذا بدوره سيؤدي إلى انخفاض الاستثمار ونمو الناتج الوطني، وعدم كفاية المدخرات لتمويل الاستثمارات اللازمة لمواجهة الطلب المتنامي على السلع والخدمات الاستهلاكية، خاصة عندما تكون أسعار الفائدة سلبية، (بمعنى انخفاض سعر الفائدة على ودائع الادخار وارتفاع تكلفة الاستثمار نفسه)، إضافة إلى ذلك فإن التضخم يؤثر سلباً على قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية ، حيث ترتفع أسعار العقارات ، المواد الأولية والأجور العمال مما يترتب عليها ارتفاع في تكاليف المشاريع الجديدة ، ومن ثم يقل معدل ربح هذه المشاريع مما يقلل من قدوم المستثمرين الأجانب إلى الدولة المعنية بالتضخم.

وهنا لا بد الإشارة إلى أن حتى في ظل ظروف التضخم من الممكن تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى البلد المعني، ولكن تأخذ تلك الاستثمارات اتجاه المجالات التي تكون فيها أقل تكلفة ، والابتعاد عن الاستثمارات الإنتاجية ، مما يؤثر سلباً على مسار التنمية في هذا البلد .

¹ عقيل جاسم عبد الله ، " النقود والمصارف " ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان - الأردن ، الطبعة الثانية ، 1999 ، ص 179
² أحمد عساف ، علاء الدين صادق ، " الاقتصاد الكلي " ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، الطبعة الأولى 2013 ص 49

وعلى الرغم من السلبيات التي يفرضها التضخم على المجتمع وإجماع الاقتصاديين على خطورته كحالة مرضية على في الاقتصاد الوطني ، إلا أن هناك آثار إيجابية يعكسها على فروع النشاط الاقتصادي ، وبعض الفئات الجزئية من أفراد المجتمع ، ويمكن حصر هذه الآثار الإيجابية على النحو الآتي :

- أ. يعمل التضخم الناتج على زيادة الطلب على معالجة البطالة، خاصة في المراحل الأولى له بافتراض أن الاقتصاد يعاني من وجود طاقات إنتاجية معطلة ، أو يعني آخر أنه دون مستوى التشغيل لعوامل الإنتاج .
- ب. يساعد التضخم على تكوين المدخرات الأزمنة للتنمية من خلال ارتفاع الميل الحدي للادخار لدى الطبقات الغنية على حساب الطبقات الفقيرة ، مما يساعد أيضا على ذلك الادخار الإجباري الناتج عن قيام الحكومة بتمويل الموازنة من خلال إصدار نقود جديدة ، والتي يصاحبها ارتفاع جديد للأسعار ، مما يجبر الأفراد على تخفيض مستوى الاستهلاك .
- ت. يشجع التضخم على الاستثمار في مجالات الاستثمار في مجالات الإنتاج للسلع التي ترتفع أسعارها، وذلك بهدف تحقيق الأرباح الإضافية.
- ث. يستفيد من التضخم أحباب المداخيل المتغيرة كالمنتجين والتجار ، لأنهم يستطيعون تعويض ارتفاع تكاليف الإنتاج من خلال رفع قيمة سلعهم ، ويساعد أيضا المدينين في تخفيف أعباء الدين عنهم ، وذلك نتيجة لانخفاض القيمة الحقيقية للنقود ، مما يجعلهم يسددون ديونهم بنفس القيمة الاسمية ، لكن بقوة شرائية أقل مما كانت عليه أثناء الاقتراض.

المطلب الثاني: أسباب ومصادر التضخم

الفرع الأول : أسباب التضخم

تشمل الأسباب المختلفة للتضخم فيما يلي :

- الأسباب الأساسية: في الإقتصاد، عندما يتجاوز الطلب على سلعة عن العرض لها، يؤدي الطلب الزائد إلى رفع سعر السلعة.
- زيادة الإنفاق العام: في أي إقتصاد حديث، يُعتبر الإنفاق الحكومي عنصراً مهماً من إجمالي الإنفاق. كما أنه يزيد من الطلب الكلي للسلع والخدمات.
- تمويل العجز للإنفاق الحكومي: هناك أوقات يزداد فيها إنفاق الحكومة بما يتجاوز ما يُمكن أن تموله الضرائب. لذلك، من أجل تحمل النفقات الإضافية، تلجأ الحكومة إلى تمويل العجز بتطبيع المزيد من المال وإنفاقه، وهذا بدوره يزيد من حدة التضخم.
- زيادة سرعة التداول: في الإقتصاد، إن إجمالي استخدام النقود هو عرض النقود من قبل الحكومة مضروباً بسرعة تداول الأموال. عندما يمر الإقتصاد بمرحلة ازدهار، يميل الناس إلى إنفاق الأموال بمعدل أسرع مما يزيد من سرعة تداول الأموال.

- النمو السكاني: إن نمو السكان يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي في السوق. ويؤدي الطلب المفرط لعدد السكان المرتفع إلى التضخم.
- الإحتكار: المحتكرون هم أشخاص أو كيانات يقومون بتخزين السلع ولا يطلقونها في السوق، مما يؤدي إلى فائض طلب تم إنشاؤه بشكل مصطنع في الإقتصاد، وذلك يؤدي أيضاً إلى التضخم.
- النقص الحقيقي: من الممكن أن يكون الطلب على وسائل الإنتاج أقل من العرض في أوقات معينة، وذلك يؤثر على الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة الأسعار والتضخم.
- الصادرات: في الإقتصاد، يجب أن يلبى إجمالي الإنتاج إحتياجات الطلب المحلي كذلك الطلب الخارجي. إذا فشل إجمالي الانتاج في تلبية هذه المطالب، يتم اللجوء إلى الإستيراد مما يخلق تضخماً في الإقتصاد المحلي.
- النقابات العمالية: تعمل النقابات العمالية لصالح الموظفين. مع إرتفاع الأسعار، تطالب هذه النقابات بزيادة أجور العمال. يؤدي ذلك بشكل دائم إلى زيادة تكلفة الإنتاج مما يؤدي بدوره إلى زيادة في الأسعار.
- تخفيض الضرائب: في بعض الأحيان، تقوم الحكومات بتخفيض الضرائب لإكتساب الشعبية، مما يؤدي إلى المزيد من الأموال في أيدي الناس. ومع ذلك، إذا لم يزداد معدل الإنتاج بمعدل مماثل، فإن الفائض النقدي في متناول اليد يؤدي إلى التضخم.
- فرض الضرائب غير المباشرة: الضرائب هي المصدر الرئيسي لإيرادات الحكومة. في بعض الأحيان، تفرض الحكومات ضرائب غير مباشرة مثل ضريبة الإنتاج وضريبة القيمة المضافة على الشركات. نظراً إلى أن هذه الضرائب غير المباشرة تزيد التكلفة الإجمالية للمصنعين والبائعين، فإنها تزيد من سعر المنتج لكي يحافظ المنتجون على مستوى أرباحهم.
- إرتفاع الأسعار في الأسواق الدولية: تتطلب بعض المنتجات إستيراد سلع أو وسائل إنتاج من الأسواق الدولية الخارجية. إذا رفعت هذه الأسواق الخارجية أسعار السلع المستوردة أو أسعار وسائل الإنتاج المستوردة، فإن تكلفة الإنتاج الإجمالية تزداد أيضاً. ذلك يؤدي إلى التضخم في السوق المحلية.
- أسباب غير اقتصادية: هناك العديد من العوامل غير الاقتصادية التي يُمكن أن تُسبب في تضخم الإقتصاد. على سبيل المثال، في حال حدوث كوارث طبيعية مثل الفيضانات وخلال الحروب، تتدمر المحاصيل. وهذا يُقلل من المعروض من المنتجات الزراعية مما يؤدي إلى إرتفاع أسعار السلع. لذلك يُعتبر الإستثمار في الذهب والعقارات والأسهم وصناديق الإستثمار المشتركة والأصول الأخرى إحدى الطرق لمواجهة مع التضخم.

الفرع الثاني: مصادر التضخم

غالباً ما تقترن معدلات الفائدة بمصادر التمويل المقترضة سواء أكانت هذه المصادر قصيرة، أم متوسطة، أم طويلة الأجل، إذ يخصص رأس المال في إطار النظرية المالية من خلال أسعار الفائدة، وتتفاوت هذه الأسعار حسب تفاوت أجال الاقتراض، فالفوائد على القروض قصيرة الأجل تكون أقل في حين تكون أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل مرتفعة بينما أسعار الفائدة على القروض متوسطة الأجل تكون بين السعيرين وتزداد أسعار الفائدة عند تزايد الطلب على رؤوس الأموال الحاصل عن الرواج الاقتصادي¹.

وقد تتوفر فرص استثمارية تشجع المستثمرين على استغلال هذه الفرص الاستثمارية. ولتوقعات المستثمرين أثر واضح في زيادة الطلب على رؤوس الأموال، إذ تتجه توقعاتهم بأن الحالة الاقتصادية في تحسن وأن رواجاً اقتصادياً سيؤدي إلى توفر فرص استثمارية متاحة أمام المستثمرين ولذلك يزداد الطلب على رؤوس الأموال وعلى شكل قروض قصيرة الأجل الأمر الذي يؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة القصيرة الأجل بشكل يفوق أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل خلافاً للقاعدة التي تقول أنّ أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل أكثر من الفوائد على القروض قصيرة الأجل.

وتتأثر أسعار الفائدة بعدة عوامل يترتب على مؤثرات هذه العوامل أن يطلب المقرض (الدائن) علاوات تضاف إلى أسعار الفائدة الحقيقية ومن أبرز هذه العوامل².

المطلب الثالث: آليات مكافحة التضخم

بعد تشخيص ظاهرة التضخم من خلال معرفة أسبابها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، سنستعرض أهم السياسات التي تتبعها الحكومات لمكافحة هذه الظاهرة من خلال إحداث التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي باستخدام السياسة النقدية السياسة النقدية أو السياسة المالية أو كلاهما.

الفرع الأول السياسة النقدية وعلاج التضخم

تمثل هذه الطريقة في اتخاذ إجراءات مبطنمة ومثبتة تحاول أن تتجاوز مع معدل مقبول من التضخم يسود الاقتصاد يمكن التحكم فيه، ويكون عاملاً في تحقيق النمو الاقتصادي وفي الوقت نفسه تتبع بعض الإجراءات التي تساهم في المحافظة على قيمة النقود والقدرة الشرائية، وبشكل عام تهدف السياسة النقدية إلى التأثير على عرض النقود لخلق التوسع أو الانكماش في حجم القدرة الشرائية للمجتمع، والهدف من زيادتها هو تنشيط الطلب والاستثمار وزيادة الإنتاج وتخفيض البطالة والعكس يؤدي إلى تخفيضها والحد من التوسع الإنتاج، كما يلعب البنك المركزي الدور الأساسي في تطبيق هذه السياسة بواسطة مجموعة من الأدوات منها المباشرة والغير مباشرة عادة في حالة التضخم يتبع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية من خلال ما يملك من أدوات الرقابة المباشرة أو غير مباشرة من أجل الضغط على حجم الودائع لدى البنوك التجارية باعتبارها مصدر السيولة في الاقتصاد الوطني، ومن أهم هذه الأدوات مايلي:

¹ بازعي، حمد سليمان، مجلة الإدارة العامة - الانتقال الدولي للتضخم - العدد الأول - 1997ص 221

² بازعي، حمد سليمان، مجلة الإدارة العامة مرجع نفسه ص 225

أولاً : أدوات السياسة النقدية الكمية (غير مباشرة)

تمثل هذه الأدوات وسائل تقليدية يتبعها البنك المركزي في مراقبة كمية النقود والائتمان والتأثير في السياسات الائتمانية لجميع البنوك التجارية بصفة موضوعية وعلى سوق الأوراق المالية في حالة سياسة السوق المفتوح.

1 - سياسة الاحتياطي الإلزامي

يتمثل الاحتياطي الإلزامي أو الإجباري في نسبة من الأصول النقدية من الودائع تحتفظ بها البنوك التجارية أو تقوم بإيداعها لدى البنك المركزي كرسيد دائن ولا تمتلك حرية التصرف بها من أجل حماية حقوق المودعين من خطر عدم توفر السيولة النقدية لدى البنوك التجارية .

أين تلجأ البنوك المركزية إلى هذه الوسيلة لمكافحة الضغوط التضخمية من خلال تخفيض كمية النقد في التداول ، أين تعتمد على رفع نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع لدى البنوك التجارية من أجل التأثير على قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان ، وتخفيض حجم وسائل الدفع في الاقتصاد للحد من تزايد الضغوط التضخمية ، ولهذا تعد هذه الوسيلة من أكثر وسائل السياسة النقدية الكمية فعالية سواء في البلدان المتقدمة أو في طريق النمو كونها لا تشترط أسواقاً مالية ونقدية متطورة ، بحيث تعتمد فعاليتها على القرارات التي تتخذها البنوك المركزية بهدف تحقيق الاستقرار النقدي في اقتصادياتها الوطنية .

2 - سياسة السوق المفتوحة

تعني سياسة السوق المفتوحة دخول البنك المركزي للسوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية من أسهم وسندات وتعتبر هذه السياسة أو الوسيلة الأكثر استعمالاً خاصة في الدول المتقدمة التي تمتلك نظاماً مصرفياً ومالياً متطوراً ، فقد اعتبرها " فريدمان " من أكثر الأدوات نجاعة وفعالية في التأثير على المعروض النقدي .

وفي حالة التضخم يقوم البنك المركزي بعرض الأصول المتمثلة في أذونات الخزينة ، أو السندات الحكومية أو الأوراق المالية والتجارية من أجل إمتصاص فائض السيولة النقدية ، بالتالي التأثير المباشر على الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية من أجل تقليص كمية وسائل الدفع لديها من جهة ، ومن جهة أخرى التأثير على ارتفاع أسعار الفائدة في السوق النقدية بسبب زيادة العرض من الأوراق المالية والنقدية وانخفاض الطلب عليها الأمر الذي يؤدي إلى الارتفاع في سعر الفائدة الحقيقية في السوق النقدية لدى البنوك التجارية ، مما يعكس حتمياً في صورة تخفيض حجم الاستثمارات والتقليل من الطلب الكلي لمجابهة التضخم .

3 - سياسة سعر إعادة الخصم

يعرف سعر إعادة الخصم أنه سعر الفائدة الذي تفترض بموجبه البنوك التجارية من البنك المركزي، كما يقصد بمعدل إعادة الخصم سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض أو طلب إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية بهدف حصولها على السيولة اللازمة التي تمكنها من زيادة حجم الائتمان المقدم إلى الاقتصاد.

ومن اجل مواجهة الضغوط التضخمية يعتمد البنك المركزي إلى رفع سعر إعادة الخصم ، حيث ترتفع تكلفة حصول البنوك التجارية على القروض من البنك المركزي إعادة خصمها لأوراقها التجارية ، مما يؤدي ذلك إلى الحد من قدرتها على منح الائتمان كنتيجة الارتفاع أسعار الفائدة التي تفرضها البنوك التجارية على القروض الممنوحة للمتعاملين الإقتصاديين الأمر الذي يقلل من مقدرة البنوك التجارية على تمويل الاستثمارات وبالتالي انخفاض في حجم الطلب الفعال في الاقتصاد .

ثانيا : أدوات السياسة النقدية النوعية (المباشرة)

تمثل أهم أدوات السياسة النقدية المباشرة المتبعة من طرف الحكومة لكبح الضغوط التضخمي فيما يلي :

1 - هامش الضمان

يقصد بهامش الضمان بأن الأفراد المتضارين في سوق الأوراق المالية يشترط عليهم أن يسددوا قسما من مشترياتهم من الأوراق المالية من مصادره الخاصة، والقسم الآخر عن طريق الاقتراض من البنوك التجارية ففي أوقات التضخم ارتفاع الأسعار يرفع الهامش الذي يجب على الأفراد المضارين سداده من الأوراق المالية المشتريات ، وهذا ما يقلل من حجم الائتمان الممنوح لأغراض المصاريف .

وتتوقف فعالية هذه الأداة على مدى حاجة الوسطاء الماليين اللجوء إلى البنوك التجارية للاقتراض منها بغية المضاربة على الأوراق المالية أين تقوم السلطات النقدية من خلال هذه السياسة بتحديد حجم معين للقروض التي تمنحها البنوك التجارية للمتعاملين الإقتصاديين ، أي أن البنك المركزي من خلال هذه الأداة يتحكم بصفة مباشرة في حجم الائتمان المقدم للاقتصاد الوطني ، وفي حالة مخالفة البنوك التجارية لهذه التعليمات من خلال تجاوز سقف القروض المحددة لها فإنها تتعرض إلى جملة من العقوبات من طرف السلطات النقدية الأمر الذي يحدد من قدرتها في خلق الائتمان وتقليص حجم وسائل الدفع في الاقتصاد¹.

2 - الودائع المشروطة من أجل الاستيراد

المهدف من هذا الإجراء هو دفع المستوردين إلى إيداع المبالغ اللازمة لتسديد ثمن الواردات وفي صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة معينة وبما أن المستوردين في غالب الأحيان غير قادرين على تجميد أموالهم فهم يلجئون عادة إلى الاقتراض ، ومنه تعمل هذه الأداة على تقليل حجم القروض في الإقتصاد هذا بالإضافة إلى رفع تكلفة الواردات².

3 - تخصيص التمويل

يستطيع البنك المركزي من خلال هذه الأداة توجيه القروض و الائتمان نحو القطاعات المختلفة ذا الأولوية الاقتصادية والاجتماعية و التي تم تحديدها في البرامج المختلفة للحكومة كتحديد نسبة معينة لتمويل الاستثمارات في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاعات الإنتاجية الأخرى كالزراعة والصناعة والتي تعتبر أساسية لعملية التنمية الاقتصادية من خلال زيادة حجم الإنتاج الوطني بما يسمح بإعادة التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي في سوق السلع والخدمات وإعادة الأسعار إلى مستواها الحقيقي في

¹ وديع طوروس ، " المدخل إلى الاقتصاد النقدي " المؤسسة الحديثة للكتاب ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 2011 ، ص187

² هوشيار معروف ، "تحليل الإقتصاد الكلي" ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2005 ص 98 – 99

حالات التضخم ، كما يلعب البنك المركزي دورا فاعلا ومهما في تحقيق أهداف هذه السياسة خاصة من خلال توفير السيولة النقدية إلى بعض البنوك والمؤسسات المالية لتشجيع تمويل الاستثمارات أو القطاعات ذات الأولوية .

4- التعليمات المباشرة

يستعمل البنك المركزي إلى جانب الأدوات السابقة أسلوب التدخل المباشر في حالة عدم تحقيقه لأهداف السياسة النقدية في معالجة التضخم ، ولعل أهم الأدوات في هذا الأسلوب نجد:

أ - الإقناع الأديبي : تستخدم هذه الوسيلة عندما يلاحظ أن ميكانيزم السوق لا يتماشى مع المصلحة العامة ويستخدمها البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية كي تسير في الاتجاه الذي يرغبه ، وذلك عن طريق قيام البنك المركزي بمناشدة البنوك المركزية بزيادة أو خفض حجم الائتمان في مجال معين بوسائل منها الاقتراحات والتحذيرات الشفهية أو الكتابية، ففي حالة التضخم المتمثلة في التوسع فيحجم الائتمان من طرف البنوك التجارية. يطلب من هذه البنوك تخفيض حجم الائتمان دون حتى اللجوء إلى الأدوات الأخرى الكمية والنوعية، فعندئذ

تكون البنوك التجارية ملزمة بالإقناع الأديبي الذي هو عبارة عن مجرد قبول البنوك التجارية بالتعليمات وارشادات البنك المركزي أديبا بخصوص تقديم الائتمان وتوجيهه حسب الاستعمالات المختلفة.

ب - الإعلام : ويكون كون ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بوضع الحقائق و الأرقام عن حالة الاقتصاد الوطني أمام الرأي العام ، كتفسير وأدلة للأسباب التي جعلته يتبنى سياسة معينة لتوجيه حجم الائتمان ، الأم الذي يجعل البنوك التجارية في موقف لا يمكنها معه تجاهل آرائه بل الأخذ بها .

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للتضخم

اختلف المفكرون والباحثون في تفسير طبيعة وأسباب ظاهرة التضخم باختلاف النظريات والمدارس الاقتصادية التي ينتمون إليها وهذا بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي سادت تلك الفترة التي كانت سببا في ظهور هذه المدارس والنظريات في حد ذاتها، ولفهم أكثر لظاهرة التضخم كان لزاما علينا استعراض النظريات التي تطرقت إلى هذه الظاهرة ببعض من التفصيل وفقا لتسلسلها الزمني.

المطلب الأول : التضخم في النظرية الكينزية :

انتقد كينز ما جاء في النظرية الكمية للنقود في صورة معادلة التبادل لفيشر وكمبرج، حيث اعتبر أن سرعة التبادل (V) غير ثابتة وقابلة للتكيف، وأكد أنه عند زيادة كمية النقود يؤدي ذلك بالضرورة إلى انخفاض في سرعة دورانها وبالمقابل لن تكون هناك تأثير على الجهة المقابلة للمعادلة (فيشر) أي على المستوى العام للأسعار، وبالتالي بين أن كمية النقود، ليس لها الأثر الكبير على التغيير في المستوى العام للأسعار¹، أي أن ظاهرة التضخم لا ترجع بالأساس إلى الزيادة في كمية النقود، واعتمد في تحليله لظاهرة التضخم على العوامل التي تحكم مستوى الدخل الوطني النقدي، حيث أشار إلى أن التغيير في مستوى الدخل سوف يؤدي إلى تغيير أولا على مستوى الإنتاج وبعد فترة طويلة على المستوى العام للأسعار²؛

وعلى ضوء ذلك فغن التحليل الكينزي يستند على افتراضات تتعارض مع من استند عليه التحليل الكلاسيكي وخاصة فيما يتعلق بديناميكية التشغيل الكامل والتوازن التلقائي، وان الادخار يسبق الاستثمار، فالفكر الكينزي لا يؤمن بفكرة التوازن التلقائي للاقتصاد كما ينكر فكرة إدماج الادخار مع الاستثمار ويرى أن الأفضلية هي للاستثمار وليس للادخار، كما عرف كينز التضخم على أساس أنه تضخم طلب الناجم عن الزيادة في حجم الطلب الكلي عن العرض الكلي بسبب الزيادة في الإنفاق الكلي و الاستثمار سواء الخاص أو العام والتجارة الخارجية الصافية، قد يؤدي ذلك كله إلى حالة تضخمية³.

وعلى ضوء ذلك فالتحليل الكينزي يستند على افتراضات تتعارض مع من استند عليه التحليل الكلاسيكي وخاصة فيما يتعلق بديناميكية التشغيل الكامل والتوازن التلقائي ن وان الادخار يسبق الاستثمار، فالفكر الكينزي لا يؤمن بفكرة التوازن التلقائي للاقتصاد كما ينكر فكرة إدماج الادخار مع الاستثمار ويرى أن الأفضلية هي للاستثمار وليس للادخار، كما عرف كينز التضخم على أساس أنه تضخم طلب الناجم عن الزيادة في حجم الطلب الكلي عن العرض الكلي بسبب الزيادة في الإنفاق الكلي و الاستثمار سواء الخاص أو العام والتجارة الخارجية الصافية، قد يؤدي ذلك كله إلى حالة تضخمية .

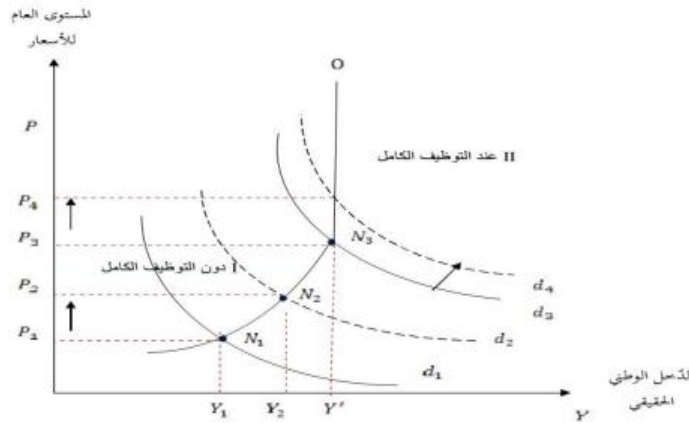
¹ سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، "النقود والبنوك والمصارف المركزية"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 113ص، 2010

² Helmut frisch، « theories of inflation »,Cambridge surveys of economic literature, 2008, p 112

³ michael RCKNGER . « MACRO Economie » Ellipses Editionmarketing . paris .2000 .p 19

ويستند التحليل الكنتري في تفسير التضخم على مرحلتين أساسيتين كما هو مبين في الشكل أدناه¹:

الشكل رقم 2-3 : التضخم في النظرية الكيزية



المصدر : السيد محمد سريتي ، محمد علي عبد الوهاب نجا ، " النظرية الاقتصادية الكلية " ، الدار الجامعية الاسكندرية ، 2007 ، ص 230 ،

الفرع الاول: مرحلة ما قبل وصول الاقتصاد الوطني إلى مستوى التشغيل الكامل

وهي المرحلة التي لا تكون فيها عناصر الإنتاج مستغلة بصفة كاملة وإنما جزئياً ، أين يترتب على الزيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات زيادة في الإنتاج الكلي وزيادة جزئية في المستوى العام للأسعار بما لا يؤدي إلى حدوث تضخم كما هو مبين في الشكل أعلاه ، أين زيادة الطلب الكلي من (d1) إلى (d2) يؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني من (y1) إلى (y2) وزيادة بسيطة في المستوى العام للأسعار من (p1) إلى (p2) بحيث يقابل الزيادة في الطلب على السلع والخدمات زيادة استغلال عناصر الإنتاج العاطلة لمواجهة فائض الطلب من خلال زيادة العرض من السلع والخدمات المنتجة.

كما يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنه في حالة الاقتراب من حالة التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج من المحتمل ان يرتفع المستوى العام للأسعار وبداية ظهور حالات التضخم التي يطلق عليها بالتضخم الجزئي كتمهيد للتضخم الكلي بسبب عدم مرونة بعض عناصر الإنتاج اتجاه الطلب المتزايد عليها .

الفرع الثاني : مرحلة وصول الاقتصاد الوطني إلى حالة التشغيل الكامل

وتمثل هذه المرحلة وصول الاقتصاد الوطني إلى مرحلة الاستغلال الكامل لعناصر الإنتاج ، بحيث أن عناصر الجهاز الإنتاجي لا يكون مرناً لفائض الطلب على السلع والخدمات لعدم توفر الاقتصاد الوطني على طاقات وموارد إنتاجية إضافية لمواجهة الزيادة في الطلب مما ينعكس ذلك كله على المستوى العام للأسعار ، ومن خلال الشكل أعلاه يلاحظ أن زيادة الطلب الكلي من (d3) إلى (d4) تنعكس فقط على الزيادة في المستوى العام للأسعار، (p3) إلى (p4) بدون أن تخلق زيادة في الإنتاج بحيث أن منحنى

¹ .Milton freidman , CHARLES.A.E GOODHART , *Money , inflation and the constitutional position of the central bank * IEA the institute of economic affairs, 08 october 2002, p 71 – 72

العرض الكلي يأخذ شكلا أفقيا، بالتالي فإن التضخم وفقا لهذه النظرية هو زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بما يفوق حجم العرض الكلي منها.

كما يرى كينز أنه حتى في حلة التشغيل الكامل ليس بالضرورة أن يترتب على الزيادة في الطلب زيادة في المستوى العام للأسعار ، فقد يصاحب الزيادة في كمية النقود المعروضة توجه الأفراد إلى تفضيل السيولة النقدية والاكتناز بما لا يؤدي إلى زيادة في الطلب على السلع والخدمات ، أي أن التضخم في النظرية الكثرية هو زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات عن العرض الحقيقي بشكل محسوس وبصورة مستمرة مما يؤدي إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات في المستوى العام للأسعار وذلك ما يعبر عنه بفائض الطلب¹.

المطلب الثاني : التضخم في النظرية الكلاسيكية :

تعتبر نظرية كمية النقود من أهم النظريات في الفكر الكلاسيكي في المجال النقدي ، وجاءت كنتيجة لمحاولات عديدة لتحديد العلاقة بين كمية النقود المداولة والمستوى العام للأسعار ، ويقوم مضمون هذه النظرية على أن التغيير في كمية النقود يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بنفس النسبة والعكس في حالة انخفاض كمية النقود مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة ، أي أن الأثر الوحيد للتغيير في كمية النقود وفقا للكلاسيكي هو التغيير في المستوى العام للأسعار وذلك في فترة قصيرة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة².

ويمكن توضيح مضمون هذه النظرية بالاعتماد على الصورتين التاليتين:

الفرع الأول : معادلة التبادل " لفشير "

تقوم هذه المعادلة في تفسيرها على العلاقة الموجودة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار ، وتؤكد هذه المعادلة على وجود علاقة تناسبية وطرديّة بين التغيرات في كمية النقود والمستوى العام للأسعار.

والمعادلة التالية تتمثل في المعادلة الكمية للنقود التي تعبر عن الارتباط ما بين حجم المبادلات وكمية النقود:

$$MV = PT \dots \dots (1)$$

بحث أن :

P : تمثل المستوى العام للأسعار.

M : تمثل كمية النقود

T : تمثل حجم المبادلات

V : تمثل سرعة دوران النقود.

¹ عبد المطلب عبد الحميد ، " السياسة النقدية وإستقلالية البنك المركزي " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية - مصر ، 2013 ، ص 87

² عبد المطلب عبد الحميد ، سالف الذكر ص 187

كما يمكن كتابتها على الشكل التالي :

$$P = (\Delta V/T) \Delta M \dots \dots (2)$$

وبما أن النظرية تفترض ثبات كل من V و T فإن

$$\Delta P = (\Delta V/T) \Delta M \dots \dots (3)$$

ويعني ذلك أن نسبة التغير في كمية النقود المعروضة هي مساوية لنسبة التغير¹ في مستوى الأسعار وبنفس الاتجاه ، أي أن التغير في الطلب على النقود وبافتراض ثبات كمية النقود وحجم الناتج الوطني سوف يرفع مستوى الأسعار.

في سنة 1917 وفي مقاله الشهير "قيمة النقود" المنشور في الجريدة العلمية *Quarterly Journal of Economics* (نوفمبر) اقترح كميردج التركيز على "موارد" الأعدان الإقتصاديين وليس على حجم المعاملات والذي يتجلى في الدخل الوطني ، ثم جاءت بعد ذلك أعمال "الفرد مارشال" (1922) حيث أخذت معادلة التبادل لفيشر صيغة جديدة من خلال استخدام الناتج الوطني أو الدخل الوطني الحقيقي (Y) بدلا من حجم المعاملات (T) لنحصل على معادلة كميردج بالصيغة التالية :

$$M.V = P.Y \dots \dots (1)$$

فهذه العلاقة تشير إلى أن النقود التي تم تداولها بين الأيدي $M.V$ ، تساوي القيمة الاسمية لما تم شراؤه $P.Y$ إلا أن مدرسة كميردج لم تعتمد على هذه الكتابة ، بل تم الانتقال إلى معادلة كميردج والتي يتم فيها إحلال فكرة الطلب على النقود K مكان سرعة دوران النقود (V بحيث يمثل K الطلب على النقود معبرا عنه بنسبة الأرصدة النقدية التي يرغب أفراد المجتمع الإحتفاض بها من دخولهم النقدية لأغراض المعاملات (التفضيل النقدي) بحيث أن

$$K=1/v \dots \dots (2)$$

وتصبح معادلة التبادل لكميردج بعدما تم الانتقال من Fisherien إلى Machallien K كالتالي :

$$M.1/K = P .y \dots \dots (3)$$

$$\Leftrightarrow (M = P .(K .y)) \dots \dots (4)$$

M : كمية النقود

P : المستوى العام للأسعار .

y : الدخل الوطني الحقيقي .

K : التفضيل النقدي

¹ Gregory N. Mankiw Traduction de la 5e édition américaine par Jean Houard , « macroéconomie » , Edition DE Boeck Université s.a , paris 3e édition , 2003 , p 190

وبافتراض أن التفضيل النقدي (K) والدخل الوطني (Y) هما ثابتين نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين التغير في كمية النقود والتغير في المستوى العام للأسعار وهذا هو جوهر النظرية الكمية للنقود . وهذا ما يظهر من خلال مرونة المستوى العام للأسعار (P) بالنسبة لكمية النقود (M)¹:

$$e_{pm} = \frac{dp}{dm} \cdot \frac{m}{p}$$

ومن المعادلة (3) لدينا:

$$\frac{dp}{dm} = \frac{1}{ky} \dots \dots \dots (6)$$

فنحصل على مايلي :

$$e_{PM} = \frac{1}{ky} \cdot \frac{M}{P} = \frac{M}{KYP} = \frac{M}{M} = 1 \dots \dots \dots (7)$$

أي أن التغير في كمية النقود بوحدة واحدة يؤدي إلى التغير في المستوى العام للأسعار بوحدة واحدة وفي نفس الاتجاه.

يؤخذ على النظرية الكلاسيكية أنها اعتقدت بتلقائية العلاقة ما بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار في تفسير التغير في مستويات الأسعار ثم تفسير ظاهرة التضخم ، إذ قد ترتفع أسعار بعض السلع والخدمات لأسباب لا دخل فيها بزيادة كمية النقود كالتقلبات الموسمية التي تتأثر بها أسعار المنتجات الزراعية ، كما إن أزمة الكساد العالمي 1929 – 1933 قد أثبتت عدم صحة هذا التحليل الكلاسيكي إذ لم تؤدي زيادة كمية النقود التي أصدرتها الحكومات إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار ، بسبب زيادة التفضيل النقدي لدى الأفراد الذين كانوا يتوقعون انخفاضاً أكثر للأسعار وهذا ما بين أن النقود قد تطلب لذاتها زيادة على كونها وسيلة للتبادل².

¹ érad Bramoullé, Dominique Augey , « Econome monétaire » , éditions DALLOZ , 1998, paris , 30
² pierre. yves henin, « macrodynamique fluctuations et croissance», Economica, paris Deuxièmeédition, 1981, p 78, p17

المطلب الثالث: التضخم في نظرية كمية النقود :

إن النظرية النقدية لكينز لم تسلم من النقد والمعارضة ذلك أن تحليله انصب جملة وتفصيلا على دراسة حالة الكساد ، في حين انه بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت أزمات جديدة لم يعرفها النظام الرأسمالي من قبل ، وتمثلت بالخصوص بالكساد التضخمي ، لذلك تعددت الدراسات لإعطاء تفسير مناسب لهذه الأزمة أو على الأقل التخفيف منها ، فظهرت إضافات وتجديدات على النظرية النقدية التقليدية و على النظرية الكينزية ، اشتهرت باسم "النظرية المعاصرة ل كمية النقود " أو ما يسمى "مدرسة شيكاغو" بزعامه "فريدمان" الذي استطاع وأتباعه النقديين من تأكيد أفكاره على الواقع الفعلي والترويج للأخذ بآراء هذا المذهب الجديد من قبل الدول الرأسمالية للتخفيف من حدة أزمة التضخم والركود الذي ساد هذه الدول.

الفرع الأول: المدرسة النقدية المعاصرة

إن إسهامات فريدمان في النظرية الكمية للنقود تأتي من منظور العوامل أو الأسباب التي تدفع بالأفراد إلى الطلب على النقود والإحتفاض بها والعناصر والأصول المكونة للثورة ببناء على دالة الطلب على النقود ، أين بدأ فريدمان تحليله على افتراض أن النقود مثلها مثل الأصول الأخرى تحقق عائدا أو تدفق للخدمة ، كما اعتبر فريدمان أن النقود هي مصدر للقدرة الشرائية يمكن الحصول عليه بسهولة ، وبعبارة أخرى يرى أنصار مدرسة شيكاغو أن النقود هي أصل من أصول المكونة للثروة تحقق عائدا معينا ، فبالنسبة للمؤسسات الإنتاجية فإن النقود هي عبارة عن رأس مال فهي تمثل عامل إنتاجي بالإضافة إلى عناصر الإنتاج الأخرى التي تدخل في عملية الإنتاج للمؤسسة ،ومن إسهامات مدرسة شيكاغو أيضا هو اعتبار سرعة دوران النقود غير ثابتة وإنما تمثل متغيرا مستقر ، وبالتالي فإن الطلب على النقود يتم دراسته في إطار تسيير الثروة ، وحسب هذه النظرية فإن الأصول التي تدخل في تكوين الثروة تتمثل في : الأسهم والسندات (الأصول المالية) ، السلع الاستهلاكية والإنتاجية (الأصول الحقيقية أو العينة) وهي تمثل الرأس المال المادي ، الرأس المال البشري بالإضافة إلى النقود فالأفراد أو الأعوان الإقتصاديين يحاولون الوصول إلى التركيبة المثلى لثروتهم المتمثلة في الأصول المذكورة سابقا وبمعنى آخر فإن فريدمان اعتبر أن الطلب على النقود جزء من نظرية الثروة أو نظرية ورأس المال ، مما يجعل من النظرية الكمية المعاصرة نظرية للطلب على النقود وليس نظرية للأسعار.

كما يرى فريدمان أن الأفراد يقومون بتوزيع دخولهم بين مختلف الأصول المكونة للثروة ليس فقط من اجل

العوائد التي تدرها وإنما يتعدى ذلك إلى اعتبارات أخرى متعلقة بالأذواق والتفضيلات.

ويكون الطلب على النقود عند فريدمان دالة للثروة الكلية والعوائد المتوقعة للأصول المكونة لها، أين تأخذ دالة الطلب الشكل

التالي¹:

$$M_d = F (r_b' \ r_e' \ \frac{1}{p} (\frac{dp}{dt}) , w, \frac{w}{p} , u , p) \dots (1)$$

¹ sylvie Diatkine, « théorie et politiques monétaires », Armand colin paris, 1995 , p 32

وبما أن فريدمان استعمل مؤشرا بديلا للثروة وهو الدخل الدائم فإن دالة الطلب على النقود على الأرصاد الحقيقية تأخذ الشكل التالي :

$$\frac{M_d}{p} = F (r b' r e' \frac{1}{p} (dp/dt) , w, y_p ,) \dots\dots\dots (2)$$

حيث أن :

rb : العائد المتوقع من السند ويمثل سعر الفائدة على السند .

re : العائد المتوقع من السند ويمثل سعر الأسهم في السوق :

$\frac{1}{p} (dp /dt)$: نسبة التغير في المستوى العام للأسعار عبر الزمن وتمثل عائد الأصول الحقيقية.

u : أذواق وتفضيلات الأعوان الإقتصاديين وهو معطى من خلال دالة المنفعة .

w : عائد رأس المال البشري ويمثل معدل نسبة الثروة البشرية إلى الثروة غير بشرية

فالمعادلة السابقة تمثل دالة الطلب على النقود عند فريدمان وهي دالة ثابتة ذات متغيرات أساسية مستقرة ، ويمكن تبسيطها

على الشكل التالي

$$\frac{M_d}{p} = F (y_p) \dots\dots\dots (3)$$

باعتبار أن الدخل الدائم لا يتعرض إلى تغيرات كبيرة ومستمرة وهو مستقر في المدى الطويل ، لذلك اعتبر فريدمان أن دالة الطلب على النقود هي دالة مستقرة في الدخل الدائم ، ويمكن توقع الطلب على النقود باستخدامها.

الفرع الثاني : تفسير التضخم عند فريدمان

من خلال دالة الطلب على النقود لفريدمان تبين أنها مستقرة في الدخل الدائم ، وبما أنه يمكن توقع الطلب على النقود باستخدام دالة الطلب يعني ذلك انه يمكن توقع سرعة دوران للنقود أيضا .

نعلم أن :

$$\frac{Md}{n} = F (r b' r e' \frac{1}{p} (dp/dt) , w, y_p,) \dots\dots\dots (1)$$

بقلب المعادلة نتحصل على :

$$\frac{p}{Md} = \left(\frac{1}{F(rb're'\frac{1}{p}(dp/dt),w,y_p,U)} \right) \dots\dots\dots (2)$$

وبضرب طرفي العلاقة بالدخل الحقيقي Y فإنها تأخذ الشكل التالي:

$$\frac{PY}{Md} = \frac{y}{F(rb' r e' \frac{1}{p} (dp/dt), W, Y, U)} \dots\dots\dots(03)$$

ومن ناحية

أخرى، نعلم أنه على المستوى المحاسبي سرعة دوران النقود تمثل قيمة الدخل الإسمي المتمثل في (PY) على الكتلة النقدية، وبالتالي فإنه يساوي الطرف.

حيث نلاحظ أن سرعة دوران النقود هي دالة للدخل الدائم الدخل الحقيقي بالإضافة إلى العوائد المتوقعة لمختلف مكونات الثروة، وبالتالي فإنه إسهامات مدرسة شيكاغو كانت أساسا فاعتبار أن سرعة دوران النقود هي غير ثابتة ولكنها تمثل متغيرا مستقرا.

الأسير للمعادلة (3) ويمكن ان نكتب على الشكل التالي:

$$V = \frac{y}{(rb' r e' \frac{1}{p} (dp/dt), W, Y, U)} \dots\dots\dots(4)$$

$$V = g(rb' r e' \frac{1}{p} (dp/dt), w, y_p, y) \dots\dots\dots (5)$$

ومن خلال التركيبة مابين المعادلتين (5) و(3) نتوصل في النهاية إلى العلاقة التالية :

$$M \cdot g \quad F (rb' r e' \frac{1}{p} (dp/dt) , w, y_p, u) = P \cdot Y \dots\dots\dots(6)$$

هذا يعني أن فريدمان توصل إلى صيغة جديدة للنظرية الكمية للنقود، وهي تختلف عن المعادلة التي أتى بها فيشر وكمبردج في نقطتين هامتين من جهة حتى إذا افترضنا أن المعادلة g التي تمثل سرعة دوران النقود هي ثابتة، فإن العلاقة (6) تثبت لنا ان زيادة في كمية النقود (M) تؤدي إلى الإرتفاع النسبي في الدخل والمستوى العام للأسعار معا، وليس فقط في المستوى العام للأسعار¹.

ومن جهة أخرى فإن الدالة g هي غير ثابتة شريطة أن يكون :

- العوائد المتوقعة من مختلف الأصول المكونة للثروة لا تتغير.
- الدخل الدائم والدخل الحقيقي يتم تقييمهما نسبيا .

فريدمان من خلا نظريته الكمية للنقود توصل إلى أن : "كل تغيير في كمية النقود يؤثر بشكل واضح على الدخل الحقيقي والمستوى العام للأسعار" فعلاقته ترى أن التضخم هو ظاهرة نقدية بحتة .

¹ 1. cherstain ottavj, « Monnaie etfnancement de l'économie » hachattesupérieur paris, 2014 5éme édition, p 22

خلاصة الفصل

يعتبر التضخم من الظواهر التي تحدث اختلالا كبيرا في أي اقتصاد ولقد اختلف في إعطائها تعريف موحد فمنهم من يعتبرها أنها ظاهرة نقدية ويتم تفسيره من خلال التوسع النقدي والزيادة النفقات، ومنه يعتبر ظاهرة سعرية ويفسره من خلال نتائج المثلثة في ارتفاع مستويات الأسعار.

يرجع التضخم في جوهره إلى اضطراب قوى الإنتاج وعدم كفايتها في الوفاء بحاجات الأفراد المتزايدة، وبعبارة أدق ينشأ التضخم نتيجة الإفراط في الطلب على السلع والخدمات، هذا ما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي وبالتالي حدوث حالة عجز في الموازنة العامة للدولة، نتيجة ضعف الإيرادات مقارنة بالإنفاق الحكومي، هذا ما يدفع الدولة لزيادة الكتلة النقدية بدون زيادة الإنتاج وهو ما يؤدي إلى التضخم.

كما يمكن أن يحدث التضخم نتيجة زيادة تكاليف الإنتاج (الأجور، المواد الأولية... الخ)، أو نتيجة استيراد السلع والخدمات من الخارج بأسعار مرتفعة.

ولقد عرفنا من خلال هذا الفصل الطرق المختلفة لكيفية حساب التضخم والفرق بينهما، فوجدنا أن الجزائر تستخدم مؤشر أسعار الاستهلاك في حساب التضخم، ولكن من خلال حسابنا للتضخم بطريقة المكش الضمني وجدنا ان معدل التضخم يختلف كثيرا عنه في الطريقة الأولى لذا نوصي باستخدام الطريقة الثانية لأنها تعتبر أوسع في تفسيرها للتضخم نتيجة إدراجها لجميع العوامل الاقتصادية.

الفصل الثالث: دراسة قياسية الأثر عرض النقود على معدلات التضخم

مقدمة الفصل

في عالم الاقتصاد، تعتبر معدلات التضخم وعرض النقود من القضايا الحيوية التي تؤثر في استقرار الاقتصادات الوطنية. يُعتبر التضخم تحديًا رئيسيًا يواجهه العديد من البلدان، حيث يؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية للمستهلكين وتعقيد السياسات النقدية والاقتصادية. وفي هذا السياق، ينشأ التساؤل الهام: ما هو الأثر الذي يمكن أن يحدثه عرض النقود على معدلات التضخم؟

عرض النقود يعتبر أحد عوامل الطلب النقدي في الاقتصاد، ويتأثر بمجموعة متنوعة من العوامل الاقتصادية والنقدية. يُفترض أن زيادة عرض النقود قد تؤدي إلى زيادة في الإنفاق والنشاط الاقتصادي، مما يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة في معدلات التضخم. ومع ذلك، قد يكون للعلاقة بين عرض النقود والتضخم تأثيرات معقدة وغير خطية، حيث يعتمد ذلك على عدة عوامل وظروف.

من أجل فهم هذه العلاقة وتحليل تأثير عرض النقود على معدلات التضخم، تستخدم الدراسات المعيارية أدوات قياسية ونماذج تحليلية لتحليل البيانات الاقتصادية. هذه الأدوات والنماذج تتيح للباحثين فهم العلاقة السببية بين عرض النقود والتضخم، وتحديد تأثيرها المباشر وغير المباشر على استقرار الأسعار.

سيهدف هذا الفصل إلى استخدام إطار مفاهيمي قياسي وأدوات تحليلية لدراسة تأثير عرض النقود على معدلات التضخم في سياق الاقتصاد الجزائري. سنقوم بتحليل تطور عرض النقود ومعدلات التضخم في الفترة الزمنية من عام 1990 إلى عام 2022، وسنقدم تحليلاً دقيقاً للعلاقة بينهما. سنستخدم نماذج قياسية ومنهجيات تحليلية حديثة لتحليل البيانات وتوصيف الأنماط والتغيرات الملحوظة.

من خلال هذا الفصل، نأمل أن نساهم في الفهم العميق لتأثير عرض النقود على معدلات التضخم، وأن نقدم توصيات وافتراسات تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي. يمكن لنتائج هذا الفصل أن تكون ذات أهمية كبيرة للمؤسسات المالية والسياسات النقدية في الجزائر وفي بلدان أخرى تواجه تحديات مشابهة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي القياسي

يعتبر الإطار المفاهيمي القياسي أداة أساسية في دراسة قياسية الأثر عرض النقود على معدلات التضخم. يهدف هذا الإطار إلى توفير أسس نظرية قوية ومنهجية قياسية لفهم وتحليل العلاقة بين عرض النقود ومعدلات التضخم.

في هذا الإطار المفاهيمي، يتم استخدام نماذج وأدوات قياسية مثل نموذج ARDL (النموذج الخاص بالفجوات الزمنية الموزعة) ومفهوم التكامل المشترك. يساعد نموذج ARDL في تحليل العلاقة السببية بين عرض النقود ومعدلات التضخم، بينما يستخدم التكامل المشترك لفحص التوازن الطويل الأجل بين المتغيرين.

يتضمن الإطار المفاهيمي القياسي أيضاً تحديد خصائص الاقتصاد القياسي، مثل تحديد العلاقة بين عرض النقود والتضخم وتحديد العوامل المؤثرة على هذه العلاقة. يهدف الإطار إلى إنشاء نموذج قياسي يمكن استخدامه في دراسة الأثر الكمي لعرض النقود على معدلات التضخم وتحليل النتائج بطريقة علمية ودقيقة.

باستخدام هذا الإطار المفاهيمي القياسي، يمكن للباحثين والاقتصاديين فهم العلاقة بين عرض النقود ومعدلات التضخم بشكل أفضل وتوفير توصيات وافتراضات تساهم في إدارة السياسات النقدية والمالية بفعالية.

المطلب الأول: ماهية الاقتصاد القياسي

الاقتصاد القياسي هو فرع من الاقتصاد يهتم بتحليل البيانات الاقتصادية وتطبيق أدوات الإحصاء والتحليل الكمي لفهم العلاقات والأنماط الاقتصادية بشكل دقيق وعلمي. يهدف الاقتصاد القياسي إلى استخدام الأساليب الرياضية والإحصائية والنماذج الاقتصادية القياسية لتحليل وتفسير البيانات الاقتصادية واتخاذ القرارات الاقتصادية المستندة إلى أدلة قوية.

يعتمد الاقتصاد القياسي على توفر مجموعة متنوعة من المفاهيم والأدوات القياسية، مثل النماذج الاقتصادية الرياضية، وتحليل الانحدار، واختبارات الفرضيات، والتحليل العرضي واللامعري. يتم استخدام هذه الأدوات لتحليل العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة، مثل العرض والطلب والاستهلاك، والاستثمار، والتضخم، والبطالة.

يساهم الاقتصاد القياسي في فهم الظواهر الاقتصادية وتوقع تأثير التغيرات الاقتصادية على الأسواق والمؤسسات والأفراد. يعمل الاقتصاديون القياسيون على تحليل البيانات الاقتصادية الكمية وتوصيف الأنماط والاتجاهات وتحديد العوامل المؤثرة في الأداء الاقتصادي.

تعريف الاقتصاد القياسي

الاقتصاد القياسي هو تطبيق الطرق الإحصائية في التقييم العملي للعلاقات الاقتصادية. يستخدم تحليل الاقتصاد القياسي على نطاق واسع في الاقتصاد الدولي لتقدير أسباب وآثار التجارة الدولية وأسعار الصرف وحركات رأس المال الدولية. هو أحد فروع علم الاقتصاد التي تُعنى بقياس الظواهر الاقتصادية وتحليلها بهدف إبراز العوامل المسببة لها وطبيعة الارتباط والعلاقة بين المتغيرات

الاقتصادية؛ مثل التكاليف والأسعار وتأثيرها في بعضها البعض، ما يساعد في التنبؤ بالمستقبل والتخطيط للمدى الطويل، ورسم السياسات الاقتصادية واتخاذ قرارات أفضل.

المطلب الثاني: خصائصه

الاقتصاد القياسي لديه عدة خصائص تميزه عن الأساليب الأخرى في دراسة الظواهر الاقتصادية. بعض الخصائص الرئيسية للإطار القياسي في الاقتصاد:

1. **الاستخدام المكثف للبيانات الكمية:** يعتمد الاقتصاد القياسي على جمع البيانات الكمية والمعلومات الاقتصادية المحكمة من مصادر موثوقة. يتم استخدام هذه البيانات لإجراء التحليلات الكمية والإحصائية لفهم العلاقات الاقتصادية وتقدير النماذج الاقتصادية.
2. **النمذجة الرياضية:** يعتمد الاقتصاد القياسي على استخدام النماذج الرياضية لتمثيل العلاقات الاقتصادية والتنبؤ بالتغيرات. تساعد هذه النماذج في فهم السلوك الاقتصادي وتحليل تأثير السياسات والتغيرات الاقتصادية المختلفة.
3. **الإحصاء الاقتصادي:** يستخدم الاقتصاد القياسي تقنيات الإحصاء لتحليل البيانات الاقتصادية وتوصيف الأنماط والتغيرات الملحوظة. يشمل ذلك استخدام الانحدار الخطي والتحليل المتعدد المتغيرات واختبارات الفرضيات الاقتصادية.
4. **الاعتماد على العلم والدقة:** يهدف الاقتصاد القياسي إلى إنتاج تحليلات دقيقة وعلمية للبيانات الاقتصادية. يتطلب ذلك الالتزام بالمنهج والأدوات القياسية واستخدام تقنيات التحليل الصحيحة للوصول إلى نتائج موثوقة ودقيقة.
5. **التطبيق الواسع:** يمكن تطبيق الاقتصاد القياسي في مجموعة متنوعة من المجالات الاقتصادية، مثل النمو الاقتصادي، والتضخم، والبطالة، والاستثمار، والتجارة الدولية، وغيرها. يمكن استخدام الأدوات والتقنيات القياسية في تحليل هذه المجالات واتخاذ القرارات الاقتصادية المستندة إلى الأدلة.

نموذج الفجوات الزمنية الموزعة ARDL المطلب الثالث: تعريف التكامل المشترك ومنهجية نموذج

التكامل المشترك ونموذج ARDL (Autoregressive Distributed Lag) هما أدوات قياسية تستخدم في دراسة العلاقة بين متغيرين في الاقتصاد.

تعريف التكامل المشترك: التكامل المشترك هو مفهوم يستخدم في تحليل السلاسل الزمنية ويعبر عن درجة التلاحم الطويل الأجل بين متغيرين. يشير التكامل المشترك إلى وجود توازن طويل الأمد بين المتغيرين واستجابتهما المشتركة للتغيرات في المدى الطويل. يُعتبر التكامل المشترك أحد المفاهيم الأساسية في نماذج تحليل السلاسل الزمنية.

تعريف النموذج ARDL: أما بالنسبة لنموذج (Autoregressive Distributed Lag) ARDL، فهو نموذج يستخدم لتحليل العلاقة السببية بين المتغيرات في الاقتصاد على المدى القصير والطويل. يستخدم هذا النموذج تقنية الفجوات الزمنية الموزعة (Distributed Lag) التي تسمح بتقدير تأثير المتغيرات على بعضها البعض عبر فترة زمنية محددة.

يتم تطبيق نموذج ARDL عن طريق تضمين متغير معلق في المعادلة وتحديد عدد من الفجوات الزمنية الموزعة. يتيح هذا النموذج تقدير قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات وتحديد مدى التأثير في المدى القصير والطويل.

يعد نموذج ARDL منهجية قياسية شائعة في دراسة العلاقات السببية في الاقتصاد، حيث يتيح تحليلات دقيقة للتأثيرات المتبادلة والتغيرات على المدى الزمني. يعتبر هذا النموذج قويًا في تحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية وتقدير النتائج بطريقة دقيقة وعلمية.

بالإضافة إلى التعريفات المذكورة سابقًا، بعض المعلومات الإضافية توضح بعض النقاط الهامة حول التكامل المشترك ونموذج ARDL ونموذج الفجوات الزمنية الموزعة، وتبرز الفوائد والتقنيات المستخدمة في كل منها:

1. التكامل المشترك:

- يمكن استخدام اختبارات الوحدة (Unit Root tests) مثل اختبارات ADF و PP لتحديد ما إذا كانت السلاسل الزمنية تعاني من التكامل أو لا.
- يتم استخدام نموذج التكامل المشترك في تحليل العلاقات السببية الطويلة الأجل بين المتغيرات، مما يتيح فهم التوازنات الطويلة الأمد في النظام الاقتصادي.

2. نموذج ARDL:

- يُعد نموذج ARDL من النماذج المرنة التي تمكن من تحليل العلاقات السببية في الفترة القصيرة والطويلة معًا.
- يستخدم النموذج تقنية الفجوات الزمنية الموزعة لتحديد التأخير الزمني الذي يحدث فيه التأثير بين المتغيرات.
- يتيح النموذج قدرة على تحليل تأثير المتغيرات المستقلة المؤقتة وغير المستقلة المؤقتة على المتغير المعتمد في المدى القصير والطويل.
- يتم تقدير معاملات النموذج باستخدام تقنيات الانحدار، مثل الانحدار الخطي، ويمكن استخدام الاختبارات الإحصائية لتقييم قوة العلاقة السببية.

3. نموذج الفجوات الزمنية الموزعة:

- يعتبر نموذج الفجوات الزمنية الموزعة تطويرًا لنموذج ARDL، حيث يتم تحديد الفجوات الزمنية بشكل منفصل وتوزيع التأخيرات عبر الفترة الزمنية.

- يعزز هذا النموذج القدرة على تحليل تأثير المتغيرات المستقلة والتغيرات في المتغير المعتمد على مدى زمني محدد، مما يسمح بتحديد العلاقات السببية بشكل أكثر دقة.
- يتم تطبيق نموذج الفجوات الزمنية الموزعة بواسطة تضمين متغيرات التغير في المعادلة واستخدام تقنيات الانحدار لتقدير المعاملات.

المبحث الثاني: تحليل تطور التضخم وعرض النقود خلال 1990-2022 في الجزائر

خلال الفترة من 1990 إلى 2022، شهدت الجزائر تطورًا هامًا في معدلات التضخم وعرض النقود. تحليل تلك التغيرات يكشف عن أوجه القوة والضعف في الاقتصاد الجزائري ويسلط الضوء على التحديات التي واجهته.

فيما يتعلق بتطور معدل التضخم في الجزائر، كانت الفترة بين 1990 و2022 تشهد تقلبات كبيرة في معدلات التضخم. بداية الفترة شهدت تضخمًا مرتفعًا نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية التي تعرضت لها البلاد في ذلك الوقت. ومع مرور الوقت، بدأت الحكومة الجزائرية في اتخاذ إجراءات لمكافحة التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. تضمنت هذه الإجراءات سياسات مالية ونقدية محكمة، وتحفيز الاستثمارات، وتطوير قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات.

علاوة على ذلك، تحليل تطور عرض النقود في الجزائر خلال نفس الفترة يكشف عن تغيرات هامة في سياسة النقد والبنوك المركزية. تم تعزيز الجهود لتطوير نظام النقد وتعزيز الاستقرار المالي، بما في ذلك تعزيز النشاط المصرفي وتحسين البنية التحتية المالية. تم اتخاذ إجراءات لتحسين آليات الدفع وتعزيز الثقة في النظام المصرفي، مما ساهم في تعزيز الاستقرار النقدي ودعم النمو الاقتصادي.

تحليل تطور التضخم وعرض النقود في الجزائر خلال الفترة المذكورة يعكس التحولات الاقتصادية والسياسية التي مرت بها البلاد. يعكس أيضًا التحديات والفرص التي واجهتها الحكومة الجزائرية في جهودها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام.

من الواضح أن دراسة تفصيلية لتلك الفترة ستكشف عن تفاصيل أكثر حول أسباب التغيرات في معدلات التضخم وعرض النقود، بالإضافة إلى تقييم فعالية الإجراءات التي اتخذتها الحكومة. هذا التحليل يساهم في فهم أعمق للاقتصاد الجزائري ويوفر رؤية مستقبلية لتحسين الأداء الاقتصادي وتحقيق الاستقرار النقدي.

المطلب الأول: تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر 1990-2022

أولاً: تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر من 1990-2022

الجدول رقم 3 - 1 : تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر من 1990-2022

ANNEE	INF
1,990	17.80
1,991	25.90
1,992	31.70
1,993	20.50
1,994	29.00
1,995	29.80
1,996	18.67
1,997	5.73
1,998	4.95
1,999	2.64
2,000	0.33
2,001	4.22

2,002	1.41
2,003	2.60
2,004	3.56
2,005	1.64
2,006	2.50
2,007	3.90
2,008	4.40
2,009	5.70
2,010	4.10
2,011	4.52
2,012	8.89
2,013	3.25
2,014	2.92
2,015	4.78
2,016	6.40
2,017	6.00
2,018	4.50
2,019	5.50
2,020	6.02
2,021	7.20
2,022	9.20

يمكننا ملاحظة بعض النقاط الرئيسية من هذه البيانات المقدمة في الجدول أعلاه:

1. بدأ معدل التضخم في الجزائر بمعدل مرتفع في أوائل التسعينات ووصل إلى أعلى مستوى له في عام 1992 بنسبة 31.70%.
2. ثم انخفض معدل التضخم تدريجياً في الأعوام التالية، ولكن لا يزال مرتفعاً نسبياً.
3. في عام 2000، واجهت الجزائر معدل تضخم منخفض جداً بنسبة 0.33%.
4. بعد ذلك، بدأ معدل التضخم في الجزائر في الارتفاع مرة أخرى بشكل ملحوظ خلال الأعوام اللاحقة، وخاصة في عام 2012 حيث وصل إلى 8.89%.
5. في الأعوام الأخيرة، ظل معدل التضخم في الجزائر مرتفعاً وتراوح بين 4% و7% تقريباً.

ومن خلال هذه البيانات يمكن تفسير أسباب كل مرحلة بما يلي:

1. بداية التسعينات (1990-1992):

في هذه المرحلة، كانت الجزائر تواجه تحديات اقتصادية وسياسية كبيرة. حيث أسباب التضخم تشمل ارتفاع تكاليف الإنتاج، ونقص المعروض، وتدهور القطاع الصناعي، وتراكم الديون الخارجية، وتأثير الحروب والصراعات الإقليمية في المنطقة.

2. منتصف التسعينات (1993-1999):

في هذه الفترة، تأثرت الجزائر بأزمة اقتصادية وسياسية بعد إلغاء الانتخابات البرلمانية وتصاعد الصراعات الداخلية. أسباب التضخم تشمل زيادة الإنفاق الحكومي، وتدهور قيمة العملة، وتضخم الديون العامة، وتراجع الإنتاج الزراعي والصناعي.

3. الفترة المتأخرة من التسعينات وبداية الألفية (2000-2002):

خلال هذه الفترة، شهدت الجزائر انخفاضاً حاداً في معدل التضخم، وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط، الذي يعتبر مصدراً رئيسياً للإيرادات في الجزائر. كما أن تحقيق الاستقرار النقدي وتحسين السياسات الاقتصادية والمالية دوراً في تحقيق انخفاض التضخم.

4. الفترة من 2003 إلى 2010:

خلال هذه الفترة، كانت الجزائر تشهد استقراراً نسبياً في معدل التضخم. الأسباب تشمل تحسين إدارة السياسات النقدية والمالية، وتحقيق الاستقرار السياسي، وتعزيز الإنتاج الزراعي والصناعي، وتحسين الظروف الاقتصادية العامة.

5. الفترة من 2011 إلى 2022:

في هذه الفترة، شهدت الجزائر ارتفاعاً ملحوظاً في معدل التضخم. الأسباب تشمل زيادة الإنفاق الحكومي والاعتماد على التمويل النقدي لتمويل العجز المالي، وتراجع إنتاج النفط وتأثيره على الإيرادات، وتحديات الاقتصاد العالمي وتذبذب أسعار السلع الأساسية.

ثانياً: الإجراءات المتخذة لمحاربة التضخم في الجزائر

لمحاربة التضخم في الجزائر، تتخذ الحكومة عدة إجراءات وسياسات اقتصادية. هنا بعض الإجراءات المشتركة التي يمكن أن تتبعها الدولة لمكافحة التضخم:

1. سياسة النقد والسياسة النقدية: تتضمن زيادة أو تخفيض أسعار الفائدة على القروض المصرفية وضبط معدل السيولة المالية في الاقتصاد.
2. سياسة المالية: تشمل زيادة الضرائب أو تخفيض الإنفاق العام لتقليل الطلب على الموارد وتقليل الضغط على الأسعار.
3. ضبط العرض والطلب: تتضمن تنظيم العرض والطلب على المنتجات الأساسية والمهمة من خلال سياسات الاحتكار والاستيراد والتصدير وتنظيم الأسعار.
4. تعزيز الإنتاجية: تشمل دعم وتعزيز قطاعات الإنتاج المحلية لزيادة العرض من المنتجات والخدمات وتقليل الاعتماد على الواردات.
5. مراقبة ومكافحة الغش التجاري: تعزيز تفتيش السوق ومكافحة الأنشطة التجارية غير المشروعة والغش والاحتكار.
6. تعزيز الشفافية والمعلوماتية: توفير المعلومات الاقتصادية والمالية بشكل شفاف ودقيق للجمهور والمستثمرين والمتعاملين لتعزيز الثقة والاستقرار في الاقتصاد.

المطلب الثاني: تحليل تطور عرض النقود في الجزائر خلال 1990-2022

إن فهم تطور عرض النقود في أي اقتصاد يعد أمرًا بالغ الأهمية لفهم السياسات المالية والنقدية وتأثيرها على الاقتصاد بشكل عام. تعتبر الجزائر، كدولة تمتلك اقتصادًا ناميًا وديناميًا، دراسة مستفيضة لتطور عرض النقود فيها خلال الفترة من 1990 إلى 2021 ضرورة لفهم تحولاتها المالية والاقتصادية خلال هذه الفترة الحاسمة.

تتجلى أهمية دراسة تطور عرض النقود في الجزائر في فهم آليات تأثير السياسات المالية والنقدية على التضخم والنمو الاقتصادي واستقرار الأسعار. فالتغيرات في عرض النقود يمكن أن تؤثر بشكل كبير على سياق الأعمال والاستثمار والحوكمة المالية وقرارات السياسة النقدية.

يهدف هذا المطلب إلى تحليل تطور عرض النقود في الجزائر على مدار 32 عامًا، بدءًا من عام 1990 وحتى عام 2022. سيتم تقديم نظرة شاملة ومفصلة للتغيرات المالية والنقدية التي شهدتها البلاد خلال هذه الفترة، مع التركيز على العوامل التي تسهم في تحولات عرض النقود وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري.

سيتم تحليل البيانات المالية والنقدية المتاحة، بما في ذلك حجم العرض النقدي والمعرض النقدي ونسب التغير فيها على مدار الفترة المذكورة. سيتم أيضًا دراسة العوامل الاقتصادية والسياسية المحتملة التي تؤثر على تطور عرض النقود، مثل التضخم، والنمو الاقتصادي، والسياسات النقدية، وأحوال السوق المالية.

من المتوقع أن يساهم هذا المطلب في إثراء المعرفة الاقتصادية والمالية حول الجزائر، وتقديم نظرة عميقة لتطور عرض النقود وتحولاته خلال الفترة المحددة. ستعزز النتائج المستنتجة فهمنًا للتحديات والفرص التي تواجه الاقتصاد الجزائري وتسهم في توجيه السياسات المالية والنقدية لتحقيق استقرار مستدام ونمو اقتصادي قوي.

أولاً: تحليل تطور عرض النقود في الجزائر خلال 1990-2022

يعتبر عرض النقود عنصرًا حيويًا في أي اقتصاد، حيث يؤثر في السيولة المالية والتضخم وتوزيع الثروة واستقرار الأسعار. ومن المثير للاهتمام أن الجزائر شهدت تغيرات متنوعة في العرض النقدي خلال الفترة المذكورة، وهو ما يتطلب تحليلًا دقيقًا لفهم الأسباب والتداعيات المرتبطة بهذا التطور.

ولذلك سنقوم بتحليل تطور عرض النقود في الجزائر خلال فترة 1990-2022 من منظور علمي وشامل. سنستند إلى البيانات المتاحة والتقارير الرسمية والمصادر الاقتصادية لتحليل الأرقام والتغيرات الحاصلة في عرض النقود. سنستكشف العوامل الاقتصادية والنقدية التي أثرت في تلك التغيرات، بما في ذلك النمو الاقتصادي، ومعدل التضخم، والتحويلات المالية، والتغيرات السياسية.

1. عرض النقود والمعروض النقدي:

خلال فترة 1990-2022، تشير البيانات إلى زيادة تدريجية في عرض النقود في الجزائر. تتأثر حجم العرض النقدي بعوامل متعددة، بما في ذلك نمو الاقتصاد وسياسات البنك المركزي والتحويلات الحكومية.

2. التضخم وتأثيره على عرض النقود:

تعتبر معدلات التضخم واحدة من العوامل المؤثرة على تطور عرض النقود. إذا زادت معدلات التضخم، فقد يكون هناك زيادة في الطلب على نقود أكثر لتلبية احتياجات السلع والخدمات المرتفعة في الأسعار. وبالمقابل، إذا كان التضخم مستقرًا أو منخفضًا، قد يكون هناك ضغط أقل على زيادة عرض النقود.

3. سياسات البنك المركزي والتحكم في عرض النقود:

تلعب سياسات البنك المركزي دورًا حاسمًا في التحكم في عرض النقود. يستخدم البنك المركزي أدوات السياسة النقدية، مثل تغيير أسعار الفائدة وسياسات السيولة المالية، للتأثير على عرض النقود والتحكم في التضخم. تعتمد هذه السياسات على الظروف الاقتصادية العامة وأهداف السياسة النقدية المحددة.

4. التحولات الاقتصادية والتطورات السياسية:

التحولات الاقتصادية والتطورات السياسية في الجزائر قد تؤثر أيضًا على عرض النقود. تغيرات في هيكل الاقتصاد والقطاعات الاقتصادية، وتحركات الاستثمار، والتغيرات السياسية يمكن أن تؤثر على الطلب على النقود وبالتالي تطور عرضها.

5. التكنولوجيا والتطورات المالية:

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتطورات المالية تلعب دورًا في تطور عرض النقود. تزايد استخدام وسائل الدفع الإلكترونية والتحويلات نحو النقود الرقمية يمكن أن يؤثر على حجم العرض النقدي المطبوع.

ثانياً: السياسة النقدية المتخذة في الجزائر

تعد السياسة النقدية أحد الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الحكومات والبنوك المركزية لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي في البلدان. ومن بين الدول التي تولي اهتمامًا كبيرًا للسياسة النقدية هي الجزائر، حيث تلعب دورًا حاسمًا في تنظيم السيولة المالية وضبط التضخم والحفاظ على قوة العملة الوطنية.

تعتمد الجزائر على بنكها المركزي، المعروف أيضًا باسم بنك الجزائر، لتنفيذ السياسة النقدية وإدارة العرض النقدي في البلاد. يتبنى البنك المركزي استراتيجيات متنوعة لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي، بما في ذلك تنظيم سعر الفائدة وإدارة السيولة المالية ورقابة القطاع المصرفي.

لتحقيق أهدافها، تعتمد السياسة النقدية في الجزائر على مجموعة من الأدوات والإجراءات المختلفة، بما في ذلك:

1. سعر الفائدة:

يتم تعيين سعر الفائدة الرئيسي من قبل البنك المركزي الجزائري. يعتبر سعر الفائدة أداة رئيسية للتحكم في التوازن بين العرض والطلب على النقود، ويؤثر على قروض البنوك ومعدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي.

2. سياسات السيولة المالية:

تشمل سياسات السيولة المالية إدارة السيولة المتاحة في النظام المصرفي والتأثير على حجم وتدفق النقود في الاقتصاد. يتم تنظيمها عن طريق تحديد مستويات الاحتياطات المطلوبة للبنوك وتوفير التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

3. سياسات الصرف والتحويلات:

تؤثر سياسات الصرف والتحويلات على تدفق النقود وعرض العملات الأجنبية في الاقتصاد. يتم تنظيم هذه السياسات من خلال تحديد أسعار صرف العملات وتنظيم السيولة النقدية الأجنبية.

4. التنظيم المصرفي والرقابة:

يتم فرض قواعد ولوائح تنظم النشاط المصرفي وتحكم في سلامة النظام المالي. يهدف ذلك إلى ضمان الشفافية والاستقرار المالي وحماية حقوق المستهلكين.

تجدر الإشارة إلى أن السياسة النقدية في الجزائر قد تتأثر بتحويلات الاقتصاد المحلي والعوامل العالمية والتطورات الاقتصادية والمالية. تتخذ الحكومة والبنك المركزي قراراتها استنادًا إلى التحليل الاقتصادي والتوقعات المستقبلية لتحقيق الاستقرار المالي وتعزيز النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث : : بناء نموذج قياسي اثر الكتلة النقدية على معدل التضخم في الجزائر في خلال الفترة

2022-1990

أولاً : تحديد المتغيرات المفسرة للنموذج

إن عملية اختيار متغير او مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في أي ظاهرة اقتصادية تعتمد على النظريات الاقتصادية بالدرجة الأولى وعلى الدراسات السابقة بالدرجة الثانية، بالإضافة إلى النظر في خصوصيات اقتصاد البلد وواقع تلك الظاهرة فيه، من خلال دراستنا لآثر الكتلة النقدية ومعدل التضخم في الجزائر للفترة الممتدة من 1990-2022 ، و المتمثلة في الأتي :

المتغير التابع : و يتمثل المتغير التابع الكتلة النقدية ونرمز له بـ: $M2$.

المتغير المفسر: ويتمثل في معدل التضخم و نرمز له بـ: INF .

بعد التعرف على المتغيرات التي يحتويها النموذج القياسي، وبعد تجميع البيانات الخاصة بكل المتغيرات، يتم تحديد الشكل

الرياضي للنموذج، إذ يعد من أولى وأهم مراحل بناء النموذج القياسي و يكون شكل الدالة كما يلي:

$$INF_t = f(M2_t)$$

سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في تقدير النموذج القياسي الخاص لاثر الطتلة النقدية على معدل التضخم في الجزائر ولمعرفة الصيغة الرياضية المناسبة لتقديره والصيغ الرياضية لنموذج الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

$$INF_{it}=b_0+b_1M2t + u_i.$$

يلاحظ أن النموذج القياسي هو ذا طابع احتمالي لهذا تم إدراج حد الخطأ u_i الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي تؤثر في التضخم ولم يتم إدراجها في النموذج.

حيث أن :

b_0 : الثابت

b_1 ، هي معاملات النموذج وتمثل ميل الدالة أو تغير في معدل التضخم في الجزائر نتيجة تغير المتغير المستقل الكتلة النقدية بوحدة واحدة، حيث يتم تقدير معاملات النماذج المقترحة بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية باعتبارها أفضل طريقة للتقدير لأنها تعتمد على مبدأ تصغير مجموع مربعات الأخطاء إلى أدنى حد.

ثانيا : تقدير معلمة نموذج اثر الكتلة النقدية على معدل التضخم في الجزائر

بالاعتماد على بيانات المتغيرات باستخدام برنامج (E-views-10) نقوم بتقدير نموذج اثر الكتلة النقدية على معدل التضخم ثم نقوم اختباره من الناحية الاقتصادية والإحصائية والقياسية .

1. تقدير النموذج لأثر الكتلة النقدية على معدل التضخم في الجزائر للفترة 1990-2022:

نقوم بإدخال جميع بيانات المتغيرات المستخدمة في تقدير النموذج في البرنامج (E-views-10) فأعطى النتائج التالية:

الجدول رقم 3 - 2 : نتائج التقدير النموذج

Dependent Variable: INF				
Method: Least Squares				
Date: 05/31/23 Time: 21:49				
Sample: 1990 2022				
Included observations: 33				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	5.789669	2.200312	12.73908	C
0.0229	-2.393109	0.000231	0.005554	M2
8.795125	Mean dependent var		0.155934	R-squared
8.971939	S.D. dependent var		0.128706	Adjusted R-squared
7.146997	Akaike info criterion		8.374690	S.E. of regression
7.237694	Schwarz criterion		2174.199	Sum squared resid
7.177514	Hannan-Quinn criter.		-115.9255	Log likelihood
1.9320646	Durbin-Watson stat		55.72969	F-statistic
			0.022949	Prob(F-statistic)

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (E-views-10) .

نلاحظ من خلال الجدول أن النموذج المقدر مقبول من الناحية الاقتصادية، وهذا لتوافق إشارة المتغير مع ما تقره النظرية الاقتصادية، حيث ترتبط الكتلة النقدية بعلاقة طردية مع معدل التضخم في الجزائر، وعليه يكون النموذج المقدر كما يلي:

$$\begin{aligned} \text{GDP} &= 12.73 + 0.005M2 + U_i \\ & \quad (5.7899) \quad (-2.934)^* \\ R^2 &= 0.1559 \quad F=55.72 \quad n=32 \end{aligned}$$

حيث أن:

*: هي عبارة عن قيم إحصائية لـ T.

R²: معامل التحديد.

n: عدد المشاهدات.

F: إحصائية فيشر.

ثالثا. دراسة صلاحية النموذج.

1. دراسة صلاحية النموذج من الناحية الاقتصادية: بالنسبة لمعلمة الكتلة النقدية فان الإشارة موجبة فإن العلاقة الطردية يعني

أن ارتفاع الكتلة النقدية تؤدي الى زيادة معدل التضخم، حيث كلما ارتفعت الكتلة النقدية بوحدة واحدة فان ذلك يؤدي الى ارتفاع معدل التضخم بـ 0.005 بالمائة، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

2. دراسة صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية:

1.2. دراسة مدى معنوية المعلمة: حيث نستخدم t ستيودنت والذي يقوم على فرضيتين، فرضية العدم H₀ والتي تدل على عدم معنوية المعلمة، وفرضية البديل H₁ والتي تدل على معنوية المعلمة، حيث من خلال الجدول يلاحظ أن معلمة المتغير الكتلة النقدية والتي تساوي +0.005 لها معنوية إحصائية، لان t المحسوبة والتي تساوي -2.934 اكبر من t الجدولية والتي تساوي 1.697، ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة ومنه ان معلمة الكتلة النقدية لها معنوية احصائية عند مستوى معنوية 5%. بحيث:

$$=T^{0.05}_{(32-1)} = T^{0.05}_{31} = 1.697 \quad T_{tab} = T^a_{n-k}$$

2.2. دراسة مدى معنوية النموذج: حيث نستخدم اختبار فيشر والذي يقوم على فرضيتين، فرضية العدم H₀ والتي تدل على عدم معنوية النموذج ككل، وفرضية البديل H₁ والتي تدل على معنوية النموذج، حيث من خلال الجدول. نلاحظ من إحصائية فيشر أن القيمة المحسوبة F_{cal} و التي تساوي F_{cal} = 18.43 اكبر من القيمة الجدولية F_{tab} التي تساوي F_{tab} = 4.17 وعليه سنرفض فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة مما يدل على معنوية النموذج ككل.

3.2. معامل التحديد R²: ان القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد R² تقدر بـ: 0.1559، اي 15.59% من التغيرات التي

تحدث في معدل التضخم في الجزائر سبها هو الكتلة النقدية، و 75% تتمثل في المتغير العشوائي وهو عبارة المتغير الاخرى لم يتم ادراجها في النموذج.

3. دراسة صلاحية النموذج من الناحية القياسية: بعد التأكد من صلاحية النموذج من الناحية الاقتصادية الإحصائية نقوم باختبار

النموذج من الناحية القياسية من خلال اختبار عدم تجانس التباين واختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر .

1.3. اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

الجدول رقم 3 - 3 نتائج تقدير اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء باستعمال (LM Test).

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	0.664038	Prob. F(2,27)	0.5230	
Obs*R-squared	1.500223	Prob. Chi-Square(2)	0.4723	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: ARDL				
Date: 05/31/23 Time: 21:37				
Sample: 1991 2022				
Included observations: 32				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	0.073939	0.147027	0.502896	0.6191
M2	3.74E-05	0.000159	0.236077	0.8152
C	-0.948890	2.324645	-0.408187	0.6864
RESID(-1)	-0.027117	0.234862	-0.115461	0.9089
RESID(-2)	-0.253253	0.224402	-1.128567	0.2690
R-squared	0.046882	Mean dependent var	-1.03E-15	
Adjusted R-squared	-0.094321	S.D. dependent var	4.546669	
S.E. of regression	4.756261	Akaike info criterion	6.099402	
Sum squared resid	610.7944	Schwarz criterion	6.328423	
Log likelihood	-92.59043	Hannan-Quinn criter.	6.175316	
F-statistic	0.332019	Durbin-Watson stat	1.731968	
Prob(F-statistic)	0.853968			

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (E-views-10).

أن $Prob.F(2,27)=0.52$ وهي قيمة عالية وأكبر من 5% فإننا نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل أي عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي بين الأخطاء، فالأخطاء مستقلة فيما بينها.

2.4. اختبار عدم تجانس تباينات الأخطاء **Breusch-Pagan-Godfrey Test**: من بين افتراضات نموذج الانحدار الخطي هو ثبات حد الخطأ، و يترتب على إسقاط هذا الافتراض، حدوث مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ أي أن حدود الأخطاء ليس لها نفس التباين، سيتم اعتماد اختبار "وايت" **white** للكشف ما إذا كان هناك عدم التجانس بين الخطأ أم لا، وللقيام باختبار **white** نقوم بما يلي:

✓ تقدير $(obs * R^2)$: حيث أن obs تمثل حجم العينة و R^2 يمثل معامل التحديد.

✓ نقوم باختبار فرض العدم. $H_0 : b_1=b_2=b_3=.....=0$.

و ذلك بمقارنة قيمة $(obs * R^2)$ مع x^2 (كاي مربع) عند مستوى معنوية 5% و درجة حرية = عدد المعلمات الانحدارية .

فإذا كانت $(obs * R^2)$ أكبر من x^2 فإننا نرفض فرضية العدم أي انه توجد مشكلة عدم تجانس التباين و إذا كان العكس فنقبل H_1 أي لا توجد مشكلة تجانس التباين. وفقاً لهذا الاختبار و باستعمال البرنامج الإحصائي (E-views-5) نتحصل على نتائج كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم 3 - 4 : نتائج تقدير اختبار عدم تجانس تباينات الأخطاء

EViews - [Equation: UNTITLED Workfile: GDBTCH::Gdbtch\]				
File Edit Object View Proc Quick Options Add-ins Window Help				
View Proc Object Print Name Freeze Estimate Forecast Stats Resids				
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
F-statistic	18.90040	Prob. F(2,29)	0.0000	
Obs*R-squared	18.10795	Prob. Chi-Square(2)	0.0001	
Scaled explained SS	22.09470	Prob. Chi-Square(2)	0.0000	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 05/31/23 Time: 21:41				
Sample: 1991 2022				
Included observations: 32				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.767825	9.539600	0.814272	0.4221
INF(-1)	2.416534	0.523277	4.618082	0.0001
M2	-0.001223	0.000748	-1.635417	0.1128
R-squared	0.565873	Mean dependent var	20.02619	
Adjusted R-squared	0.535934	S.D. dependent var	35.07268	
S.E. of regression	23.89236	Akaike info criterion	9.274054	
Sum squared resid	16554.50	Schwarz criterion	9.411467	
Log likelihood	-145.3849	Hannan-Quinn criter.	9.319603	
F-statistic	18.90040	Durbin-Watson stat	2.546188	
Prob(F-statistic)	0.000006			

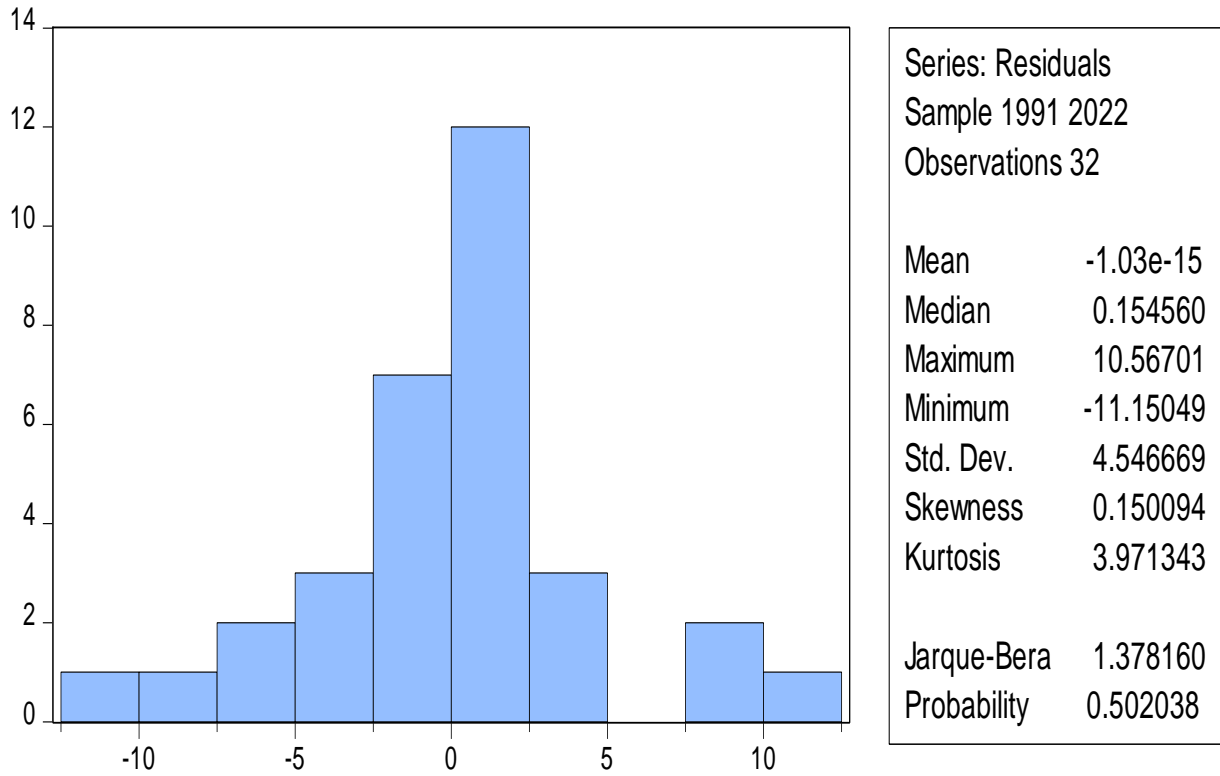
المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (E-views-10).
 من الجدول أعلاه يبدو جليا أن احتمالية اختبار عدم تجانس تباينات الأخطاء Prob. F(2,29) تساوي 0,79 وهي أكبر من 5% ، وعليه فإننا نرفض الفرض البديل H1 ونقبل فرض عدم التجانس، أي أن البواقي لها تباين متجانس والفروقات بين تبايناتها غير معنوية.

اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر (Jarque-Bera):

بالاستعانة ببرنامج E-views-5 نحصل على نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي هذا النموذج المقدر كما هو موضح في

الشكل التالي :

الشكل رقم 3-1 : اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (E-views-10).

نلاحظ من خلال شكل اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر **Jarque-Bera** أن القيمة الاحتمالية لإحصائية **Jarque-Bera** (Prob = 0.654858) أكبر من 05% إذا فان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي. وبما أن بواقي النموذج المقدر متماثلة (لها نفس التباين ومستقلة فيما بينها) وتتبع التوزيع الطبيعي فإنه يمكننا أن نعتمد على هذا النموذج في تفسير الأثر الذي تلحقه تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر، وهذا ما يعني أن النموذج المقدر صالح للتفسير بعد أن اجتاز كل من الاختبارات الإحصائية لمعامله والاختبارات (اختبارات الدرجة الأولى) والاختبارات القياسية لبواقي (اختبارات الدرجة الثانية).

خاتمة الفصل

باختتام هذا الفصل، يمكن القول إن فهم العلاقة بين عرض النقود ومعدلات التضخم هو أمر ذو أهمية كبيرة للتفاهم العام على الديناميكيات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار المالي. من خلال الدراسة القياسية واستخدام الأدوات التحليلية، تمكنا من استكشاف هذه العلاقة وتحديد العوامل المؤثرة.

تبين لنا أن عرض النقود يمكن أن يكون له تأثيرات متعددة وغير خطية على معدلات التضخم. قد تؤدي زيادة عرض النقود إلى زيادة الإنفاق والنشاط الاقتصادي، مما يتسبب في ارتفاع التضخم. ومع ذلك، يجب أن نأخذ في الاعتبار أن العلاقة قد تختلف بناءً على العوامل الاقتصادية والنقدية المحددة لكل بلد.

من خلال تحليل تطور عرض النقود ومعدلات التضخم في الجزائر على مدى السنوات الماضية، وجدنا أن هناك عوامل متعددة تؤثر في هذه العلاقة. قد تكون السياسات المالية والنقدية المتبعة والتحديات الاقتصادية الهيكلية من بين العوامل المؤثرة في توجهات عرض النقود وتأثيره على معدلات التضخم.

إن فهم هذه العلاقة المعقدة وتحليلها يمكن أن يساعد في تطوير استراتيجيات فعالة للتحكم في التضخم والحفاظ على استقرار الأسعار. يجب أن نعمل على تعزيز السياسات النقدية والاقتصادية المناسبة التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين عرض النقود والتضخم، وبناء أسس قوية للاستقرار الاقتصادي.

في النهاية، يبقى العمل المستمر في مجال البحث والدراسة ضروريًا لفهم الأثر الكامل لعرض النقود على معدلات التضخم وتطوير استراتيجيات فعالة للتعامل مع هذه القضية. تجمع هذه الجهود المستمرة بين الباحثين والمؤسسات المالية والسياسات الحكومية يمكن أن تسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

الخاتمة العامة

إن دراسة أثر عرض النقود على معدلات التضخم في الجزائر كانت محورًا مهمًا لاستكشاف التحديات الاقتصادية والمالية التي تواجهها البلاد. تم تحليل مفهوم النقود ووظائفها، وتم فهم طبيعة العرض النقدي وأثره على التضخم. أيضًا، تم استعراض العوامل المؤثرة في التضخم وكيفية تحقيق التوازن بين عرض النقود ومعدلات التضخم.

من خلال الدراسة، تبين أن هناك عدة أسباب لتضخم الأسعار في الجزائر، بما في ذلك زيادة عرض النقود، ارتفاع التكاليف الإنتاجية، تقلبات أسعار السلع الأساسية، وعوامل أخرى مرتبطة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية. علاوة على ذلك، توضح الدراسة أن عرض النقود يؤثر بشكل مباشر على التضخم في الاقتصاد الجزائري، حيث يزيد عرض النقود بدون زيادة في الإنتاجية يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع وبالتالي زيادة الأسعار.

ومع ذلك، يجب ملاحظة أن هناك عوامل أخرى تؤثر على التضخم في الجزائر بخلاف عرض النقود، مثل السياسات النقدية والمالية، والتكاليف الإنتاجية، والتوقعات الاقتصادية، وعوامل الطلب، والعرض. لذا، ينبغي أخذ جميع هذه العوامل في الاعتبار عند تحليل التضخم ووضع السياسات الاقتصادية.

من أجل تحقيق توازن مستدام بين عرض النقود ومعدلات التضخم في الجزائر، يجب تنفيذ سياسات نقدية حكيمة تستهدف ضبط عرض النقود وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. يجب أن تتضمن هذه السياسات رصد ومراقبة عرض النقود بشكل مستمر، وضمان تناسبه مع حجم الاقتصاد ومعدلات النمو، وتشجيع الاستثمار في الإنتاجية وتعزيز التنافسية الاقتصادية. كما يجب أن تركز السياسات الاقتصادية أيضًا على تحسين بيئة الأعمال وتعزيز الابتكار وتنويع قطاعات الاقتصاد لتعزيز النمو المستدام والتخفيف من آثار التضخم. توصلت هذه الدراسة إلى أهمية التفكير الاقتصادي الشامل وتبني سياسات فعالة لضبط عرض النقود والتحكم في التضخم في الجزائر. إن فهم أثر عرض النقود على معدلات التضخم يمكن أن يساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي، وتحقيق التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع.

فتضخم الأسعار في الجزائر يمكن أن يكون نتيجة لعدة عوامل، بما في ذلك زيادة عرض النقود، ارتفاع التكاليف الإنتاجية، تقلبات أسعار السلع الأساسية، الضرائب والرسوم، الطلب الزائد على السلع والخدمات، التضخم الأجنبي، وسوء إدارة السياسات الاقتصادية والنقدية.

يؤثر عرض النقود على التضخم في الاقتصاد الجزائري بشكل مباشر. زيادة عرض النقود بدون زيادة في الإنتاجية يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، مما يزيد من الضغط على الأسعار ويؤدي إلى ارتفاع التضخم.

زيادة عرض النقود بدون زيادة في الإنتاجية يزيد من الطلب على السلع والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة الأسعار وزيادة معدلات التضخم في الجزائر.

كما أنه يوجد هنالك عوامل أخرى تؤثر على التضخم في الجزائر بخلاف عرض النقود. من بين هذه العوامل: التكاليف الإنتاجية، التوقعات الاقتصادية، السياسات الاقتصادية والنقدية، التقلبات في أسعار السلع الأساسية، وعوامل الطلب والعرض. لتحقيق توازن مستدام بين عرض النقود ومعدلات التضخم في الجزائر، يجب تنفيذ سياسات نقدية حكيمة تستهدف ضبط عرض النقود وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. ينبغي رصد ومراقبة عرض النقود بشكل مستمر، وضمان تناسبه مع حجم الاقتصاد ومعدلات النمو. كما يجب أن تتضمن السياسات الاقتصادية تعزيز الابتكار وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز التنافسية الاقتصادية لتعزيز النمو المستدام والتخفيف من آثار التضخم.

الكتب

1. بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2006
2. احمد زهير شامية ، اقتصاديات النقود والمصارف منشورات جامعة حلب ، 2000
3. أحمد رمزي محمد عبد العال العلاقة التبادلية بين معدلات الدولة و فاعلية السياسة النقدية تحليل رياضي و قياسي ، المكتب العربي للمعارف القاهرة، ط1، 2014،
4. أحمد عساف ،علاء الدين صادق ، " الاقتصاد الكلي " ، دار الفكر للنشر والتوزيع ،عمان الأردن ، الطبعة الأولى 2013
5. أحمد فريد مصطفى محمد عبد المنع ،عفر الاقتصاد النقدي والمصرفي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000
6. أسامة محمد الفولي ، مجدي محمود شهاب ، مبدئ النقود والبنوك ، بيروت ، الدار الجامعية الجديدة ، 1999
7. أكرم حداد ، مشهور هذلول ، النقود و المصارف : مدخل تحليلي و نظري ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2005
8. بازعي، حمد سليمان، مجلة الإدارة العامة - الانتقال الدولي للتضخم - العدد الأول - 1997
9. بسام الحجار ،عبد الله رزق ، " الاقتصاد الكلي " ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، 2010
10. بوشاشي بوعلام ، "الأمين في الإقتصاد " ، الجزائر ، دار المحمدية العامة ، ل.ا.ت
11. حسين بن هاني، اقتصاديات النقود والبنوك ، دار الكندي للنشر والتوزيع عمان، 2002
12. حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك - المبادئ والأساسيات ، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014
13. رشاد العصار ، رياض الحلبي، النقود و البنوك ، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان، 2005
14. زكريا الدوري ، يسرى السامرائي ،البنوك المركزية و السياسات النقدية ، اليازوري للنشر و التوزيع ، الاردن، 2006
15. سعيد سامي الحلاق ، محمد محمود العجلوني ،"النقود والبنوك والمصارف المركزية " ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،عمان الاردن
16. سهير محمود معتوق ، " النظريات والسياسات النقدية " ط(1) ، (القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، 1989

17. سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي منشورات الحلبي القانونية، بيروت، لبنان، 2005
18. صالح تركي القريشي ناظم محمد نوري الشمري ، "مبادئ علم الاقتصاد " ، الموصل ، دار الكتب للطباعة والنشر ، 1993 ،
19. صبحي تادرس قريضة ، مدحت محمود العقاد ، " النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية " ، بيروت ، دار النهضة العربية 1983
20. ضياء مجيد الموسوي الإصلاح، النقدي، دار الفكر الجزائري، ط1، 1993
21. ضياء مجيد الموسوي ، "الاقتصاد النقدي : قواعد -نظم نظريات -سياسات -نقدية " الجزائر ، مطبعة النخلة ، دار الفكر ، بدون سنة
22. طاهر فاضل البياتي ، ميرال روجي سمارة ، النقود و البنوك و المتغيرات الاقتصادية المعاصرة ، دار وائل للنشر ، الاردن 2013
23. عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي دار الجامعة الجديدة، مصر 2004، ص: 35.
24. عباس كاظم الدغمي السياسات النقدية و المالية وأدوات سوق الأوراق المالية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ،الأردن ، ط 2 ، 2014
25. عبد المطلب عبد الحميد ، " السياسة النقدية وإستقلالية البنك المركزي " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية - مصر ، 2013 ،
26. عبد المنعم السيد علي اقتصاديات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية و الاشتراكية و الأقطار النامية مع إشارة خاصة للعراق ، الجامعة المستنصرية، بغداد ، الجزء الأول ، 1984
27. عبد المنعم السيد علي ، نزار سعد الدين العيسى " النقود والمصارف والأسواق المالية " ط 1 ، عمان ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2004
28. عقيل جاسم عبد الله ، " النقود والمصارف " ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان - الأردن ، الطبعة الثانية ، 1999
29. علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية ، ط1، دار المنهل اللبناني، 2012
30. عوض فاضل اسماعيل الدليمي النقود و البنوك ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، الوصل ، 1990
31. غازي عناية ، " تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخم المالي " ، بيروت ، دار الجيل ، 1991
32. فؤاد هاشم ، " اقتصاديات النقود والتوازن النقدي " ، القاهرة ، دار النهضة العربية 1969
33. مجدي محمود شهاب ، " الاقتصاد النقدي " ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، 1990

34. محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي، مصر، 2014
35. محمد عبد العزيز عجمية ، مدحت محمد العقاد ، " النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية " ، بيروت ، دار النهضة العربية 1984
36. محمد عزت غززلان " اقتصاديات النقود والمصارف " ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 2002
37. محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، بهاء الدين للنشر و التوزيع ، ط 1 ، 2003
38. مصطفى رشدي شيحة " الإقتصاد النقدي والمصرفي " بيروت ، الدار الجامعية ، 1985
39. مصطفى كمال السيد طاييل، الصناعة المصرفية في ظل العولمة اتحاد المصارف العربية، الأردن، 2009
40. نبيل الروي، نظرية التضخم، ط2، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، 1984
41. نبيل الروي ، "التضخم في الاقتصاديات المختلفة "، مصر ، مؤسسة الثقافة العربية ، لا ، ت ص ص 13 - 15
42. هوشيار معروف ، "تحليل الإقتصاد الكلي " ، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ، 2005
43. وديع طوروس ، " المدخل إلى الاقتصاد النقدي " المؤسسة الحديثة للكتاب ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 2011
44. وسام ملاك ، النقود والسياسات النقدية الداخلية ، قضايا نقدية ومالية دار المنهل اللبناني ، ط1، 2000

مذكرات جامعية

1. سنوسي خديجة ، دور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي " حالة الجزائر ، مذكرة مكملة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير ، تخصص مالية وبنوك ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي ، 2014-2015 ،
2. كريمة شلغوم، دور البنوك المركزية في التأثير على السياسة النقدية دراسة حالة بنك الجزائر"، مذكرة مكملة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2011 - 2012

المجلات

1. رايس فضيل، "محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2015"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 21، جوان 2017، بسكرة
2. العمر، حسين، تأثير عرض النقد وسعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الكويتي - مجلة جامعة الملك سعود- 1416 هـ.

المطبوعات الجامعية

1. السيد محمد سرتي ، محمد علي عبد الوهاب نجا ، " النظرية الاقتصادية الكلية " ، الدار الجامعية الاسكندرية ، 2007
2. آيت طالب حميد ، ، "محاولة بناء نموذج اقتصادي للتضخم في الجزائر" ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، غير منشورة ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية ، 1997
3. بول إسامويلسون ، "علم الإقتصاد ، تكوين الأسعار ، الجزائر ديوان المطبوعات ، الجامعية 1991، ج4
4. حمد هني "العملة والنقود" ، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية 1991
5. علوان زياد ، " النقود والمصارف " ، حلب ،مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية

المراجع الأجنبية

1. BENISSAD M.E, Essais d 'analyse monétaire avec référence en algérie,3ème édition ,alger , OPU ,1980 , P99
2. Bernard Bernier yves , « Intiation à la macroéconomic » ,7em édion ;paris ,DUNOD ,1998 ,p136
3. cheristain ottavj, « Monnaie etfinancement de l'économie » hachattesupérieur paris, 2014 5ème édition, p 22
4. érard Bramoullé, Dominique Augey , « Econome monétaire » , éditions DALLOZ , 1998, paris , 30
5. Gregory N. Mankiw Tradution de la 5e édiion américiane parjean Houard , « macroéconomie » , Edition DE Boeck Université s.a , paris 3e édtion , 2003 , p 190
6. Helmut frisch , « theories of inflamation » ,Campridge surveys of economic literature ,2008 , p 112
7. JANINE BREMOUD , ALAIN GELEDAN ,Dictionnaire Economique et Social ,paris ,HATIER ? 1981 , P 212.

8. michael RCKNGER . « MACRO Economie » Ellipses Editionmarketing . paris .2000 .p 19
9. Milton freidman , CHARLES.A.E GOODHART, *Money , inflation and the constitutional position of the central bank * IEA the institute of economic affairs, 08 october 2002, p 71 – 72
- 10.pierre. yves henin, « macrodynamique fluctuations et croissance», Economica, paris Deuxièmeédition, 1981, p 78, p17
- 11.sylvie Diatkine, « théorie et politiques monitiores », Armand colin paris, 1995 , p 32
- 12.sylvie Diatkine, « théorie et politiques monitiores », Armand colin paris, 1995 , p 32
- 13.